

جمهورية مصر العربية
مجمع التخطيط القومى



قضايا التخطيط والتنمية في مصر

رقم (٦٣)

دور الصناديق العربية في تمويل القطاع الزراعى

أبريل ١٩٩١

جدول المحتويات

صفحة

١	تقديم	-
ع	موجز الدراسة	-
١	المقدمة	-
٦	١ - بعض القضايا الراهنة ذات العلاقة بالتنمية و التمويل الخارجي	-
٦	١ - ١ : تطور نظم التجارة و المدفوعات على الصعيد العالمى	-
١٤	١ - ٢ : تمويل مشروعات التنمية ودور مؤسسات التمويل	-
	١ - ٣ : امكانيات التعاون بين مصر و صناديق التمويل والتنمية	-
١٨	العربية .	-
	١ - ٤ : دور الدولة فى استقطاب رؤوس الاموال المحلية و العربية	-
٢٧	و الاجنبية .	-
	٢ - اتجاهات و حركة رؤوس الاسوال و التمويلات الاقتصادية فى ضوء	-
٣٣	الاحداث الاخيرة و التقارب بين الشرق و الغرب	-
٤٦	٣ - التعريف بصناديق و مؤسسات التمويل العربية	-
٤٦	٢ - ١ : الصندوق العربى للانماء الاقتصادى و الاجتماعى	-
٥١	٢ - ٢ : الصندوق السعودى للتنمية	-
٥٤	٢ - ٣ : صندوق ابو ظبى للانماء الاقتصادى العربى	-
٥٦	٣ - ٤ : الصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية العربية	-
٥٦	٣ - ٥ : المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى افريقيا	-
٥٨	٢ - ٦ : الهيئة العربية للاستثمار و الانماء الزراعى	-
٦٠	٣ - ٧ : البنك الاسلامى للتنمية بجده	-
٦٢	٣ - ٨ : صندوق النقد العربى	-

٢ - تابع جدول المحتويات

المفحة

- ٤ - تطور حجم القروض التي قدمتها صناديق و-٤-سات التمويل العربية
و توزيعها القطاعي و الجغرافي و نصيب مصر منها : ٦٥
- ٤ - ١ : تطور حجم الاقراض من مؤسسات التمويل العربية ٦٦
- ٤ - ٢ : التوزيع الجغرافي لنشاط مؤسسات التمويل العربية ٧١
- ٤ - ٣ : التوزيع القطاعي للنشاط التمويلي للمؤسسات و الصناديق
العربية ٧٥
- ٤ - ٤ : حجم القروض الموجهة لمصر من مؤسسات و صناديق
التمويل العربية . ٨١
- ٥ - مناخ الاستثمار في الوطن العربي و في مصر ٨٥
- ٥ - ١ : مناخ الاستثمار في الدول العربية ٨٥
- ٥ - ٢ : مناخ الاستثمار في مصر ١٠٢
- ٦ - الاستثمارات العربية البينية : ١١٠
- ٦ - ١ : تطور الاستثمارات البينية بين الاقطار العربية منذ
الخمسينات . ١١٠
- ٦ - ٢ : تطور نصيب الدول العربية من الاستثمارات العربية
البينية . ١١١
- ٦ - ٣ : حجم الاستثمارات العربية البينية المتاحة ١١٧
- ٦ - ٤ : الاستثمارات العربية في مصر ١٢٠

٢ - تابع جدول المحتويات

صفحة

١٢٤	٧ - الاستثمارات الزراعية و تمويل القطاع الزراعى فى مصر
١٢٤	٧ - ١ : المقدمة
١٢٧	٧ - ٢ : العوامل المؤثرة فى حجم الاستثمارات الزراعية
١٣٢	٧ - ٣ : تطور الاستثمارات فى القطاع الزراعى
١٣٨	٧ - ٤ : مصادر التمويل و المساعدات الاقتصادية الخارجية
١٤٦	٧ - ٥ : الاستخدامات الاستثمارية للقطاع الزراعى ومصادر تمويلها
	٧ - ٦ : المشروعات التنموية الزراعية المطروحة للتمويل من
١٥٥	خلال الافراد و صناديق التمويل العربية
١٥٨	المراجع

تقديم :

يتطلب وضع أي خطة علمية للتنمية الاقتصادية أن تستند تلك الخطة الي تقديرات الدخل القومي وتوزيعه بين أوجه الاستهلاك والاستثمار والنققات العامة، ومن ثم وضع فوائسم وميزانيات خاصة بالانفاق العام والخاص والاستثمار والنقد الأجنبي وكذلك تحديد حجم التعاملات الخارجية وتقدير الميزان التجاري وميزان المدفوعات المستهدفة . ويتعين أن تكون الخطة مرنة حتي يمكن تغييرها كلما اختلفت الضرورة ذلك وفي ضوء العلاقات الدولية والموارد المالية المتاحة .

بالاضافة الي المشاكل والصعوبات الخاصة بوضع برامج التنمية وتحديد أطار العمل وضمان نجاح هذه البرامج التخطيطية، توجد مجموعة من المشاكل يتسبب عنها عدم القدرة علي تحقيق أهداف الخطة في مواعيدها المحددة، ومن أهم هذه المشاكل ندرة رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية علي حد سواء ، وغياب فرص الاستثمار، بالاضافة الي صعوبة اختيار المشروعات الملائمة وقلة الدراية والمعرفة وانخفاض الكفاية، هذا الي جانب مشاكل البطالة المقنعة وأرتفاع معدل البطالة بصفة عامة لعدم خلق فرص عمل جديدة، وغير ذلك من المشاكل التي تواجه الدول النامية وفي مقدمتها العجز في موازين المدفوعات وتقلص الصادرات وخاصة الصادرات الزراعية، وأرتفاع الواردات الغذائية مما يشكل عبئاً مالياً علي الدول النامية الي جانب حاجتها الي رؤوس أموال لتحقيق أهداف التنمية .

وبحسب البعض أن أهم عقبة تقف أمام التنمية الاقتصادية في الدول النامية أفتقار هذه الدول الي الموارد الحقيقية اللازمة لتكوين رؤوس الأموال، ذلك لأن الطلب علي رأس المال يحكمه الميل الي الاستثمار والذي يتحدد أساس بسعة السوق والربحية والاستقرار، كما أن عرض رأس المال تحكمه القدرة والرغبة في الادخار، وطالما أن الدخل منخفض نتيجة لانخفاض القدرة علي الانتاج، فان القدرة علي الادخار كذلك منخفضة، ولذا فان الاستثمارات المحلية قاصرة في تحقيق أهداف الخطة واقامة المشروعات الانتاجية والخدمية علي حد سواء .

لذا فالتنمية الاقتصادية تتطلب في مراحلها الأولى كسر هذه الدائرة والخروج من نطاقها والعمل بكافة الوسائل علي تكوين رؤوس الأموال المطلوبة لعمليات النمو الاقتصادي والاجتماعي. فإذا لم تستطع الدولة زيادة معدل الادخار وتوجيهه للاستثمار وأقامة مشروعات لزيادة الانتاج وبالتالي توليد دخول للأفراد قادرة علي الادخار وزيادة معدلاته برفع الكفاءة والانتاجية ومن ثم زيادة معدلات الاستثمار وهكذا، فإن الدولة عادة ما تلجأ الي سد هذه الفجوة عن طريق الحصول علي رؤوس الأموال الأجنبية في صورة قروض ومعونات . وبالإضافة الي حاجة الدول النامية التي تعاني من العجز السي الموارد الاستثمارية الأجنبية بوجه عام، فإن حاجتها أشد الي العملات الحرة اللازمة للتكوين الرأسمالي واقامة المشروعات وتجهيزها بالآلات والمعدات والتكنولوجيا المتقدمة.

وتتمثل القروض والمعونات فيما تقدمه الحكومات والهيئات والافراد الي الدول النامية من قروض واستثمارات ، وتنقسم تلك القروض الممنوحة من الدول المتقدمة الي نوعين أولهما القروض والاستثمارات الخاصة وثانيهما القروض العامة. وتخضع رؤوس الأموال الخاصة في تحديد شروطها الي عوامل السوق الحرة لذلك فأنها كثيراً ما تنبسط من معدلات النمو الاقتصادي في الدول النامية وتضع علي عاتقه اعباء قد ينوء بحملها. أما القروض العامة فهي في معظمها من قبيل القروض الميسرة وتمتاز عن القروض الخاصة في كثير من النواحي. ويقصد بالمنح والمعونات ما تحصل عليه الدول دون التزام مادي أو معنوي أيا كانت طبيعته، وهذه تعرف بالمعونات الخالصة ، إلا أن هناك جانباً من العون الاقتصادي يتمثل في القروض الميسرة وهي تتفق ومقتضيات التنمية في الدول النامية .

ولما كانت الأعباء المترتبة علي الاقتراض الدولي تعتبر من العوائق الأساسية لعملية التنمية، فقد برزت في المنطقة العربية ظاهرة ايجابية منذ منتصف السبعينات بشكل خاص، وتتمثل تلك الظاهرة في تدفق الاستثمارات العربية فيما بين الدول العربية، وبينها وبين الدول النامية والشقيقة والصديقة ليكون العون الانمائي العربي بذلك من أهم أشكال التعاون والتضامن والفهم المشترك ، خاصة وأن هذا العون يتكون من مساعدات تقدمها دول نامية (وهي الدول العربية النفطية) الي دول أخرى (عربية وغير عربية) بشروط ميسرة تساهم في دفع عجلة التنمية .

وقد كان وراء بروز هذه الظاهرة عدد من العوامل الهامة يأتي في مقدمتها جميعاً تلك الفوائض المالية التي تراكمت خلال حقبة الوفرة النفطية في الدول العربية المصدرة للنفط منذ منتصف السبعينات وفي أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ .

ولعل أهم ما يميز العون الانمائي العربي هو شروطه الميسرة، وارتفاع عنصر المنح في عملياته، كما أن القروض التي تقدم في إطار ذلك العون، لا تتقيد بشروط التمويل والتنفيذ من قبل مؤسسات الجهة المانحة، ولا يصاحبها تدخل من الدول المانحة في السياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية للدول المستفيدة .

وقد بلغ مجموع العمليات التراكمية للمساعدات الانمائية الميسرة الملتزم بها من قبل مجموعة صناديق ومؤسسات التنمية العربية حتي نهاية عام ١٩٨٩ حوالي ٩ مليارات دولار أمريكي خصصت لتمويل ٢٢٧٠ مشروعاً في ١٠٥ دولة نامية .

يتناول هذا البحث بالدراسة والتحليل نشأة صناديق التمويل العربية وأهداف كل منها ونظم وقواعد وشروط قروضها ومساعداتها الانمائية، كما يتناول أيضاً دور هذه الصناديق في تمويل القطاع الزراعي في مصر وعمليات التنمية بصفة عامة، وتعتبر هذه الصناديق مؤسسات للعون الانمائي العربي للدول النامية العربية وغير العربية .

ونظراً لأهمية البحث من حيث أنه يستعرض مصادر التمويل العربية التي لا يمكن فصلها عن اسواق المال العالمية والمعونات والمساعدات الانمائية الرسمية التي تقدمها الدول المتقدمة الي جانب ما تقدمه دول الخليج العربي النفطية، فقد تعرض البحث بالتحليل الي اتجاهات وحركة رؤوس الأموال والمعونات الانمائية في ضوء التطورات التي تشاهدها المساحة الدولية حالياً والتغيرات التي تحدث في دول شرق أوروبا والتقارب بين الشرق والغرب، ودور مؤسسات التمويل العربية في هذه التطورات، هذا بالإضافة الي الآثار المترتبة علي تحرك رؤوس الأموال وعلاقتها بالأوضاع السياسية والاقتصادية الدولية والأقليمية .

ويتضمن البحث سبعة فصول بالإضافة الي المقدمة والموجز، يتناول الجزء الأول أستعراض لبعض القضايا الراهنة ذات العلاقة بالتنمية والتمويل الخارجي بصفة عامة، بينما يتناول الفصل الثاني اتجاهات وحركة رؤوس الأموال والمعونات الاقتصادية في ضوء الأحداث الأخيرة والتقارب بين الشرق والغرب . ويتضمن الفصل الثالث التعريف بصناديق ومؤسسات التمويل العربية من حيث نشأتها وأهدافها وتصنيفها حسب دول المنشئ، بينما يستعرض الفصل الرابع تطور حجم القروض التي قدمتها صناديق التمويل العربية وتوزيعها القطاعي والجغرافي ونصيب مصر منها. أما الفصل الخامس فيتضمن تحليلا لمناخ الاستثمار في الوطن العربي ومصر، بينما يستعرض الفصل السادس الاستثمارات العربية البينية وتطورها منذ الخمسينات وحتى نهاية الثمانيات، وأخيراً يستعرض الفصل السابع الاستثمارات الزراعية في خطط التنمية في مصر من حيث تطورها ومصادر تمويلها ودور الصناديق العربية في تمويل الاستثمارات بصفة عامة والاستثمار الزراعي بصفة خاصة.

وقد قام بإعداد هذا البحث كل من الدكتور/ سيد حسين أحمد، المستشار بمركز التخطيط الزراعي (الباحث الرئيسي) والدكتور/ بركات الفراء، الخبير الأول بالمركز وساعد في الاعداد الاستاذ/ محمد نصر فريد مساعد مدرس بالمعهد. وساعد من خارج المعهد الأستاذ/ محمد متولي عبدالعزيز المدير العام بالادارة العامة للمنظمات العربية بوزارة التعاون الدولي، والأستاذ/ فتحي عبدالباقي الشيخ المدير العام بوزارة التخطيط.

وإذا نرجو أن يسهم هذا البحث في القاء الضوء على مشكلة التمويل بصفة عامة والقطاع الزراعي بصفة خاصة، ودور صناديق التمويل العربية في توفير استثمارات خطط التنمية في مصر بأعتبارها إحدى معوقات تحقيق أهداف التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، نرجو أن يوفقنا الله للعمل علي خدمة وطننا الحبيب .

والله ولي التوفيق ،،،،

الباحث الرئيسي

سبتمبر ١٩٩٠

أ.د. سيد حسين أحمد

موجز الدراسة :

يشكل رأس المال الأداة الرئيسية للسمية في الدول النامية الى جانب الادارة الاقتصادية الكفء للموارد المتاحة والتي تمسق بتحديد ووضع وتطبيق كافة السياسات الانتاجية والاقتصادية والمالية والادارية التي بواسطتها تتحقق أهداف التنمية في فترة زمنية محددة . وعادة ما تكون المشروعات الاستثمارية هي محور خطة التنمية ، الا أن ما يعيق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كثير من الدول النامية ومنها مصر كيفية تمويل متطلبات هذه التنمية في ضوء قصور المدخرات المحلية على زيادة التكوين الرأسمالي واقامة المشروعات الاستثمارية ، الأمر الذي يؤدي الى لجوء الدول النامية للحصول على مساعدات اقتصادية خارجية من خلال التسهيلات الائتمانية فسي صورة قروض ومنح واعانات حكومية كانت أو تجارية . ويعتمد زيادة التراكم الرأسمالي من خلال الاستثمار على رؤوس الأموال الوطنية أو الأجنبية بسبب ضعف معدلات الادخار المحلي وتوجيه جزء كبير من الدخل الى الاستهلاك وليس للاستثمار والتراكم الرأسمالي .

لقد نتج عن تلك الأوضاع عدم القدرة على توليد تمويل ذاتي لتغطية الاحتياجات المالية للمخطط التنموية وتنافس جميع الدول النامية للحصول على المساعدات المالية والمعونات الاقتصادية ، مما ترتب عليه وقوع هذه الدول في صيدة المديونية وارتفاع أعباء خدمة الدين وبالتالي عدم امكانية تحقيق أهداف التنمية . وقد كان لسرؤوس الأموال العربية للدول النفطية ، وخاصة في مرحلة السبعينيات دورا هاما في تمويل عمليات التنمية في الدول العربية وغير العربية سواء لأهداف تجارية أو اقتصادية أو لأهداف سياسية . وقد كانت مصر من ضمن الدول العربية التي حصلت على جزء من المساعدات الاقتصادية العربية من خلال مساهمتها في مناديق التمويل العربية القطرية والاقليمية الى جانب ما حصلت عليه مصر من مساعدات اقتصادية من مؤسسات التمويل الدولية وكذلك من بعض الدول غير العربية الصديقة .

لقد استهدف هذا البحث لقاء الضوء على مدى مساهمة صناديق التمويل العربية في تمويل متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر بصفة عامة والتنمية الزراعية بصفة خاصة . كما استهدف تحليل الاتجاهات التمويلية في ضوء التطورات الأخيرة للتقارب الاقتصادي والتجاري والسياسي بين الشرق والغرب ، الى جانب تحرك رؤوس الأموال العربية فيما بين المنطقة العربية والمناطق الأخرى من العالم خلال مرحلة السبعينات و الثمانينات .

ولقد ناقش البحث في هذا المجال بعض النقاط الهامة وتوصل الى بعض التوصيات التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار فيما يتعلق بالتمويل الخارجي لمشروعات التنمية بصفة عامة والتنمية الزراعية بصفة خاصة نوجزها فيما يلي :

١ - ان كفاءة الاقتراض من مؤسسات التمويل الإقليمية أو الدولية يعتمد على القدرة أو المدى الذي يستطيع معه الاقتصاد القومي من زيادة الكفاءة الانتاجية والارتفاع بمعدلات الناتج المحلي الاجمالي لمواجهة أعباء خدمة الدين خلال فترة السداد . وهذا يتطلب تقييم القروض التي تسعى الدول النامية للحصول عليها في ضوء قدرة الاقتصاد القومي على استيعاب هذه القروض وتوليد عوائد اضافية صافية تزيد (على الأقل) عن أسعار الفائدة أو أعباء خدمة الدين ، وبما لا يؤدي الى ارتفاع المديونية وعدم القدرة على السداد بسبب ضعف القدرة الاستيعابية أو لأسباب اقتصادية أو سياسية أخرى غير منظورة عند مناقشة شروط الاقتراض مع المؤسسات التمويلية أو بعد استخدام القروض .

٢ - لقد عانت مصر خلال السنوات الماضية من اعباء الديون التي حصلت عليها لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتجديد واقامة البنيات الاساسية لأنشطة الاقتصاد القومي . وبدأت المقومات والمساعدات الاقتصادية العربية تتقلص منذ تعليق عضوية مصر في جامعة الدول العربية ، مما ترتب عليه اتجاه مؤسسات التمويل الدولية الى وضع شروطها لتمويل عمليات التنمية والاستيراد السلعي . وقد

كان للمعونات الاقتصادية الأمريكية في غياب المعونات والمساعدات الاقتصادية العربية أثره الواضح منذ منتصف السبعينات في تدعيم العلاقات الاقتصادية بين مصر وأمريكا والدول الأوروبية الأخرى، إلا أن عودة مصر إلى جامعة الدول العربية ومؤسساتها التمويلية ومناديق التمويل العربية قد ساهم في إعادة التوازن الذي ما كان عليه قبل تعليق عضويتها في الجامعة العربية . وقد شهد العامين الماضيين تطورا كبيرا في توجيه كثير من المساعدات الاقتصادية العربية إلى مصر من خلال مناديق عربية قطرية أو اقليمية . الأمر الذي يؤكد أهمية التعاون العربي في مجال التمويل خاصة من الدول العربية ذات الفوائض المالية والتي يتم استثمارها خارج المنطقة العربية .

لقد أوضحت التجارب الماضية عدم قدرة الدول النامية على التنافس في مجالات التجارة الخارجية والوصول إلى الأسواق العالمية مما ترتب عليه تقلص صادراتها وزيادة حاجتها إلى التمويل الخارجي لمواجهة أعباء التنمية وإعادة التوازن لموازين مدفوعاتها . وأصبح تنفيذ برامج التنمية لهذه الدول مرهون بتخفيف أو إيجاد حلول للمديونيات المتراكمة بالإضافة إلى إيجاد مصادر تمويل جديدة لتنفيذ خططها الاستثمارية في ظل اقتصاد عالمي يسود فيه حاليا تكتلات اقتصادية عملاقة . وبدأت الدول النامية تسعى إلى التفاوض لتخفيف أعباء الديون الخارجية أو إعادة جدولتها مع تشجيع القطاع الخاص الأجنبي والوطني على المشاركة الإيجابية في تمويل التنمية .

تعتبر مصر من أهم الدول النامية بمنطقة الشرق الأوسط بعد إسرائيل التي حصلت على معونات ومساعدات اقتصادية من الولايات المتحدة الأمريكية ودول غرب أوروبا منذ منتصف السبعينات وبعد تعليق عضويتها في الجامعة العربية ومؤسساتها التمويلية . وقد كان لهذا التعليق أثره الواضح في زيادة التدفقات والمساعدات

الأجنبية على الاقتحام المصرى وارتباطه بالتسهيلات الائتمانية من قروض ومنح واعانات وبالتالي بالدول المانحة لهذه المساعدات الاقتصادية .

- لقد حصلت مصر ايضا منذ بداية الثمانينات على مساعدات اقتصادية مثلها فى ذلك مثل الدول النامية الأخرى من خلال صافى التدفقات المالية التى تمنحها الدول الأعضاء فى لجنة المساعدات للتنمية لدول منطقة التعاون الاقتصادى وأعضاء منظمة الأوبك (ومنها دول الخليج العربى البترولية) بلغت نسبتها نحو ٤٥٪ من متوسط اجمالى صافى هذه التدفقات للدول النامية للفترة ١٩٨٦/٨٢ ، نحو ٢٩٠٪ من متوسط اجمالى صافى التدفقات الموجهة للدول العربية خلال نفس الفترة . فى حين بلغت نسبة ما حصلت عليه مصر من المساعدات الائتمانية الرسمية الممنوحة من مصادر التمويل الدولية نحو ٦٤٪ من متوسط اجمالى المساعدات الموجهة للدول النامية للفترة ١٩٨٢/٨٤ ، نحو ٢٨٥٪ من متوسط اجمالى المساعدات الموجهة للدول العربية خلال نفس الفترة .

كما بلغت نسبة ما حصلت عليه مصر من اجمالى المساعدات الاقتصادية للتنمية وفقا للاتفاقيات الثنائية ، نحو ٦٢٪ من متوسط جملة المساعدات المخصصة للدول النامية للفترة ١٩٨٦/٨٢ ، نحو ٤٠٥٪ من متوسط جملة المساعدات المخصصة للدول العربية خلال نفس الفترة ، فى حين بلغ ما خصص لمصر من تلك المساعدات وفقا للاتفاقيات متعددة الأطراف نحو ٢٠٪ من متوسط جملة المساعدات المخصصة للدول النامية للفترة ١٩٨٦/٨٢ ، نحو ٢١٤٪ من متوسط جملة المساعدات المخصصة للدول العربية خلال نفس الفترة .

- استعرض البحث بالتفصيل طبيعة ودور عناديق التمويل العربية القطرية بالاضافة الى الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعى ، والمصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى افريقيا ، ومندوق النقد العربى ، والبنك الاسلامى للتنمية بجهة . وقد اتضح أن النشاط التمويلي لمؤسسات التمويل العربية بدأ منذ الستينات مع

بداية نشاط الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية عام ١٩٦٢ والذي استمر بمفرده حتى عام ١٩٧٢ ، حيث بدأ العالم العربي يشهد فائضا ملموسا فسي رؤوس الأموال كنتيجة مباشرة لارتفاع أسعار البترول عالميا مما انعكس على نمو الدخل القومي في البلاد العربية النفطية . وقد ظهر نتيجة لذلك عدد من المؤسسات التمويلية العربية القطرية والقومية استهدفت جميعها تمويل عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ليس فقط في الدول العربية ولكن أيضا في دول العالم النامي ، حيث قدمت تلك المؤسسات القروض والمعونات الاقتصادية لدول أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا ذات العلاقات المتميزة مع العالم العربي ، كما اقتسمت معاملات المصرف العربي للتنمية الاقتصادية على دول افريقيا فقط دون الدول العربية .

لقد بلغ حجم الاقراض الكلي الممنوح من الصناديق التمويلية العربية نحو ٢٤٣ مليون دولار أمريكي خلال الفترة (١٩٦٢ - ١٩٧٢) ، ارتفع الى نحو ٢٨٨ مليار دولار فسي عام ١٩٨١ ، ثم أخذ قى التناقص التدريجي حتى بلغ نحو ١٥٥ مليار دولار في عام ١٩٨٨ . كما يقدر الحجم الكلي للقروض الممنوحة من تلك الصناديق العربية خلال الفترة ١٩٧٢/٦٢ وحتى عام ١٩٨٩ بحوالي ٢٩٠ مليار دولار أمريكي موزعة بنسبة ٥٥٪ للدول العربية ، ٢٦٪ للدول الآسيوية ، نحو ١٨٪ للدول الافريقية ، نحو ٢٪ لكل من دول أمريكا اللاتينية ومالطة وقبرص . وقد بلغ نصيب مصر نحو ٢١ مليار دولار أمريكي ، أي ما نسبته نحو ٤٨٪ من اجمالي حجم القروض الممنوحة حتى عام ١٩٨٩ ، بينما حصلت الدول العربية مجتمعة على نحو ١٥٧ مليار دولار ، والدول الآسيوية على نحو ٧٥ مليار دولار ، والدول الافريقية على نحو ٥٨ مليار دولار أمريكي .

ان تقلص حجم القروض الممنوحة من صناديق التمويل العربية بعد عام ١٩٨٢ يرجع أساسا الى الانكماش الاقتصادي على صعيد التجارة الدولية للبترول ، حيث انخفضت الإيرادات البترولية للدول العربية النفطية بسبب انخفاض أسعار البترول مما سبب ترتب عليه تقلص الموارد المالية المتاحة لدى صناديق التمويل العربية القطرية ، هذا الى جانب المنازعات الإقليمية في المنطقة العربية وعدم الاستقرار النسبي لاقتصاديات دول المنطقة .

— لقد ظهر في أواخر الثمانينات بعض المستجدات والتطورات الايجابية على الساحة العربية من الناحيتين السياسية والاقتصادية بسبب ما شاهدها المنطقة العربية من التقارب الواضح بين الدول العربية وعودة مصر الى جامعة الدول العربية ومؤسساتها المختلفة والتي أدت الى عودة النشاط الاقتصادي العربي الى الانتعاش ، هذا الى جانب ما أظهرته الأحداث الأخيرة في نهاية عام ١٩٨٩ فيما يتعلق بالتقارب بين الشرق والغرب على الساحة الدولية ، مما ترتب عليه زيادة معدل التدفقات الرأسمالية على مصر .

— لقد اتضح من تطور حجم القروض المقدمة من مؤسسات التمويل العربية ان أكثر تلك المؤسسات التمويلية اهتماما بالقطاع الزراعي والثروة الحيوانية هو الصندوق العربي والمصرف العربي والصندوق السعودي والصندوق الكويتي ، حيث قدمت هذه المؤسسات التمويلية أكثر من ٢٠٪ من حجم قروضها للقطاع الزراعي ، بينما خصص صندوق الأوبك نحو ١٠٫٤٪ فقط من حجم قروضه الممنوحة للزراعة والثروة الحيوانية والبنك الاسلامي للتنمية نحو ٩٫٨٪ فقط .

ويشير توزيع القروض الممنوحة للدول العربية من هذه المؤسسات أن أكثر الدول العربية استفادة من صناديق التمويل العربية (أي تلك الدول التي نالت أكبر حجم من القروض) هي الأردن (١٢٫٣٪ من اجمالي القروض الممنوحة) ثم المغرب (١١٫٦٪) ، ثم تونس (١٠٫٥٪) ثم الجزائر (٩٫٣٪) ثم اليمن الشمالي (٨٫٦٪) . ثم السودان (٨٫٠٪) فمصر والتي لم تتعدى نسبة القروض الممنوحة لها من هذه الصناديق نحو ٧٫٩٪ فقط ، ثم اليمن الجنوبي (٥٫٦٪) ثم موريتانيا (٥٫٥٪) سوريا (٥٫٤٪) وأخيرا سلطنة عمان (٤٫١٪) .

— بلغ اجمالي حجم القروض الموجهة لمصر من مؤسسات التمويل العربية نحو ٢٢ مليار دولار أمريكي خلال الفترة (١٩٦٢ - ١٩٨٩) ، ويتوزع تلك القروض على الفترات الأربعة التي شهدت تطور الحجم الكلي للاقراض من صناديق التمويل العربية فانه يتبين أن نصيب مصر في الفترة ١٩٧٣/٦٢ قد بلغ ٥٣ مليون دولار ، بينما حملت على نحو

٥٢٢ مليون دولار في الفترة الثانية (١٩٧٤ - ١٩٧٦) ، ولم تحمل مصر في الثالثة (١٩٧٧ - ١٩٨١) الا على ١٨٩ مليون دولار فقط . وقد توقفت مؤسسات التمويل العربية عن التعامل مع مصر على مدى السنوات من ١٩٧٩ حتى ١٩٨٥ ، ومن ثم انخفض نصيب مصر من قروض الصناديق العربية الى أدنى مستوى له وهو ٣.٥% من جملة القروض المقدمة للدول العربية ، والى ١.٧% من اجمالي القروض خلال الفترة (١٩٧٧ - ١٩٨١) . وقد حصلت مصر على أعلى مستوى من القروض بلغ نحو ٣١% من القسروض المقدمة لكافة الدول العربية في الفترة (١٩٧٤ - ١٩٧٦) وهي الفترة التي أعقبت حرب ١٩٧٣ مع اسرائيل وشهدت ارتفاعا كبيرا في الأسعار العالمية للبتروول .

وبتتبع الحجم الكلي للقروض الموجهة لمصر من مؤسسات التمويل العربية حتى نهاية عام ١٩٨٩ (نحو ١٢ مليار دولار) فانه يتبين أن نصيب قطاع الزراعة منها قدبلغ نحو ١٢٥ مليون دولار أمريكي ، أي بنسبة نحو ١٠.١% فقط من اجمالي حجم التمويل المتاح من المؤسسات العربية ، في حين بلغ نصيب قطاع الصناعة والتعدين نحو ٢٣.٢% والنقل والمواصلات نحو ٣٠.١% والطاقة والكهرباء نحو ٣٠% ، والمياه والمجارى نحو ٥% ، والأنشطة الأخرى نالها نحو ١.٥% . وبذا يأتي القطاع الزراعى فى المرتبة الرابعة من حيث حجم القروض المخصصة للأنشطة الاقتصادية على مستوى الدول العربية من مناديق التمويل العربية ، حيث لم يتعدى ما وجه اليه من قروض على مدى أكثر من ٢٥ عاما نحو ١٢٥ مليون دولار أمريكي ، الأمر الذى يحد من وفاء القطاع الزراعى العربى بالأعباء الملقاه عليه من حيث توفير الغذاء وتحقيق الأمن الغذائى العربى وخاصة بالنسبة للقطاع الزراعى المصرى ، وعليه فانه يمكن القول أن ما خصص للقطاع الزراعى المصرى من تمويل عربى والبالغ نحو ٤.٢% من جملة القروض الموجه للقطاع الزراعى العربى لا يتناسب مع أهمية هذا القطاع واعتماد التنمية على نموه وتطوره .

- تعتبر مصر مصدر جذب لكثير من الاستثمارات الخارجية وخاصة الاستثمارات العربية على الرغم مما يدور حاليا على الساحة الدولية والعربية فيما يتعلق بالعلاقات السياسية العربية / العربية أو العربية الدولية . فالعلاقات الاقتصادية بين مصر والدول العربية لم تتوقف حتى في أشد حالات التباعد السياسى بين مصر وبعض الدول العربية ، فقد تتأثر تلك العلاقات الاقتصادية من خلال القنوات الرسمية ، ولكنها لم تتأثر بالنسبة لعلاقات الأفراد من المستثمرين العرب بالاقتصاد المصرى ، حيث تدفقت رؤوس الأموال العربية على مشروعات التنمية بالاقتصاد المصرى بمعدلات متزايدة مع عودة مصر الى الجامعة العربية ومؤسساتها المختلفة .

وتعطى خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (٨٧ - ١٩٩٢) اهتماما خاصا للقطاع الخاص المصرى والعربى ، وتحظى الاستثمارات العربية بالاهتمام والتشجيع وتعطىها الدولة أولوية قصوى فى هذا المجال بالمقارنة بالاستثمارات الأجنبية ، حيث تمثل الاستثمارات العربية نحو ١٩٪ من اجمالى الاستثمارات الكلية فى مصر حتى نهاية ١٩٨٩ بالمقارنة بنحو ١٢٪ للاستثمارات الأجنبية ، فى حين تبلغ الاستثمارات المصرية نحو ٦٤٪ من اجمالى الاستثمارات الكلية فى عام ١٩٨٩ .

وقد ارتفعت معدلات الاستثمارات العربية فى مصر الى نحو ١٣ مليار جنيه فى بداية عام ١٩٨٧ ثم الى نحو ٢٠ مليار جنيه فى نهاية عام ١٩٨٩ ، أى أن الاستثمارات العربية المستثمرة لم تتدفق على الاقتصاد المصرى فحسب ، ولكن معدلات تدفقها ارتفعت منذ بداية الثمانينات وحتى نهاية عام ١٩٨٩ بنحو ١٤٧٪ ، وتشير هذه الأرقام الى استقرار معدلات الاستثمار العربى فى مصر واستمرار التدفقات الرأسمالية بسبب مناخ الاستثمار الذى يميز مصر عن باقى دول المنطقة من حيث الاستقرار السياسى والاقتصادى والضمانات والحوافز التشجيعية التى تكفلها الدولة للاستثمار ورؤوس الأموال العربية .

- تشير تقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار الى ارتفاع حجم التدفقات الرأسمالية الى مصر من ٥٧٢ مليون دولار أمريكي خلال مرحلة الستينات الى نحو ١٤٥٨ مليون دولار أمريكي في مرحلة السبعينات ، أى بنسبة نحو ٢٣٤٪ من اجمالي التدفقات الرأسمالية الموجهة للدول العربية خلال تلك الفترة ، ثم انخفضت الى نحو ٦٥٤ مليون دولار في مرحلة الثمانينات ، ويرجع هذا الانخفاض أساسا الى الركود النسبي في الاقتصاد العالمي مع بداية الثمانينات مع تقلص أسعار النفط وانكماش المسوارد المالية للدول العربية النفطية ، هذا الى جانب أثر المقاطعة العربية لمصر من نهاية مرحلة السبعينيات وحتى منتصف أو قرب نهاية مرحلة الثمانينات .

- لقد اتضح أنه بالرغم من مضاعفة حجم الاستثمارات العربية الموجهة للقطاع الزراعي على مستوى الوطن العربي من نحو ١٨٢ مليون دولار الى ٢٦٩ مليون دولار ، فان نصيب هذا القطاع في عام ١٩٨٨ بلغ نحو ٧٩٪ من اجمالي الاستثمارات العربية الموجهة للدول العربية بالمقارنة بنحو ١٤٣٪ في عام ١٩٨٩ . وهذه المساهمة تعتبر ضئيلة للغاية بالمقارنة بأهمية القطاع الزراعي في توفير الغذاء والمواد الخام الأساسية للصناعة على مستوى الوطن العربي .

- لقد أوضحت التحليلات أنه مهما كانت تقديرات الخطة الخمسية للاستخدامات الاستثمارية ومصادر تمويلها فان الركود الراهق في الاقتصاد المصري يرجع الى عدم ملائمة حجم الاستثمارات للأهداف الانتاجية سواء فيما يتعلق بالمشروعات الجديدة أو في صيانة وتوفير المستلزمات للطاقات المتاحة حاليا . فقد أوضحت تقديرات الحكومة أن اجمالي الاستثمار المحلي لا يتعدى نحو ٢٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي وهو معدل يقل كثيرا عن احتياجات

التنمية لكثير من الدول النامية . كما أن هناك عوامل أخرى يرجع اليها الركود فى الاقتصاد المصرى ومنها تقلبات أسعار السوق النفطية وارتفاع حجم المديونية وخدمة الدين الخارجى وانخفاض مستوى المساعدات الأجنبية ، ولكن العامل الأهم فى كل ذلك وذات التأثير الملموس هو انخفاض معدلات التراكم الرأسمالى المحلى . فبالرغم من التراكم الملحوظ فى الثروة لأفراد الشعب المصرى كمجموعة فإن توظيف هذه الثروة من خلال زيادة المدخرات المحلية وزيادة معدلات الاستثمار المنتج كان ضعيفا ودون المستوى منذ فترة الستينات . ولذا تحاول الدولة من خلال سياسات الاستثمار فتح آفاق جديدة للقطاع الخاص وتشجيعه على الادخار والاستثمار بضمانات من الدولة . ونتيجة لضعف الاستثمار المحلى فإن سياسة الدولة المالية تعتمد على خيارات صعبة ، فمصر مثل الدول النامية الأخرى ، تعتمد على الدخل المتولد من المصادر الخارجية بالدرجة الأولى لتوفير احتياجاتها المالية ، حيث تعتمد على الدخل المتولد من رسوم الواردات وعوائد قناة السويس والعاملين بالخارج ومادرات البترول الى جانب الاقتراض الخارجى . ولم يحدث أن تضمنت السياسة المالية نظام محكم لضرائب الدخل باستثناء ، نظام محدود للضرائب على المبيعات المحلية ، ولذلك فالاقتصاد المصرى يعتمد أساسا على تمويل خارجى لتوفير الاحتياجات المالية ، ويتركز هذا التمويل الخارجى على المعونات والمساعدات والقروض من المؤسسات الدولية والاقليمية والدول المتقدمة من خلال اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف . ولم تحدد السياسة المالية أى اجراءات جديدة لزيادة موارد الدولة من المصادر المحلية ، ولاتزال السياسة المالية تعتمد على القروض والمساعدات المالية الخارجية على الرغم من جهود الدولة فى تنمية مصادر التمويل المحلية .

— ان متابعة اتجاه وتطور حجم الاستثمارات المنفذة فى القطاع الزراعى منذ الستينات وحتى نهاية مرحلة الثمانينات تشير الى ان ما خصص من استثمارات لهذا القطاع لم تتعدى

نحو ٧ر٤ ٪ من اجمالي الاستثمارات المنفذة خلال الفترة (١٩٦٥ - ١٩٦٠) والبالغة نحو ٢٥٢ مليون جنيه ، ونحو ٨ر٢ ٪ من اجمالي الاستثمارات المنفذة خلال الفترة (١٩٦٦ - ١٩٧٠) والبالغة نحو ٢٦٦ مليون جنيه ، ونحو ٥ر٠ ٪ من اجمالي الاستثمارات المنفذة خلال الفترة (١٩٧١ - ١٩٧٥) والبالغة حوالي ٦٦٥ مليون جنيه . وهو ما يؤكد عدم توجيه موارد مالية كافية خلال تلك المراحل لاحداث تطوير وتنمية ملموسة في القطاع الزراعي ، وذلك نظرا لاعتماد استراتيجية التنمية على التصنيع منذ بداية الستينات ، وتتابع الحروب منذ عام ١٩٦٧ وحتى عام ١٩٧٣ ، الامر الذي ادى الى قصور الموارد المالية الحكومية والخامة على مواجهة متطلبات التنمية وبالتالي تدنى معدلات النمو وتراكم المشكلات التنموية . وقد بدأت الخطة الخمسية (٨٣ - ١٩٨٧) في توجيه قدر اكبر من الاستثمارات للقطاع الزراعي ، حيث بلغت الاستثمارات المنفذة في سنة الاساس للخطة (١٩٨٢) نحو ١٢ر٤ ٪ من اجمالي استثمارات هذا العام والبالغة حوالي ٧٠٨ مليون جنيه . وقد بلغ نسبة مانفذ خلال خطة (٨٣ - ١٩٨٧) في القطاع الزراعي نحو ٩ر٢ ٪ فقط من اجمالي استثمارات الخطة كما سبق الاشارة الى ذلك . ولا يزال القطاع الزراعي يعاني من توفير التمويل اللازم للوصول الى معدلات النمو التي تحقق اهداف التنمية الزراعية كاحد الدعائم الرئيسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة ، خاصة في القطاع الريفي الذي يمثل اكثر من نحو ٥٠ ٪ من السكان .

— أما فيما يتعلق بمصادر تمويل الاستثمارات الزراعية فانه يلاحظ أن معظم الاستثمارات الزراعية بالخطة الخمسية الأولى والثانية قد تم تمويلها من خلال الموازنة العامة للدولة ، حيث أن نسبة المكون المحلي الى اجمالي الاستثمارات الزراعية خلال الفترة (١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦) تقدر بنحو ٧٥ر٥ ٪ بينما يقدر المكون الأجنبي النقدي والتسهيلات بنحو ٢٤ر٥ ٪ . وقد أوضحت بيانات المتابعة أن حجم الاستثمارات الزراعية التي نفذت بالخطة الخمسية (١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦) لم تتعدى نحو ٩ر٢ ٪ من اجمالي الاستخدامات الاستثمارية بالخطة وأن معدل ما خصص للقطاع العام الزراعي بلغ نحو ٧ر٩ ٪ من اجمالي الاستخدامات الاستثمارية للقطاع العام

بالخطة حيث تم تمويل معظمها من خلال الموازنة العامة للدولة ، أما القطاع الخاص الزراعى فقد مَوَّل ما قيمته نحو ١٢.٨٪ من اجمالي الاستثمارات المنفذة بالخطة بواسطة القطاع الخاص ، بمعنى أن التمويل الذاتى من خلال الأفراد والقطاع العائلى لم يتعدى نحو ١.٢ مليار جنيه مصرى خلال تلك الفترة .

أما فيما يتعلق بمصادر تمويل استثمارات القطاع الزراعى بالخطة الخمسية (١٩٨٧/٨٦ - ١٩٩٢/٩١) والمقدرة بحوالى ٢.٣ مليار جنيه مصرى للقطاع العام الزراعى وبحوالى ٢.٦ مليار جنيه للقطاع الخاص (أى ما جملته نحو ٤.٩ مليار جنيه ونسبة لا تتعدى نحو ١٠.٥٪ من اجمالى حجم الاستثمارات المستهدفة بالخطة) فإنه من المستهدف تمويل الاستثمارات الزراعية للقطاع العام من خلال قروض بنك الاستثمار القومى والموارد الذاتية للهيئات والوحدات الاقتصادية بما يغطى المكون المحلى المطلوب ، أى حوالى ١.٦ مليار جنيه مصرى ، أما المكون الأجنبى فيتوقع تمويله من خلال التسهيلات الائتمانية والقروض والمنح والمعونات فى حدود ما يعادل ٧.٢ مليار جنيه مصرى ، فى حين تتوقع الخطة تمويل استثمارات القطاع الخاص الزراعى (حوالى ٢.٦٥ مليار جنيه) من خلال مصادر تمويل ذاتية خاصة للأفراد والجمعيات التعاونية أو بالقروض من الجهاز المصرفى أو من خلال التسهيلات الائتمانية والقروض الخارجية التى تمنح للقطاع الخاص لتمويل المشروعات التنموية .

- لقد اتضح أن اجمالى حجم التمويل الذى قدمته صناديق التمويل العربية للقطاع الزراعى حتى ١٩٨٩/١٢/٢١ لم تتعدى ١٢٥.٣ مليون دولار أمريكى وهو يمثل نسبة ضئيلة جدا لا تتعدى نحو ١٠٪ من حجم التمويل الذى قدمته هذه الصناديق لقطاعات الاقتصاد المصرى ومن جهة أخرى فإن حجم التمويل الذى قدمته صناديق التمويل العربية للاقتصاد المصرى لم يتعدى نحو ٤.٢٪ من اجمالى حجم القروض المقدمة من هذه الصناديق حتى نهاية عام ١٩٨٩ ، حيث لم تحمل مصر على أية قروض من صناديق

التمويل العربية منذ عام ١٩٧٩ وحتى عام ١٩٨٥ ثم بدأت مصر فى الحصول على قسروض بمعدلات متزايدة منذ عام ١٩٨٧ وبلغ حجم القروض أقصاه فى عام ١٩٨٩.

لقد اشترك القطاع الزراعى مع قطاعات الاقتصاد المصرى فى تلقي المساعدات الاقتصادية الأمريكية خلال الفترة (١٩٧٥ - ١٩٨٩) والبالغ مجملها حوالى ١٣ مليار دولار أمريكى ، وذلك ضمن برنامج المشروعات وبلغ نصيب القطاع الزراعى حوالى ٦٠٥ مليون دولار فقط خلال تلك الفترة ، وهى تزيد عما قدمته صناديق التمويل العربية. وقد وجهت تلك المساعدات الاقتصادية أساسا لمشروعات التنمية الزراعية الرأسية من ميكنة وبحوث وإرشاد زراعى الى جانب مشروع المزارع الصغير .

يبدو أن المساعدات الأمريكية لمصر ذات أثر محدود فى مجال تنمية وتطوير الزراعة . أما لمحدودية ما وجه لقطاع الزراعة من تلك المساعدات مقارنة بغيرها للقطاعات الأخرى ، وأما لصعوبة ومشكلات السحب والتنفيذ . ويمكن القول بأن دور المساعدات الأمريكية سوف يبقى محدود فى تنمية الاقتصاد المصرى وإن كانت هذه المساعدات مازال مطلوبة وضرورية ويرجع ذلك الى أسلوب التمويل المرحلى قصير الأجل الذى تعتمد عليه الولايات المتحدة الأمريكية فى مساعدة مصر اقتصاديا . حيث يتسم اعتماد وتجميد برنامج المعونة السنوى المخصصة لمصر فى ضوء احتياجات التنفيذ السى سنوات طويلة . كما أن المساعدات الاقتصادية من صناديق التمويل العربية حتى نهاية عام ١٩٨٩ تبدو أيضا ذات أثر محدود جدا لتطوير وتنمية القطاع الزراعى ، حيث نسبة ما خصص من قروض صناديق التمويل العربية للقطاع الزراعى لاتتعدى ١٠٪ من اجمالى ما خصص لمصر من قروض ، نحو ٢٤٪ فقط من اجمالى ماقدمته صناديق التمويل من قروض للقطاع الزراعى فى الدول العربية والافريقية والآسيوية ودول أمريكا اللاتينية والذى يقدر بنحو ٥٢ مليار دولار حتى نهاية ١٩٨٩ وكذلك بالمقارنة بقروض الصناديق التى خصصت للقطاع الزراعى فى جميع الدول العربية والبالغة نحو ٥٧٦٪ والدول الافريقية والبالغة نحو ١٩٧٪ والدول الآسيوية والبالغة نحو ٢١٨٪ .

المقدمة :

ترتبط التنمية الاقتصادية بالزيادة في رأس المال الذي يخصص للنشاط الاقتصادي والذي ينعكس أثره على زيادة نصيب الفرد بالمجتمع من هذه الاموال المستثمرة ، كما أنها ترتبط أيضاً بالمؤسسات التي تساهم في تنمية واستقطاب الموارد الرأسمالية وزيادة كفاءة استخدامها على أسس تكنولوجية وفنية واقتصادية سليمة .

ولا يعتبر المال أو رؤوس الأموال (الاستثمارات) العنصر الأساسي اللازم للتنمية الاقتصادية ، فإذ لما كانت رؤوس الأموال متوفرة بدون توفر الأطار أو الأسلوب المحدد لاستخدام رؤوس الأموال المتاحة سواء المحلية او الخارجية ، فأن ذلك يعتبر تبديد وسوء استخدام للموارد الرأسمالية المتاحة . ولذا فأن توفر رؤوس الأموال للاستثمار ليس كافياً للتنمية الاقتصادية وأنما لا بد وأن يصاحب توفر هذه الموارد اعداد المشروعات في اطار من التنمية الاقتصادية الشاملة التي تتطلب الى مثل هذا التمويل الرأسمالي ، ويرتبط بأعداد هذه المشروعات استراتيجية واضحة للاستغلال الاقتصادي الأمثل للموارد الرأسمالية المتاحة سواء أكانت فسي صورة قروض ومعونات اقتصادية من مؤسسات تمويل عربية أو أجنبية أو في صورة رؤوس أموال محلية لافراد أو أجنبية لمستثمرين عرب أو أجانب .

أن توفر رؤوس الأموال والموارد الطبيعية (المواد الخام) لا تعتبر من العوامل المؤثرة في التنمية بدون توفر المعرفة التكنولوجية ، حيث ان الادارة العلمية الحديثة واستخدام التكنولوجيا المتطورة أصبحت من أهم العوامل التي تتطلبها التنمية الاقتصادية . لقد أوضح لويس^(١) أن تقديرات النمو في رأس المال والدخل بالنسبة لاستخدامها وفقاً لنظرية النمو الاقتصادي تعتمد على احتمالين يتفق الاقتصاديون عليهما ، الأول يتمثل في أن نسبة قيمة رأس المال الى قيمة الانتاج تبدو ان تكون في الدول الصناعية ثابتة لدرجة كبيرة عند القيمة الحدية (عندما تنخفض كل من كثافة رأس المال وتشتت رأس المال الصناعي في الاعتبار معاً) . أما الاحتمال

الثاني فيتمثل في أن هذه النسبة الحدية تقع ما بين (١ : ٣) ، (١ : ٤) عندما تستبعد قيمة الاراضى والموارد الطبيعية الاخرى من قيمة رأس المال ، وتستبعد أيضا قيمة المساعدات الخارجية من كل من رأس المال والدخل ، بمعنى أن استثمار قيمته ١٠٠ وحدة فى المتوسط يجب ان يكون مصاحبا بزيادة فى الدخل القومى تقدر بنحو ٢٥ الى ٣٣ وحدة فى العام (أو أن زيادة الدخل القومى بنحو ٣% سنويا يؤدى الى استثمار صافى سنوى ما بين ٩ % ونحو ١٢ % من الدخل القومى) .

ونظرا لان أساس تقدير نسبة (رأس المال / الدخل القومى) تعتمد على الجزء من الدخل القومى الذى يستثمر سنويا ، آخذين فى الاعتبار متوسط العمر الانتاجى لرأس المال ، لذلك فإنه من المنطقى ان الدول التى تستثمر أكثر من الجزء المستقطع من الدخل القومى سوف تحقق نسبة أكبر من رأس المال الى الدخل . ولهذا فإن هذه النسبة للدول النامية أقل منها بكثير من الدول المتقدمة (حوالى ١ : ١) لأن معدل التراكم الرأسمالى لهذه الدول صغير لدرجة كبيرة .

ولهذا السبب تسعى الدول النامية الى زيادة التراكم الرأسمالى من خلال الاستثمار واقامة المشروعات التنموية وتعتمد فى ذلك على رؤوس الاموال الخارجية نظرا لضعف معدل الادخار الفردى وبالتالى توجيه جزء كبير من الدخل للاستهلاك وليس للاستثمار والتراكم الرأسمالى . وتشترك الدول النامية فى هذه الظاهرة الأمر الذى أدى الى تناقصها جميعا على الحصول على المساعدات والمعونات الاقتصادية فى صورة قروض وتسهيلات ائتمانية ميسرة لتنفيذ خططها التنموية وتحقيق التنمية الاقتصادية بما لا أن تلك الدول بدأت الوقوع فى مصيدة المديونية وارتفاع اعباء خدمة الدين مما ترتب عليه تجمد كافة أهدافها التنموية وتدهور اقتصادياتها وزيادة العجز فى موازين مدفوعاتها ودخولها فى صراع جانبى للحصول على رؤوس الاموال الأجنبية الى جانب التكنولوجيا المتطورة ، الى جانب الصراع الدائر بين الدول النامية والدول المتقدمة للحصول على مساعدات انمائية تعوضا للدول النامية على ما عانتة فى الماضى وتدهور شروط التبادل التجارى بينهما ، وما يدور من مناقشات حاليا بين الجنوب والشمال لحل هذه المشكلات .

وعلى الرغم من أهمية التدفقات الرأسمالية في صورة معونات أو مساعدات أو منح أو تسهيلات أئتمانية فإن إدارة الاقتصاد القومي تعتبر من عوامل نجاح استخدام تلك التدفقات الرأسمالية فيما يعود على المجتمع والاقتصاد القومي بالاهداف المرجوه من تلك المساعدات والمعونات الاقتصادية . وتعتبر التدفقات الرأسمالية او المعونات الاقتصادية التي تمنحها الدول المتقدمة الصناعية (ذات الفوائض المالية) هي مصدر التمويل الرئيسى للدول النامية (ذات العجز المالى) فيما يتعلق بتنشيط اقتصادياتها وتحقيق أهداف خطط التنمية، وذلك بسبب ما يواجهه تلك الدول حاليا من تدهور في صادراتها الأولية وزيادة حجم وارداتها لأغراض الاستهلاك بصفة أساسية ومواجهة المتطلبات الغذائية، الأمر الذى لم يترك لها مجال لتوفير مدخرات أو تخصيص أموال للتنمية وزيادة الإنتاج القومى .

وبالرغم من أن الاقتراض من الخارج يساعد الدول النامية على زيادة معدل الاستثمار وضوء انخفاض معدل الادخار المحلى، إلا أن أعباء خدمة الدين الخارجى عادة ما تؤثر سلبا على أهداف التنمية نظرا لضعف القدرة الاستيعابية للاقتصاد القومى لهذه الدول من ناحية، ولعدم إمكانية زيادة الانتاجية لوحدة رأس المال المستثمر فى ظل الهياكل الاقتصادية الراهنة لهذه الدول من ناحية أخرى . مما يترتب عليه تقلص حجم الاستثمارات الخارجية .

ولهذا فقد لجأت كثير من الدول النامية الى مؤسسات وهيئات التمويل الدولية كالبانك الدولى وهيئة المعونة الدولية والصندوق الدولى للتنمية الزراعية بهدف الحصول على رؤوس أموال رخيصة، (بدون فوائد) مع الحصول على تسهيلات فى الدفع تمتد لسنوات طويلة مع فترة سماح تستطيع معها تلك الدول الوفاء بالتزاماتها المالية . وبالرغم من ذلك فلا تزال تلك الدول حتى الان تعاني من المديونيات نتيجة لحصولها على قروض بفوائد مرتفعة لتمويل عمليات التنمية وتطوير اقتصادياتها ونظرا لأن كثير من القروض التى تم الحصول عليها لم تحقق زيادة ملموسة فى الإنتاج القومى تغطى خدمة الدين بالامانة الى اصل الدين نفسه، فقد لجأت تلك الدول الى التفاوض على قروض جديدة مع إعادة جدولة الديون القديمة للتغلب على انخفاض مستوى المعيشة لكثير من هذه الدول وارتفاع مديونياتها .

أن كفاءة الاقتراض من مؤسسات التمويل الإقليمية أو الدولية يعتمد على القدرة أو المدى الذى يستطيع معه الاقتصاد القومى من زيادة الكفاءة الإنتاجية المحلية لمواجهة أعباء خدمة الدين خلال فترة السداد ، وكذلك على معدل أو سعر الفائدة على القروض الممنوحة ، والفترة الزمنية المقررة لسداد القرض وفترة السماح الممنوحة قبل السداد الفعلى لأصل القرض والغوائد ، وكذلك شروط التجارة أو التبادل التى تسود خلال مرحلة الاستفادة من القرض هذا الى جانب مقدرة الاقتصاد القومى للدولة المقترضة على زيادة المدخرات المحلية وتشجيع الاستثمار المحلى كنتيجة لاستخدام القروض الممنوحة ، وأخيرا معدل الاستثمار (مضاعف الاستثمار) اللازم لتدعيم واستمرار النمو الاقتصادى بعد نفاذ القرض .

وعادة لا تستطيع كثير من الدول النامية فى تحقيق هذه العوامل ، الامر الذى يسودى الى توقف خطط التنمية بهذه الدول كنتيجة لتراكم المديونية بدلا من دفع عجلة التنمية وتحقيق مستويات المعيشة المستهدفة .

لقد عانت مصر خلال السنوات الماضية ومنذ تعليق عضويتها فى جامعة الدول العربية من التسلط والشروط الصارمة لمؤسسات التمويل الأجنبية ، الا أنه بعد عودتها الى جامعة الدول العربية بدأت مؤشرات التعاون فى المجالات الاقتصادية تأخذ مجراها وخاصة مع صناديق التمويل العربية ، الأمر الذى يبشر بنجاح حصول مصر على احتياجاتها التمويلية من مصادر التمويل العربية فى إطار من التعاون والتكامل الاقتصادى العربى ومواجهة التحديات التى تواجه الامة العربية ، هذا بأقتراض ان الاوضاع السياسية فى الوطن العربى مؤاتية لهذه المؤشرات الايجابية .

وقد كان للمعونات الاقتصادية الأمريكية فى غياب المعونات الاقتصادية العربية أثره الواضح فى العلاقة التى نشأت بين الاقتصاد المصرى والمعونات والمساعدات الأمريكية منذ منتصف السبعينات ، الا أن عودة مصر الى الساحة العربية سوف يساهم فى إعادة التوازن الى ما كان عليه قسبل ذلك .

ويستعرض هذا البحث كما أشرنا في التقديم السابق الى أهمية التمويل عامة على التنمية الاقتصادية وخاصة فيما يتعلق بالقطاع الزراعي * ودور الصناديق العربية وتطور التعاملات بين هذه الصناديق العربية للتنمية والتمويل وبين مصر واحتمالات وأتجاهات التعاون الحالية والمستقبلية * كما يستعرض هذا البحث كيفية تمويل القطاع الزراعي من خلال صناديق التمويل العربية مع القاء الضوء على تلك الصناديق من حيث نشأتها التاريخية وأهدافها وأسلوب منح الائتمان والقواعد والشروط والمعايير التي تحددها لمنح الائتمان وغيره من المساعدات الفنية أو المالية * كما يستعرض كذلك مصادر التمويل لهذه الصناديق والمخصصات المالية المتاحة على المستوى القطاعي وعلى مستوى الدول العربية وحجم التمويل المتاح وأخيرا خصائص القطاع الزراعي ودور التمويل في تطور هذا القطاع وكيفية الاستفادة من التمويل المتاح من الصناديق العربية لتطويع وتنمية القطاع الزراعي * .

الفصل الاول : بعض القضايا الراهنة ذات العلاقة بالتنمية والتمويل الخارجى :

١ - ١ - تطور نظم التجارة والمدفوعات على الصعيد العالمى :

يعتبر الاداء الاقتصادى للقطاعات الانتاجية والخدمية بالدول النامية ومنها مصر نتيجة مباشرة للقرارات والمواقف السياسية العامة التى تتخذها حكومات هذه الدول والدول المتقدمة المانحة للمعونات المالية الاقتصادية والمساعدات الغذائية فى الماضى والحاضر ، غير انه فى حالة أى اقتصاد مفتوح (اقتصاديات السوق) يكون للتفاعل بين الاقتصاديات الوطنية والقرارات السياسية الوطنية العامة ، أهمية كبيرة فى تشكيل النتائج النهائية لهذه القرارات . وهكذا يكتسب تطبيق نظم التجارة والمدفوعات والتمويل الخارجى (معونات ومنح وقروض وتسهيلات) أهمية كبيرة فى تحديد الاداء الاقتصادى للدول النامية .

وقد كان للتغيرات الواضحة فى النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى الان أثره للاتجاهات الحالية نحو تغيير النظم الاقتصادى العالمى وما يترتب على ذلك من تأثير اقتصاديات الدول النامية بتطور هذا النظم الاقتصادى العالمى . ولقد أفتقرن التحول فى الأنظمة النقدية والمالية والتجارية الدولية بتغييرات أخرى هيكلية بعيدة الأثر فى الاقتصاد العالمى ، فيما يتعلق بمستويات الدخول ، التصنيع والتطمين التكنولوجى ، العجز الغذائى ، نمط الانتاج والاستهلاك وتوزيعها الجغرافى ، آليات توليد الدخل وتخصيص الموارد ، ونى حجم وتركيب تدفقات للتجارة والمال وغيرها .

لقد أصبحت البلدان النامية غير قادرة على التنافس فى مجالات التجارة الخارجية والوصول الى الاسواق العالمية مما يترتب عليه تقلص صادراتها وزيادة حاجتها الى التمويل الخارجى من خلال المساعدات والقروض التى أثرت بدورها سلبا على موازين مدفوعات تلك الدول بسبب زيادة اعباء الديون الخارجية مدفوعات خدمة الدين والتى زادت عن حجم الدين ، الاساسى فى كثير من الدول النامية ، وأثر ذلك كله على التنمية التى كانت مستهدفة فى هذه الدول

وأصبح تنفيذ برامجها التنموية مرهونة بتخفيف أو إيجاد حلول للمديونيات المتراكمة بالإضافة الى إيجاد مصادر تمويل جديدة لتنفيذ خططها الاستثمارية والتنموية في ظل اقتصاد عالمي يسود فيه حاليا تكتلات اقتصادية عملاقة تستخدم تدابير حماية للحد من دخول صادرات الدول النامية لأسواقها أو لأسواق التنافس الدولية .

وبذلك فقد زادت فرص معاناته الدول النامية الأكثر انفتاحا على الاسواق المالية والتجارية الدولية ، من حيث التضخم أو الانكماش كرد فعل للتغيرات في السياسات التي تنتهجها الدول المتقدمة الأخرى في اقتصادها الكلي، أو للتغيرات في اسعار الصرف ، أو الاجراءات الحماية وقد كان للتكامل الاقتصادي المتزايد أثره في رفع إمكانية نقل موجات التوسع أو التقلص عبر الاقتصاد العالمي من الدول المتقدمة الى النامية ولذلك زاد احتمال عدم الاستقرار للاخيرة .

وهناك قضية أخرى تتمثل في درجة الانفتاح المالي للدول النامية على الدول المتقدمة نتيجة التفكير الواسع النطاق للقيود المفروضة على التدفقات المالية من الدول المتقدمة الرئيسية (الدول المانحة) ذات اقتصاد السوق الحرة . وأصبحت الاسواق النقدية والمالية والوطنية مندوجة على نحو متزايد في سوق نقدية ومالية عالمية ومطبيعة الحال تعتبر الأسواق النقدية والمالية للولايات المتحدة الأمريكية القوة المهيمنة في السوق العالمية . ان حساسية الاقتصاد العالمي للتقلبات في الاقتصاد الأمريكي ظلت شديدة وتأثرت بلدان الدول النامية بأسعار صرف الدولار الأمريكي سواء فيما يتعلق بقيمة واردتها الغذائية او المساعدات والمنح والقروض المقدمة بالدولار الأمريكي ، كما تأثرت الاسواق المالية الأوروبية ذاتها بالتقلبات الشديدة في الدولار الأمريكي .

وترجع هيمنة الأسواق النقدية والمالية الأمريكية على اسواق المال والتجارة الدولية الى ما تتمتع به تلك الأسواق من عمق واتساع وقدرة على التكيف ، هذا الى جانب الدور الخاص الذي يلعبه الدولار الأمريكي كوسيلة دفع للمصفقات الدولية وكأداة سائل وكوحدة حسابية ، فضلا مبيعات النفط العربي تتم كلها بالدولار الأمريكي وبذا تتأثر تلك المبيعات وحصيلة الصادرات البترولية بالتقلبات الشديدة في الدولار الأمريكي ، هذا بالإضافة الى أن الودائع العربية

تحتفظ بها البنوك الأمريكية ويتم التعامل بها من خلال الأسواق المالية والنقدية الأمريكية ، الأمر الذى يصعب معه إعادة توجيه تلك المدخرات المالية والاموال العربية من الأسواق الأوروبية والأمريكية الى الدول العربية التى تسعى للحصول على موارد مالية بالعملات الصعبة لأغراض التنمية والاستثمار ، وقد عقدت مؤتمرات فى الثمانينات لإعادة تلك الاموال العربية للاستثمار داخل الوطن العربى ولكن دون جدوى .

وبذلك فإن السياسات النقدية للولايات المتحدة الأمريكية وسلوك الأسواق المالية الخاصة فى دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص والعوامل النفسية والاقتصادية المرتبطة بها قد ساهمت الى حد كبير فى احداث تأثيرات كبيرة على الدول الاخرى ومنها بصفة خاصة الدول النامية المقترضة وهذا ظهرت وتطورت المديونية العالمية للدول النامية منذ السبعينات وحتى الان .

وتجدر الإشارة فى هذا المجال أن مصر تعتبر من أهم الدول النامية بمنطقة الشرق الاوسط بعد إسرائيل التى حصلت على معونات ومساعدات اقتصادية من الولايات المتحدة الأمريكية منذ منتصف السبعينات وحتى الان ، وأن تلك المعونات الاقتصادية قد أدت الى ارتباط الاقتصاد المصرى واعتماد معدلات نموه على حجم المساعدات والمعونات التى تمنحها الولايات المتحدة الأمريكية سنويا لمصر ، حيث أن جزءاً كبيراً جداً من هذه المعونات يوجه الى إعادة بناء وتطوير البنىات الأساسية للقطاعات الانتاجية ، وقد كان ذلك فى أعقاب أزمة الغذاء العالمى وارتفاع اسعار النفط وما ترتب عليه من لجوء مصر الى الولايات المتحدة لتلبية احتياجاتها الغذائية وتوفير المعونات المالية الاقتصادية للتنمية فى مرحلة كانت مصر فيها خارج دائرة العمل العربى المشترك بسبب المقاطعة ، حيث توقفت المساعدات الاقتصادية العربية ومصادر التمويل الاخرى من جانب الصناديق العربية بسبب توقيع مصر لمعاهدة السلام مع إسرائيل . وقد كان لهذا التوقف أثره الواضح فى زيادة التدفقات المالية الأمريكية على مصر واستقطاب الاقتصاد المصرى وارتباطه بالمساعدات والمعونات الاقتصادية الأمريكية . وقد أشرنا الى حجم المساعدات والمعونات الاقتصادية الأمريكية منذ السبعينات وحتى نهاية الثمانينات وأثرها على الاقتصاد المصرى وقطاع الزراعة بصفة خاصة فى بحث سابق ضمن سلسلة عنايا التنمية والتخطيط تحت عنوان " دراسة تحليلية لأثر السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية على تطور وتنمية القطاع الزراعى " .

ويمكن القول بأننا بينما لم تقل بد رجة كبيرة أهمية التأثير الأجلالى لسياسات الولايات المتحدة الأمريكية فى العالم ككل ، زادت بشكل ملحوظ أهمية مزيج السياسات أو تكامل السياسات للدول ذات الصالح المشتركة ، فضلا عن أن نتائج سياسات الاقتصاد الكلى فى الدول المتقدمة الرئيسية فى علاقاتها فيما بينها قد أصبحت أكثر أهمية بكثير . وفى الوقت نفسه بدأت الدول النامية تدرك أهمية التعاون فيما بينها خاصة على الصعيد العالمى وطالبت الهيئات والمؤسسات الدولية باعادة النظر فى المديونيات المستحقة والنظام الاقتصادى العالمى بما يحد على جميع الدول بالنفع والفائدة المتبادلة . وقد أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها أكثر تحسنا للتأثيرات الدولية ، فضلا عن زيادة الأثر العكسى لسياساتها الخاصة (تجارنها الخارجية ودخلها من الاستثمار مثلا) بسبب زيادة ثقل تأثيرها عن طريق الأسواق المالية ، وترتب على ذلك تأثير الاقتصاد الأمريكى بتلك السياسات على عكس ما كان متوقعا وظهر العجز المتزايد فى ميزان مدفوعاتها وبدأت فى تقليص حجم المساعدات والمعونات الاقتصادية التى توجهها لدول العالم النامى ، وقامت بتحويل المؤسسات المالية فى الولايات المتحدة التى اقترنت باندماج الأسواق المالية والنقدية ، وزاد نمو أنشطة الشركات المتعددة الجنسيات عبر البحار والشركات عبر الوطنية التى يكون مقرها الرئيسى بالولايات المتحدة وفى الدول الأخرى من الدول المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي أو الدول النامية ذات الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية وخاصة الأمريكية .

(٣)

وصفة عامة فقد أشارت تقارير الأونكتاد (UNCTAD) فيما يتعلق بالتمويل الدولى أن المتغيرات الاقتصادية الحقيقية فى الاقتصاد العالمى ، أصبحت تخضع بصورة متزايدة لتأثير المتغيرات النقدية والمالية ، وقدرة النظم التى تحكم العلاقات النقدية والمالية والتجارية الدولية . وهذا أصبحت اقتصاديات الدول النامية ذات علاقة بتلك المتغيرات والتى تؤثر بصورة فعالة فى معدلات النمو وتحقيق أهداف وخطط التنمية المستهدفة لهذه الدول . وبشكل التسهيل الخارجى سواء أكان فى صورة منح أو مساعدات أو قروض ميسرة أو معونات اقتصادية أو مساعدات غذائية يشكل ضرورة ويعتبر من المعامل الهامة فى تحديد مسارات التنمية فى الدول النامية .

إن تدعيم الاتجاهات الأيجابية لزيادة تدفق الأموال من الدول المتقدمة الرئيسية إلى الدول النامية مع العمل على الحد من الاتجاهات السلبية أو الحماية للدول المتقدمة تجاه الدول النامية ، أصبح من أهم المعالم الرئيسية في تحديد درجة استقرار الاقتصاد العالمي واتجاهات التجارة والتنمية على الصعيد الدولي .

لقد شهدت الفترة منذ أوائل الستينات ارتفاعاً ملحوظاً في الأهمية النسبية للمؤسسات الخاصة في مجال التمويل الدولي وذلك بسبب تخفيض القيود التي فرضتها دول السوق المتقدمة على المدفوعات الدولية . وكانت أهم فئات التمويل الدولي الخاص في تلك الوقت تتمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر ، أما الاقتراض الدولي في صورة قروض مصرفية وسندات وأسهم استثمارية فلم يكن يشكل الانتمية بسيطة للغاية . وبأستعادة قابلية التحويل للخارج في دول السوق المتقدمة في أواخر الخمسينات بدأت التحويلات الجزرية في النظام المالي الدولي ، وقد صاحب التوسع الناتج في العمليات المالية الدولية الخاصة إحداث تغييرات أخرى بعيدة المدى في العلاقات الاقتصادية خاصة فيما بين دول إقتصاديات السوق الحرة المتقدمة ، وتضمنت تلك التغييرات تزايد اعتماد هذه الدول على بعضها البعض فيما يتعلق بالتدفقات التجارية والاستثمار الدولي والتحسينات التي طرأت على وفرة ونوعية المعلومات المالية وعلى الاتصالات .

لقد بدأ الانتعاش في الاستثمار والاقتراض المصرفي منذ ذلك الوقت يتسع نطاقه على الصعيد العالمي عن طريق الأسواق المالية غير الإقليمية . (أي تلك النظم المصرفية الدولية المتحررة نسبياً من الأنظمة الوطنية) ، وزاد الطلب على تلك القروض لتمويل التجارة الخارجية وغيرها من المعاملات الدولية على حد سواء إستجابة لأحتمالات زيادة التحويلات المالية بين الأسواق الوطنية والأسواق المالية غير الإقليمية الناجمة عن تخفيف قيود سعر الصرف .

لقد زاد الاتصال والتعاون بين الأسواق المالية الوطنية زيادة كبيرة منذ بداية الستينات وأدى استخدام الأسواق المالية غير الإقليمية ، كوسيلة ملائمة للتحركات الدولية الكبيرة للأموال ، دوراً رئيسياً في هذا المجال . ومع بداية السبعينات ارتفعت الأصول المائلة المتاحة

للمشاركتين في الأسواق المالية الدولية الخاصة بارتفاع ملحوظ ، حيث وصل الى رقم يجاوز
الاحتياطيات الرسمية (حوالي ٢٦٨ مليار دولار أمريكي في عام ١٩٧١) ، وقد سهل وجود
هذه الأصول السائلة تحركات النقد الدولي الواسعة التي أصبحت إحدى معالم النظام المالي
العالمي خلال حقبة الستينات ، وأرتبطت بدورها بسلسلة من الأزمات في أسواق الصرف
آنذاك .

ولقد حدث تحول ملحوظ في نمط التدفقات المالية الى دول العالم النامية منذ بداية
الستينات ، حيث ظلت القروض والمنح الرسمية والاستثمار الأجنبي الخاص المباشر يشكل النصيب
الأكبر من صافي التدفقات المالية الى الدول النامية ، وهو نفس ما حدث في أواخر السبعينات .
وتعكس هذه الزيادة في التدفقات المالية (وخاصة القروض والمنح الرسمية التي تجاوزت ٥٠ %
من إجمالي تلك التدفقات في مرحلة الستينات) أثر التغييرات في التجارة الدولية و في نمط
التمويل وسياساته .

وقد حدث توسع وإعادة تنظيم للشبكات والعمليات الدولية للمصارف التي لها مقر في الدول
المتقدمة ذات اقتصاديات السوق الحر مع بداية السبعينات ، وخلال تلك الفترة أيضاً أثرت
عدة عوامل في السياسات الدولية للمصارف من دول اقتصاديات السوق الحر المتقدمة ، حيث
إنخذت الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال بعض التدابير لتقييد تدفقات رأس المال
للخارج . وقد تدخلت المصارف على نحو متزايد في مختلف الجوانب الاقتصادية للسودول
النامية نتيجة اتساع نطاق تمويل عمليات تلك المصارف في الستينات .

كما اتسع نطاق الأقراض المصرفي الدولي للدول النامية بعد عام ١٩٧٣ ، حيث
ارتفعت معدلاته ونتج عن ذلك زيادة نصيب الاقراض الدولي في التدفق الصافي للتدفقات
المالية متوسطة وطويلة الأجل الى الدول النامية غير المصدرة للنفط (من نحو ١٨ % في
عام ١٩٧٢ الى نحو ٣٠ % في عام ١٩٧٩) . كما حدث خلال نفس تلك الفترة ارتفاع
كبير في الطلب على التمويل الدولي بسبب زيادة حالات اختلال التوازن العالمي في المدفوعات
الخارجية ، وكان الأقراض المصرفي لكثير من الدول النامية التي تعاني من العجز مناسباً

وشروريا لمواجهة احتياجاتها التمويلية • وفيما يتعلق بجانب العرض في اسواق رأس المال ، فإن السيولة الناجمة عن ودائع الدول العربية المصدرة للنفط قد ساعد على زيادة السيولة المالية بتلك الأسواق ، مما أدى الى ارتفاع مستوى الأقراض (حيث ارتفعت ودائع العملات لمجموعة الدول العربية المصدرة للنفط من نحو - ٩٠ مليار دولار أمريكي في نهاية ١٩٧٣ الى ما يقرب من نحو - ٩٠ مليار دولار أمريكي في نهاية عام ١٩٧٩) • وما يذكر في هذا الصدد أن الزيادة في السيولة المالية للدول العربية النفطية قد نتج عن ارتفاع أسعار النفط في أعقاب حرب ١٩٧٣ وزيادة حصة الصادرات البترولية والتالى الفوائض المالية •

لقد أشارت التقارير الرسمية الصادرة من البنك الدولي أن النمو في الأقراض المصرفي للفترة بعد عام ١٩٧٣ ، قد اقترن بالزيادة السريعة في عدد المصارف والبنوك المشتركة • وبالرغم من أن معدلات الربحية من الأقراض المصرفي الدولي كانت هي المحرك الرئيسى لهذه الظواهر ، فقد تأثرت أيضا معدلات التوسع للقروض والمؤسسات المشاركة على حد سواء من التغييرات في وجهة النظر والتنظيم الى جانب المنافسة •

وتوضح المؤشرات أن ديون الدول النامية من المصارف الدولية قد وصلت الى أعلى معدل لها في النصف الاول من السبعينات ، مع استمرار التوسع في المديونية خلال النصف الثانى ولكن بمعدلات أدنى وان كانت لا تزال كبيرة • وقد عكس تباطؤ معدل النمو للديون المصرفية قبل الدول النامية تأثير عوامل مختلفة من بينها العرض والطلب على الأموال ، فعلى جانب العرض حدث هبوط ملحوظ في نمو الأقراض وتركزت القروض المصرفية الدولية على عدد قليل جدا من الدول النامية ، وعلى جانب الطلب كان هناك اتجاهات للحد من زيادة الديون المصرفية ، فمثلا لم يكن طلب المقترضين للقروض من المصارف غير محدود ، حيث تحدد الطلب بعوامل كثيرة منها احتياجاتهم للتمويل ومدى تفاعل ذلك مع احتمالات تدفق هذه التحويلات الرأسمالية والتي قد تؤثر على قدرتهم على خدمة الديون الخارجية •

وقد أصبح النظام المالي الدولي شديد التأثر ببعض العوامل الخارجية غير المتوقعة نتيجة اتساع نطاق التمويل الدولي في صورة قروض مصرفية دون توفر الحماية منذ الاخطار الناجمة عن تسييموات غير ملائمة تؤثر على كثير من المقترضين في نفس الوقت ، الامر الذي يؤدي الى زيادة الأخطار المقترنة بالأقراض والأقراض ولا سيما على مستوى المصارف والبنوك الخاصة ومؤسسات التمويل الدولية ، ولذا ظهرت الحاجة الى دراسة جدوى المشروعات المطروحة للتمويل الخارجي او المحلي من حيث قدرتها على استرداد رؤوس الاموال .

تشير الدلائل الى أن النظام المالي الدولي يمر منذ بداية الثمانينات بأزمة مستمرة ظهرت آثارها في عديد من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء . فقد اتسمت فترة الثمانينات بتفاوت أسعار الفائدة الدولية وارتفاعها بشكل عام ، وتحركات حادة لأسعار الصرف الرئيسية (تضمن ذلك ارتفاع الدولار الأمريكي - عملة التعامل في أسواق النفط العربية والدولية) ، هذا الى جانب الكساد الواضح في قطاعات كبيرة من الاقتصاد العالمي . وبالرغم من المحاولات التي تبذل للتغلب على هذه الاوضاع فلاتزال المشكلة قائمة في ضوء ارتفاع المديونية الخارجية للدول النامية وعدم استقرار الأوضاع السياسية في مناطق كثيرة من العالم وخاصة المنطقة العربية .

١ - ٣ - تمويل مشروعات التنمية ودور مؤسسات التمويل :

يعتبر التمويل الاستثماري لقطاعات الاقتصاد بمثابة نقطة البداية لاقامة وتنفيذ المشروعات التنموية وذلك بافتراض وجود عناصر أو عوامل الإنتاج الأخرى من موارد طبيعية (أرض ومياه) وعاملة والادارة الكفئة لنجاح المشروعات ، إذ أن التمويل أو توفير الاستثمار أو الاموال اللازمة للمشروعات التنموية تعتبر حجر الأساس في تنفيذ مشروعات التنمية الاقتصادية بصفة عامة والتنمية الزراعية بصفة خاصة .

ولذا فإن توفر مصادر التمويل الرأسمالي أو توفر مصادر التدفقات المالية سواء اكانت محلية أو خارجية هي في واقع الامر ضمان أكيد لتنفيذ ماتم التخطيط له من مشروعات تنموية على المدى القصير والبعيد على حد سواء . ان وجود مصادر تمويل خارجية يعتبر ضماناً لاستمرار التنمية وتحقيق الاهداف ، الا أن ذلك يعتمد بالدرجة الأولى على مناخ الاستثمار من جهة ، وعلى العلاقات السياسية بين الدول المانحة والدول المقترضة من جهة أخرى . كما أن وجود دراسات جدوى سليمة لهيكل تمويل المشروعات المقترضة بخطة التنمية وأساليب تدبير هذا التمويل مسبقاً يعتبر أحد دعائم نجاح خطة التنمية ، ومن الضروري قيام المتخصصين بإجراء هذه الدراسات على أن يكون لهم خبرة محلية ودولية في مجالات التمويل والائتمان الدولي . وعادة ما تنقصر المشروعات المدرجة بخطة التنمية الى مثل تلك الدراسات التي لا تلقى النمو الكافي على مصادر التمويل اللازمة للمشروعات المقترحة وكيفية تدبيرها والخافز أو العائد المالي لاستثمار رؤوس الأموال التي يتم الحصول عليها من مصادر تمويل أجنبية أو عربية أو محلية ، وتتضح تلك الحقيقة بصفة خاصة في المشروعات الزراعية .

ومن الضروري للمؤسسات التمويلية ضمان إسترداد رؤوس أموالها كما هو الحال بالنسبة للأفراد الذين يقومون باستثمار أموالهم داخليا أو خارجيا ، فأنهم يدركون مدى قدرة إستيعاب الاقتصاد القومي على مستوى كل قطاع لاستثماراتهم ويقدرون العائد المتوقع على تلك الأموال في إطار المخاطر التي قد يتعرض لها أسواق المال بالدولة المراد الإستثمار

فيها ، وهنا يظهر جليا أثر عنصر الاستقرار في التنمية ، إذ أن وجود الاستقرار الاقتصادي لابد وأن يرتبط بالاستقرار السياسي والأمني ، بحيث يطمئن المستثمر العربي أو الأجنبي مثله مثل المستثمر المصري الى سلامة إجراءات تدفق رؤوس الأموال من وإلى الاقتصاد وضمان حصوله على العائد المناسب في إطار قوانين وتشريعات واضحة لا تحتمل تفسيرات كثيرة وهذا يعتبر ضمان أكيد لتشجيع الأفراد من القطاع الخاص على الاستثمار في القطاعات الإنتاجية وإن الأمر مع مؤسسات وهيئات التمويل القطرية أو الدولية أو الإقليمية أكثر سهولة بالمقارنة بالأفراد من القطاع الخاص ، حيث أن الأولى تخضع لمعايير وشروط الاقراض وتدفع رؤوس الأموال للدولة المقترضة وتقوم الحكومة بضمان هذه الأموال . ويعتبر القطاع الزراعي من أكثر القطاعات الطاردة للاستثمار الخاص لطبيعة هذا القطاع من حيث عوامل الإنتاج غير المتوقعة ، وكذلك تعقداته وتشابكاته الكثيرة والتي ينتج عنها تدخل مباشر وغير مباشر للدولة في استثمار رؤوس الأموال في هذا القطاع على الرغم من القوانين الجديدة للاستثمار التي تشجع على زيادة تدفق رؤوس الأموال العربية والأجنبية مع ضمان حماية هذه الأموال وتوفير المناخ المناسب والملائم والأغراض الضريبية وغيرها .

لا شك أن المؤسسات المالية والمصارف لها دور أساسي في مراجعة وإعداد هيكل التمويل للمشروعات التنموية التي يتم تمويلها من خلال الجهاز المصرفي أو بضماناته ومن مصلحة تمويل خارجية عربية أو أجنبية . فهناك قواعد وشروط ومعايير يخضع لها قرار الائتمان وتختلف تلك القواعد والمعايير فيما بين مؤسسات التمويل ولكنها تتفق على شيء واحد وهو ضمان استرداد رؤوس الأموال والقدرة على استيعاب الاقتصاد على توليد عائد مجزى على هذه الاستثمارات ، إلى جانب سلامة التشريعات والقوانين الخاصة بالاستثمار مع ضمان الاستقرار في أسواق المال والاقتصاد القومي بصفة عامة . ويلعب الجانب السياسي دوره الهام في قرار الائتمان وهذا يتوقف بالطبع على العلاقات السياسية القائمة بين الدولة والمؤسسات التمويلية الإقليمية أو الدولية سواء أكانت عربية أو غير عربية ، إلا أن هذا الجانب السياسي لا يؤثر في الجوانب الاقتصادية والمعايير التي يجب أن تطبق في حالة توجيه أو تخصيص رؤوس الأموال من الأسواق المالية الإقليمية العربية أو الدولية ، فقد يكون هناك تسهيلات إئتمانية يتم

التفاوض بشأنها في إطار المعايير والقواعد والشروط العامة للأقراض والتي تحددها تلك المؤسسات ، وعادة ما تحدد كافة مؤسسات وهيئات التمويل حد وشروط ومعايير الأقراض التي ينص عليها البنك الدولي وهيئة المعونة الدولية، وهي معايير وشروط تؤخذ في الاعتبار في أسواق المال الدولية ، وعلى الدول النامية المقترضة التعايش مع هذه المعايير أو التفاوض بشأنها من حيث أسعار الفائدة وفترات السماح وجدولة الديون المستحقة وحجم القرض وأهدافه التنموية والعائد المالي و ضمانات إسترداد رؤوس الأموال وغيرها .

حيث أن هذه المؤسسات التمويلية أو تلك التي تعمل من خلال الجهاز المصرفي المصري تعتبر نفسها مسئولة عن المشروعات التي يتم تمويلها بمجرد قبول فكرة التمويل ، فإن هذه المؤسسات تصبح بمثابة شريك مسئول عن المشروع ذاته وليس حجم القرض واسترداد رؤوس الأموال المقترضة ، وذلك لأن الائتمان لا يمنح إلا بعد دراسات شفيضة لجدوى الاستثمار في النشاط الاقتصادي ، وتعتبر دراسات الجدوى المختلفة هي بمثابة بداية لاتخاذ القرار بالنسبة للمؤسسات التمويلية وللدولة على حد سواء ، فمثلا قبول صندوق أبو ظبي في عام ١٩٩٠ تمويل عطية أستصلاح نحو ١٥٠ ألف فدان في شمال التحرير والنوارية من خلال قرض وار يقدربنحو ٢٥ مليون دولار أمريكي وفائدة مقابل خدمات القرض (٣٥ ٪) وفترة سماح قدرها ثمانية سنوات ، هو قرار يستند أساسا الى دراسات الجدوى التي تم اعدادها للمشروع المقترح . فقد تم مراجعة تلك الدراسات وعلى ضوءها اقترح هيكل التمويل وفقا لمقترحات الحكومة المصرية والاتفاق مع صندوق أبو ظبي للتنمية ، كما أن إدارة القرض ذاته تخضع للسي رقابة هيئة التمويل (صندوق أبو ظبي) يهكذا فإن كافة المشروعات التنموية التي يتم تمويلها من خلال مؤسسات تمويل عربية أو دولية لا بد وأن تخضع لدراسات جدوى مالية و تقييم شامل ومتابعة دورية لأوجه الإنفاق الاستثماري وهو ما يعتبر من ضمن البنود التي لا تتوفر في دراسات المشروعات التنموية خاصة بالنسبة لتحليل الهيكل التمويلي ومصادر التمويل وكيفية الترويج للمشروع .

وإذا فإن وجود دراسات جدوى تفصيلية متخصصة تساهم في الترويج للمشروعات التنموية والحصول على التمويل اللازم من الهيئات والمؤسسات التمويلية العربية والاجنبية يعتبر نقطة البداية لجذب وتشجيع مزيد من رؤوس الاموال العربية من خلال الافراد او صناديق التمويل العربية .

ولقد شهدت السنوات العشر السابقة نشاطا ملحوظا في مجال الاستثمار الزراعي ، لكن نتائج هذا النشاط لم يكن على المستوى المطلوب ولم تتحقق حتى الآن اهداف الخطة فسي تشجيع القطاع الخاص المصري والعربي أو مؤسسات التمويل الاقليمية العربية على زيادة تدفقاتها الاستثمارية للقطاع الزراعي . وقد كان لهذه المؤسسات دورها فيما وصلنا اليه من عدم اتساع نطاق الاستثمار في القطاع الزراعي كما هو الحال ايضا بالنسبة للدولة ، حيث لم يكن هنالك دراسات جدوى شاملة لكثير من المشروعات الزراعية المدرجة بالخطة أو التي يجب أن تعمل من هيئات ومؤسسات تمويل عربية أو من افراد القطاع الخاص بالدول العربية كما أن عدم الخبرة أو تطبيق متطلبات الفكر الائتماني المصرفي على المشروعات الاستثمارية التي تتطلب اسلوبا وفكرا جديدا يساير الفهم السائد في الجهاز المصرفي المصري او المؤسسات المالية العربية التي تمنح الائتمان التجاري ، يعتبر من ضمن العوامل التي أثرت على تدفق رؤوس الاموال والقروض الاستثمارية للقطاع الزراعي ، فالائتمان الموجه للاستثمار يختلف بالقطع عن الائتمان التجاري الذي عادة ما يغطي بضمانات بنسبة ١٠٠ ٪ أو تزيد ، والمشروع الاستثماري عادة لا يمكن تغطيته بضمانات مالية كما هو الحال في الائتمان التجاري ولذا يجب اعادة النظر في كافة التشريعات وتطوير المناخ الائتماني المحلي مع وضع ضمانات للائتمان الخارجي من قبل الدولة ، باعتبار أن الافراد لا يستطيعون توفير مثل تلك الضمانات لهيئات ومؤسسات التمويل الاقليمية العربية أو الدولية ، ولو أن هيئة المعونة الدولية تقوم بتخصيص بعض مواردها المالية لافراد ميسر القطاع الخاص وفقا لمعايير محددة يجب أن تتوفر في المقترض ، وكذلك الامر بالنسبة لهيئة المعونة الدولية والأمريكية بالنسبة لقروض القطاع الخاص الزراعية وغير الزراعية .

١ - ٣ - إمكانات التعاون بين مصر وصناديق التمويل والتنمية العربية :

لقد أدى التنسيق بين قيادات الدول العربية سعياً للتقارب وإعادة التكامل فيما بين الدول العربية إلى اجتماعات القمة العربية الأخيرة في المغرب والمراكش حيث بحثت تلك الاجتماعات الأمال في إمكانية التكامل والتنسيق بين المواقف السياسية والاقتصادية على صعيد الدول العربية وفي مواجهة التحديات على الساحة الدولية .

فقد سبق اجتماعات القمة الأخيرة مؤشرات كثيرة عن إمكانية دفع التعاون الاقتصادي بين مصر والدول العربية ذات الفائض ورؤوس الأموال التي توجه للتنمية والمساعدات الاقتصادية . وذلك بعد قطيعة طال أمدها منذ بداية السبعينات . فقد كان على جدول أعمال هذه الاجتماعات إمكانية التكامل الاقتصادي في مجال تدفق رؤوس الأموال من الدول العربية ذات الفائض والدول الأخرى ذات العجز ومنها مصر . وقد كان لعودة مصر إلى جامعة الدول العربية ومدة نشاطها الاقتصادي ومساهماتها في معظم صناديق التنمية والتمويل العربية أثره الواضح في تحقيق آمال هذا التعاون المستهدف ليس فقط بين مصر وتلك الصناديق ولكن بين مصر وكافة الاقطار العربية . وقد كانت بوادر تلك العودة اتخذت الصيغة العربية للانماء الاقتصادي والاجتماعي ومقره الكويت قراره باستفادة مصر من القروض التي يمنحها الصندوق بأسعار فائدة منخفضة . كما كان لقرار صندوق أبو غلبى للتنمية تمويل عمليات استصلاح ١٥٠ ألف فدان بمصر بالتعاون مع الساعاتي أثره في تعزيز التكامل الاقتصادي بين مصر والصناديق العربية للتنمية . كما أن المبادرات التي تدور حالياً بين الصندوق والسودى والحكومة المصرية بشأن تمويل عمليات التنمية واستصلاح الأراضي شرق قناة السويس وفي سيناء تعتبر من المؤشرات السليمة تؤكد على إمكانية زيادة وتوسيع نطاق التكامل بين مصر وصناديق التمويل أو التنمية العربية بعد فترة القطيعة التي بدأت منذ بداية السبعينات .

مصر عضويتها بالصندوق بسداد كامل حصتها في رأس مال الصندوق والتي بلغت نحو ١٨ و ١٨ مليون دينار كويتي وذلك في يناير ١٩٨٨. وكانت مصر قد حصلت من الصندوق على قروض بلغت قيمتها نحو ٦٨ مليون دينار كويتي وذلك قبل عودتها الى عضوية الصندوق في يناير ١٩٨٨. كما حصلت مصر بعد عودتها على ثلاث قروض جديدة تقدر قيمتها الاجمالية بنحو ١٠٣ مليون دينار كويتي لمشروع محطة كهرباء دمياط، مشروع لب السورق، بالإضافة الى ١٠٠ مليون دولار امريكى لمشروع الربط الكهربائى بين مصر والاردن والتي تصل تكلفته الاجمالية نحو ٣٦٠ مليون دولار امريكى. وبما تجدر الاشارة اليه أن مصر تحصل على تلك القروض بسعر فائدة ٣% وبفترة سماح خمس سنوات ويتم السداد خلال فترة ٢٥ عاما.

كما حصلت مصر بعد استرجاع عضويتها بالصندوق على ثلاث معونات فنية تشمل منح قيمتها نحو ٤٥ مليون دولار امريكى وذلك لاجراء الدراسات الخاصة بتوسيع قناة السويس، ومركز الحاسب الالى بوزارة الكهرباء وأنشاء مركز للبرمجة في مجال اتخاذ القرار، وقد حصلت ايضا على قرض قيمته ١٠ مليون دولار امريكى من البنك الاسلامى للتنمية بجدة لتمويل عمليات الاستيراد لمستلزمات الانتاج اللازمة للقطاع الصناعى.

ويلاحظ أن القروض التي تم الحصول عليها لا يستفيد منها القطاع الزراعى لعدم وجود دراسات جدوى لتمويل المشروعات الزراعية، باستثناء دراسة الجدوى التي تم اعدادها بعد عودة مصر الى الجامعة العربية والتي تخص قطاع الزراعة، حيث قام صندوق أبو ظبى للانماء الاقتصادى العربى بتمويل مشروع استصلاح نحو ١٥٠ الف فدان بمنطقة غرب النوارية والساحل الشمالى الغربى بقروض ميسرة بفائدة ٣% ولفترة سماح ٨ سنوات وتسدد على خمسة وعشرون عاما، وعلى أن يتم دوران القرض حتى استصلاح كامل المساحة المستهدفة، وتقدر قيمة اتفاقية القرض التي أبرمت في سبتمبر ١٩٨٩ بنحو ٧٥ مليون دولار امريكى. وفى اطار إعادة العلاقات الاقتصادية ايضا بين مصر وصناديق التنمية العربية تدور حاليا مباحثات حول تمويل عمليات استصلاح نحو ٤٠٠ الف فدان في سيناء وشرق القناة

من خلال قرض مشترك من الصندوق السعودي والدوق الكويتي المخصصة لتمويل أنشطة البنية الأساسية لهذا المشروع . وتقدر التكاليف الاجمالية للمشروع بنحو ١٠٤٥ مليون جنيه مضافا نحو ٥٢٢ مليون جنيه بالنقد الاجنبي الذي سيوفره القرض المشترك .

يتضح من تحليل اقتصاديات الدول العربية بما فيها مصر أن هذه الاقتصاديات هي أقرب الى التكامل مع العالم الخارجى أكثر من قدرتها على التكامل فيما بينها او مع بعضها البعض ، فمعظمها ينتج نفس السلع ويصدر نفس السلع ويستورد نفس السلع وخاصة الغذاء ، كما أن رؤوس الأموال العربية تستثمر بالكامل في دول غرب أوروبا وأمريكا ودول شرق آسيا نظرا لعدم وجود استقرار سياسى أو اقتصادى بالمنطقة العربية ، هذا بالإضافة الى أن القوائش الرأسمالية النقدية والاحتياطيات الناجمة عن الوفرة النقدية النغطية التى تحققت فى أعقاب حرب ١٩٧٣ تمثل ودائع فى المصارف والبنوك الغربية والأمريكية بسبب ارتفاع معدلات أسعار الفائدة على الودائع وضمان الاستقرار والنمو الاقتصادى بتلك الدول .

إن كافة الدول العربية تسعى جاهدة منذ مطلع هذا القرن وحصولها على الاستقرار الاقتصادى الى هيكلة اقتصادياتها لتكون اقتصاديات مستقلة ذات توجه محدد إما بالاقتصاد الغربى أو الشرقى ، ولكن هي اقتصاديات من الضمير أن تتكامل مع بعضها البعض أو تتنافس مع اقتصاديات الدول العربية المجاورة ، وذلك بسبب التباين والاختلاف فى الابعاد والموارد والسياسات التى تحكم هذه الدول والتى تؤثر فى الهيكل الاقتصادية للدول العربية . إن المناخ الاقتصادى بالمنطقة العربية يحكمه التيارات السياسية على مستوى القمة (أى رئيس الدولة) وتترقب الطاقات الاقتصادية بين الدول العربية على مدى التقارب السياسى فيما بين تلك الدول وليس العكس هو الصحيح ، أى أن الاهتمام الاقتصادى فيما بين الدول العربية تنأثر به علاقاتها السياسية ، ولذلك فإن الدعوة الى وحدة اقتصادية عربية أمر يبعد بعيد النال وليس هناك قطر عربى واحد يرغب فى الدخول فى وحدة اقتصادية حقيقية فى ظل الاوضاع السياسية الراعشة بالوطن العربى .

وما يجدر الإشارة اليه في هذا الصدد أن التجمعات الإقليمية بالمنطقة العربية كمجلس التعاون لدول الخليج العربية قد قام تحت شعار حماية دول المجلس من أى اعتداء خارجى - أى قام على شعار سياسى وليس اقتصادى - كما أن مجلس التعاون العربى قسام هو الآخر لا غراض غير واضحة ولا يمكن أن يكون الهدف الرئيسى لانشائه هدفًا اقتصاديًا لأن دول المجلس كلها تشترك فى ندرة مواردها المالية النقدية يتزايد العجز فى موازين مدفوعاتها وتفاقم مشكلات البطالة وزيادة المديونية الخارجية . أما بالنسبة لاتحاد دول المغرب العربى فقد أنشئ لمواجهة قيام أوروبا الموحدة عام ١٩٩٢ وذلك لأن دول المغرب العربى جميعها ترتبط بعلاقات سياسية قوية مع دول غرب أوروبا أكثر من ارتباطها بعلاقات اقتصادية مع الدول العربية ولو أن الجانب الاقتصادى فى هذا الاتحاد قد أخذ فى الاعتبار ، حيث تسعى تلك الدول للتعامل مع أوروبا الموحدة من تكتل تلك الدول على أهداف اقتصادية واحدة أهمها العمالة العربية بأوروبا والصادرات الزراعية .

وبالرغم من امتلاك الدول العربية النفطية لقوائم مالية ضخمة فإن الدول العربية ليس لها قوة تفاوضية جماعية سواء على المستوى السياسى أو الاقتصادى على الساحة الدولية ، ولذلك فهى لا تستطيع مواجهة السوق الأوروبية الموحدة عام ١٩٩٢ سواء فيما يتعلق بالتصدير أو الاستيراد أو الحصول على ما تحتاجه من تكنولوجيا ، الأمر الذى يؤكده أن ما تستطيع الحصول عليه دولة عربية منفردة أقل بكثير مما لو كان هناك قوة تفاوضية عربية واحدة تفعل تكتل اقتصادى ، خاصة وأن الدول العربية ما زالت بغوائضها الذاتية وأسواقهم الكبيرة ومواردهم الطبيعية الكامنة وقوتها البشرية العاملة ومخزونهم البشرى قادر على أن يكون لها تأثيراً هويلاً على أوروبا الموحدة وعلى باقى التكتلات الاقتصادية الأخرى ، خاصة فى مواجهة المديونية قبل هذه التجمعات والتكتلات الاقتصادية . وهذا لأن يتأتى إلا بالتأكيد على أهمية التقاء الدول العربية على هدف اقتصادى موحد تسمى هذه الدول إلى تحقيقه من خلال منظور اقتصادى يأخذ فى الاعتبار المتغيرات الاقتصادية السياسية على الساحة الدولية ، وليس من منظور سياسى ينحصر فى اهتمامات كل دولة عربية على المستوى الفردى وعلاقتها السياسية بالدول العربية المجاورة .

(٦)
لقد اشارت كثير من الدراسات التي تتعلق بالسيناريوهات المستقبلية في العالم العربي الى أن التغييرات والتطورات الاخيرة والسريعة في النظام الدولي تتطلب من مصر والدول العربية تحديد نمط وشكل التنمية في المستقبل القريب والبعيد على حد سواء ،
وانه ليس هناك أمل لأي دولة عربية منفردة في أن تأخذ مكانا على الساحة الاقتصادية الدولية مع بداية القرن الحادي والعشرين ، ولابد للدول العربية من صياغة اطار اقتصادي موحد تستطيع به مجتمعة مواجهة الوحدات الاندماجية ، والتكتلات الاقتصادية على الصعيد العالمي وخاصة أوروبا الموحدة عام ١٩٩٢ والوحدة الألمانية التي قد تكون قوة اقتصادية عالمية ثالثة بعد أمريكا واليابان .

ان المشكلات التي تواجه الدول العربية ذات المديونية الخارجية المرتفعة ناجمة أساسا من تدهور وضوح الرؤية على المدى القريب أو البعيد نتيجة لغياب السيناريوهات المستقبلية من جهة ، ولأعتماد تلك الدول في مواجهة مشاكلها الاقتصادية على حلول خارجية من جهة أخرى . فمشكلة المديونية والعجز في موازين المدفوعات يعتمد في حلها على صندوق النقد الدولي ، باعتبار أنه المركز الرئيسي الذي أصبح يقرر الحلول للمشكلات الاقتصادية لتلك الدول ، ويعتمد التفاوض مع الصندوق عادة على طلبه تنفيذ بعض الاجراءات التي تتعارض مع اهداف التنمية أو حتى الاستقرار السياسي والاقتصادي لكثير من الدول المدينة ، بحيث أصبح الوضع يمثل في هيمنة صندوق النقد الدولي حتى على مستقبل التنمية في العالم العربي .

يمكن القول (من خلال نتائج كثير من الدراسات) أن مستقبل الدول العربية مرهق بمشاكلها باتجاهات وسياسات مؤسسات التمويل الدولية ، وحتى على مستوى المساعدات الثنائية فإن الدول المانحة عادة ما تطلب شروطا محددة هي في واقع الامر شروط تؤثر على مستقبل التنمية في الدول العربية ، ولذا فإن وجود كيان اقتصادي عربي موحد مع وجود تنسيق مستقبلي محدد من خلال الدراسات المستقبلية وتوقعات لاهداف اقتصادية محددة على مستوى المجموعة العربية قد يفيد في المفاوضات مع الصندوق الدولي من جهة ، ويساعد الدول العربية على مواجهة الصياغة الجديدة للنظام الاقتصادي العالمي بمشاكله من تكتلات اقليمية ودولية ذات كيانات اقتصادية كبرى ومؤثرة من جهة أخرى . وتشكل الدول العربية بمالديها من موارده زراعية ، رؤوس اموال وحدة انتاجية اقتصادية للغذاء الذي يعتبر من اهم مشاكل الدول النامية حاليا ومستقبلا .

أنه من المعروف أن النظام الدولي بدأ في التغير منذ بداية الثمانينات، وهناك إعادة لصياغة النظام الاقتصادي العالمي مع بداية التسعينات على أساس التكتلات الاقتصادية والوفاء، وفي هذا المجال لابد من الإشارة إلى أن المجتمع الدولي قد أنتقل من مجتمع مبنى على الإنتاجية إلى مجتمع مبنى على المعرفة، فالدراسات^(٦) تشير إلى أن النموذج التنموي الذي عرفه العالم بعد الثورة الصناعية، والذي أعتمد على عنصرين أساسيين هما المواد الخام ورأس المال، قد تغير وظهرت نماذج تنموية تعتمد على المعرفة (التكنولوجيا) والأعمال، ويطلق عليها مجتمع المعرفة والذي يشكل جوهر الحضارة الجديدة (أو مجتمع ما بعد الصناعة) • ويعتمد مجتمع المعرفة على الموارد البشرية كأساس للتنمية وهذا لا ينقص من أهمية رأس المال الذي لا يزال يشكل عنصرا هاما ويلعب دورا فعالا في التنمية، إلا أن المعلومات والمعرفة (التكنولوجية بصفة خاصة) أصبحت هي الأساس، فأذا توافرت المواد الخام ورأس المال فإنه ليس من الممكن لمجتمع ما أن يصنع بهما شيء في عالم اليوم • لذلك فإن التطور في المعرفة والتكنولوجيا بصفة خاصة قد أحدث انقلابا كبير في العالم الثالث والعالم العربي بالطبع جزء من العالم الثالث، ولا بد من اكتساب المعرفة والعمل على نقل التكنولوجيا وتطبيقها بالسرعة التي تستطيع الدول العربية بمالديها من موارد مالية وطبيعية وبشرية من تكوين قوة اقتصادية موحدة تواجهها بها الوضع الاقتصادي العالمي في القرن الحادي والعشرين •

أن التكامل الاقتصادي العربي أصبح هو الخيار الوحيد أمام الدول العربية من أجل تحقيق تنمية مستقلة غير خاضعة للضغوط الدولية والتكتلات الإقليمية، كما أنها سوف تساهم في تمكين المجموعة العربية ككل في الحصول على أفضل شروط للتعامل مع السوق الدولية سواء في مجال التعاملات النقدية المالية أو التجارية، أو مع مختلف القوى الاقتصادية العالمية • إلا أن هذا الخيار يبدو أيضا بعيد المنال، حيث أنه بالرغم من البدايات المشجعة لقيام ثلاث مجالس اقتصادية هي مجلس التعاون الخليجي ومجلس التعاون العربي واتحاد دول المغرب العربي، فإنه كما سبق الإشارة تعتبر تلك المجالس محاولة لتعزيز التقارب السياسي لأهداف غير معلومة أو واضحة ليست قائمة على أسس أو مبادئ اقتصادية، كما أنه لا توجد مؤشرات للتنسيق بين هذه المجالس الثلاثة تحت مظلة جامعة الدول العربية، وبذلك فإن الدعوة

لقيام ثكامل أقتصادى عربى لاتزال بعيدة المنال ، وما يؤكد ذلك اختلاف الرؤيا الأقتصادية بين الدول العربية حتى داخل كل مجلس من المجالس الثلاثة ، هذا بالإضافة الى الأرقام التى تشير الى حجم الأموال العربية المودعة أو المستثمرة فى البنوك والمصارف العالمية والتى قدرتها بعض الدراسات بنحو ٦٧٠ مليار دولار أمريكى تمثل موجودات ورؤوس أموال عربية تستثمر خارج المنطقة العربية ، الامر الذى يؤكد عدم وجود تنسيق أو تعاون فى مجالات الاستثمار العربى .

أن الصراع الدائر حالياً بين دول العالم النامى والمتقدم على حد سواء فيما يتعلق بجذب رؤوس الأموال الاجنبية اللازمة لعملية التنمية ، يشير الى محدودية رؤوس الأموال التى يتوقف تحركها من دولة لأخرى على مجموعة من المصالح الأقتصادية وخاصة المنافع الأقتصادية فى المدى البعيد والسياسة التى توصل الى تحقيق هذه المنافع .

وقد زاد من الصراع الدائر لأجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية على الساحة الدولية سواء فيما بين الدول الفقيرة (النامية) بعضها البعض ، أو فيما بين الدول الغنية (الدول المتقدمة أو الدول النفطية) من جهة والدول النامية من جهة أخرى عاملان : أحدهما ظهور دول شرق آسيا بصورة واضحة على الساحة الأقتصادية ، وهى الدول التى أصطلح على تسميتها " النمرود الصغيرة " والتى تضم كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة وتايواند ، وكلها من الدول المستغنية لرؤوس الأموال الأجنبية فى الاستثمار . أما العامل الثانى فهو وليس من التطورات الأخيرة على الساحة الدولية وتحرر دول شرق أوروبا من أيدولوجيات الحقبة الماضية وتطلعها الى أقتصاديات السوق الحرة بكل مفاهيمها الأقتصادية والسياسية مما يترتب عليه دخولها فى الصراع على أجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية . وهكذا اتسع نطاق الدول الراغبة فى الاستثمارات الأجنبية ، وبدأت دول شرق أوروبا منافسة الدول النامية على ما يخص من رؤوس أموال من قبل الدول المتقدمة سواء فى صورة قروض حكومية أو خاصة ، أو فى صورة منح وتجهيزات ومعدات ، لازمة وضرورية لعملية التنمية التى تتطلب إليها تلك الدول .

ومن المعروف أن الدول المصدرة لرؤوس الأموال بصورة فعالة ويمثلها كل من الولايات المتحدة الأمريكية ، دول السوق الأوروبية المشتركة ، اليابان ، ومجموعة دول الخليج العربي النفطية ، تسعى إلى وضع أولويات لتحرك رؤوس أموالها بما يتفق ومصالحها الاقتصادية السياسية إلى جانب العائد الاقتصادي على تلك الأموال ، وبالطبع فإن كل من الولايات المتحدة الأمريكية ودول السوق الأوروبية المشتركة تولي أولوية قصوى لدول شرق أوروبا فيما يتعلق بتحريك رؤوس أموالها وتخصيص المعونات والمنح لسرعة تحول هذه الدول الاشتراكية سابقا إلى دول ذات اقتصاديات حرة كلما أن ألمانيا الغربية تسعى لقيام ألمانيا الموحدة ، وبذا يتطلب من الدول العربية النفطية وضع أولويات استثمار أموالها داخل المنطقة العربية .

أن مصادر التمويل الرئيسية من دول أوروبا وأمريكا واليابان والتي تتنافس وتتصارع حول أموالها دول العالم المختلفة تعتمد في توجيه مواردها الرأسمالية على عدة عوامل اقتصادية إلى جانب العوامل السياسية ومنها الاستقرار السياسي والحرية الاقتصادية والمناخ العام للاستثمار ووضع الأوضاع القانونية لاعادة تدفق هذه الأموال وإرباحها ، وكلها تمثل قوى جذب لرؤوس الأموال الأجنبية اللازمة للتنمية في الدول النامية .

١ - ٤ : دور الدولة في استقطاب رؤوس الأموال المحلية والعربية والاجنبية :

في ضوء ما تتجه اليه الدولة حاليا من تشجيع القطاع الخاص على المساهمة في تمويل خطة التنمية وخاصة فيما يتعلق باستقطاب رؤوس الأموال العربية وأموال المصريين العاملين بالخارج بالإضافة الى رؤوس الأموال والمدخرات المحلية للاستثمار في القطاع الزراعي ، فإن قانون الاستثمار الجديد رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ تضمن الكثير من الحوافز والامتيازات بهدف استقطاب تلك الأموال لدفع عجلة التنمية ليس فقط في القطاع الزراعي ولكن في كافة القطاعات الانتاجية للاقتصاد القومي .

وقد شارك القطاع الخاص في مناقشة مواد القانون الجديد للاستثمار كما دارة مناقشات لرجال الأعمال العرب والمصريين بهدف تطوير الاجراءات التي قد تعسوق تدفق الأموال العربية للقطاع الخاص على المشروعات التنموية أو المشروعات المشتركة التي تساهم في تحقيق أهداف التنمية ، وقد خلصت تلك المناقشات الى ضرورة اعادة النظر في كثير من التشريعات التي لاتزال تشكل حاجزا في تدفق رؤوس الأموال الخاصة على القطاع الزراعي بصفة خاصة وقطاعات الاقتصاد القومي بصفة عامة . مع اعطاء مزيد من الامتيازات والحوافز وضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي للدولة .

ومن ضمن المعوقات التي تقف أمام زيادة التدفقات النقدية الخاصة والتشجيع على الاستثمار في قطاعات الاقتصاد القومي وفقا لما ورد في البيان المشترك لأصحاب الأعمال والمهنيين^(٧) الادارة البيروقراطية لمقدرات النشاط الاقتصادي في مصر ، فالمشكلة الاساسية هي كيفية الوصول الى ادارة الاقتصاد القومي بكفاءة عالية وبدون تعقيدات ادارية أو تشريعات تحد من انطلاق رؤوس الأموال الخاصة للأفراد من العرب والمصريين في إنشاء الشركات المشتركة أو المشروعات التنموية المشتركة كمدخل طبيعي للتنمية والتكامل الاقتصادي المصري .

إن تعدد الأجهزة الرقابية وتعدد التشريعات والقوانين ذات العلاقة بالاستثمار والادخار تعتبر من أهم معوقات الجهاز الإداري التي يجب التخلص منها لمزيد من الاستثمار الخاص في القطاع الزراعي بصفة خاصة وقطاعات الاقتصاد القومي الاخرى بصفة عامة .

كما أن توفير المناخ المناسب للاستثمار من خلال استقرار الاقتصاد القومى ووضوح الرؤية على المدى المتوسط والبعيد لكافة القطاعات الإنتاجية والخدمية بالنسبة للمستثمرين يعتبر مطلب أساسى وضرورى لتشجيع تحرك رؤوس الأموال المصرية والعربية على حد سواء . فلا يقل أن تظل الادوات التى تتداول فى سوق المال فى مصر قاصرة على الأسهم والقروض فقط ، بينما أسواق المال العربية والأجنبية العالمية تلقى كل يوم بل كل لحظة بأداة جديدة تستقلب نوعية معينها من فئات المدخرين لتقدمها لنوعية معينة من المستثمرين ، وتقوم المؤسسات المالية دون غيرها بالوساطة المالية الحقيقية بين المدخرين والمستثمرين . ولذا نجد أن معظم المدخرات العربية تذهب الى أسواق المال الدولية الأجنبية حيث الادوات التى توفر لهم النسيان والاستقرار مع الربحية المناسبة لرؤوس أموالهم .

أن المال عصب الحياة والنشاط الاقتصادى ، فإذا ما توفر لمجتمع ما بصورة ميسرة وتكلفتة مناسبة فيمكن لهذا المجتمع تنفيذ مشروعاته وإنجاز أعماله ، الأمر الذى يؤدى الى تطوير وتنمية الاقتصاد بصورة مستمرة كما يؤدى الى مزيد من توفير فرص العمل وتعزيز وتقوية القدرة الاستيعابية للاقتصاد القومى والأمر يحتاج الى إعادة النظر فى المؤسسات التمويلية المحلية واستخدامات مؤسسات جديدة تتناسب والمتغيرات الدولية فى الأسواق المالية والنقدية العالمية وتساهم فى الترويج واستقطاب رؤوس الأموال العربية والأجنبية على حد سواء .

كما أن عجز الموازنة وعدم وضح أهداف السياسات المالية تعتبر من ضمن معوقات الاستثمار والحد من التدفقات الرأسمالية على الاقتصاد القومى ، والأمر يحتاج الى تصحيح هيكل السياسات المالية والفائدة واستخدام سعر الفائدة كأداة من أدوات السياسة النقدية التى تسعى لاستقطاب رؤوس الأموال وتنشيط الاقتصاد القومى واجتذاب المدخرات المحلية وتشجيع الاستثمار فى القطاعات الإنتاجية وقطاع الزراعة على وجه الخصوص .

أن الاستثمار أصبح في الدول النامية أمرا ذات أهمية قصوى وهدف تسعى إليه كافة الدول النامية لتطوير وتنمية اقتصادياتها ، وأصبح الأمر يتعلق أساسا بقصدرة هذه الدول على استقطاب رؤوس الأموال واجتذاب المستثمرين من كافة أنحاء العالم العربي وغير العربي . وتعمل كل دولة في إطار سياسة ثابتة على المنافسة على اجتذاب رؤوس الأموال سواء من هيئات ومؤسسات التمويل الدولية أو الإقليمية ، وتعتبر مصر من الدول ذات الامكانيات غير المحدودة للتنافس على استقطاب واجتذاب رؤوس الأموال وخاصة رؤوس الأموال العربية من القطاع الخاص أو المؤسسات أو صناديق التمويل العربية ، خاصة بعد التقارب الحالي بين مصر وأشقائها العرب وإعادة العلاقات العربية لما كانت عليه قبل فترة السبعينات . ولذا فإن الأمر يتطلب من الدولة توفير مناخ للاستثمار يساعد المستثمر على تفضيله للاستثمار في مصر بالمقارنة بالدول العربية وغير العربية الأخرى ، كما يتطلب الأمر كما سبق القول توفير كافة التيسيرات والتسهيلات وتقديم الامتيازات ومنح الإعفاءات التي تشجعه على اختيار مصر كدولة ذات أفضلية للاستثمار بالمقارنة بالدول الأخرى وخاصة الدول الأوروبية الأكثر ثباتا وريحية فيما يتعلق بالنشاط الاقتصادي . أن مصر لها دورها الإيجابي في العالم العربي وفي نفوس العرب جميعا ، إلا أن الأمر يحتاج الى تحديد المعايير الاقتصادية ذات النفع المتبادل للدولة وللمستثمرين العرب .

أن جذب رؤوس أموال المصريين بصفة خاصة والأجنبية بصفة عامة يجب أن يكسبون هدف رئيسي تتبناه الحكومة وأن تعمل على التغلب على مشكلات تدفق رؤوس الأموال في ضوء التجارب الحالية والماضية ، وأن تحدد استراتيجية واضحة وسهلة للتشجيع على الاستثمار في مصر تحقيقا لمصالح الاقتصاد القومي والأفراد المستثمرين من المصريين والعرب والأجانب على حد سواء . وفي هذا المجال يجب التنويه الى ضرورة توحيد كافة قوانين الاستثمار وتوحيد المعاملات بين القطاع العام والخاص والتعاوني وأتاحة الفرصة لآليات السوق الحر للتعاامل وفقا لقانون العرض والطلب وخاصة في مجالات الاستثمار وتخريك رؤوس الأموال وأخيرا إتاحة ضمان كافة الحريات لحركة التصرف في رؤوس الأموال الواردة وأرباحها طبقا للقانون . كما أن ثبات ووضوح القرارات والقوانين الاقتصادية يعتبر مطلب ضروري وحتمي

لتطوير وإعادة الثقة في المناخ والفكر الاستثمارى بما يشجع المستثمرون على اتخاذ قراراتهم الاستثمارية في مختلف قطاعات الاقتصاد القومى - ويعتبر قطاع الزراعة في هذا المجال أولى بالرعاية ودمج قراراته وقوانينه الاقتصادية والتنسيق فيما بين القرارات والقوانين الزراعية وغير الزراعية ذات العلاقة بالاستثمار بصفة عامة .

أن وجود خطة زراعية محددة تتضمن مشروعات تنموية مدروسة على المستويات الفنية والاقتصادية والمالية مع تحديد هيكل التمويل اللازم ومصادر التمويل لكل مشروع يعتبر نقطة بداية لتشجيع رؤوس الأموال العربية على الدخول في مجالات الاستثمار الزراعى ، كما أن أعداد هذه الدراسات يعتبر نقطة البداية للترويج للاستثمار المبنى على أسس اقتصادية سليمة في القطاع الزراعى .

وقد أشارت بعض الدراسات^(٨) الى ضرورة أن تعمل الدولة على استقطاب مدخولات المصريين بالخارج وتشجيع رؤوس الأموال العربية على تمويل متطلبات خطة التنمية ، مع وضع الضمانات والضوابط الخاصة بتدفق هذه الاموال دون تدخل من الدولة في الحياة الاقتصادية بالإضافة الى تحرير الطاقات الكامنة في الاقتصاد المصرى . وأستعرضت كثير من الدراسات الاسباب التى أدت الى هجرة الاموال المصرية أو العربية الى خارج مصر ، وتتضمن تلك الاسباب أولا : عدم وجود مناخ مناسب للاستثمار على الرغم من القوانين المتعددة للاستثمار وآخرها القانون رقم ٢٣٠ لعام ١٩٨٩ ، فمناخ الاستثمار يتطلب ليس فقط قوانين متعلقة بتشجيعهم على تدفق الأموال واستثمارها ، ولكن يتطلب أيضا استقرار والامن والضمان ، باعتبار أنهما من أهم المعايير التى يسعى اليها رأس المال الى جانب معيار الربحية أو العائد على الاستثمار . وليس معنى ذلك اهمال معيار الربحية ، حيث أن رأس المال بطبعه يسعى الى تحقيق ربح مناسب . ودائما ما يتم مقارنة معدل الربحية فى مصر بمعدلات الربحية العالمية . كما يتطلب الأمر أيضا قدرا من السيولة لمواجهة متطلبات الاستثمار وبعض الاحتياجات الخاصة ، ولذلك يعتبر وجود سوق مال نشطة من العوامل التى تضمن توفر السيولة بنسبة عالية عند الحاجة اليها وكذلك تشجيع من تدفق رؤوس الاموال .

أما ثانياً تلك الأسباب فهو يتمثل في تقلبات أسعار الصرف وأسعار الفائدة وارتفاع معدل التضخم ، حيث تلعب آليات تحديد سعر الصرف وأسعار الفائدة دوراً أساسياً في تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والعربية إلى الداخل أو هجرتها إلى الخارج ، فالدول المستبعدة شهدت ازدهاراً اقتصادياً هي تلك الدول التي حافظت على ثبات نسبتي أسعار صرف عملاتها (ألمانيا واليابان) ، ولا يشجع تقلب أسعار الصرف والفائدة على تدفق رؤوس الأموال لانعدام الاستقرار النسبي لآليات التعامل الرأسمالي .

كما أن ارتفاع معدلات التضخم بصورة مستمرة دون أحكام السيطرة عليها تؤدي إلى تآكل المدخرات الرأسمالية ولا يمكن لأسعار الفائدة المنخفضة تعويض الارتفاع في معدلات التضخم ، الأمر الذي لا يشجع على تدفق رؤوس الأموال أو الاستثمار في ظل تلك الظروف التضخمية .

أما السبب الثالث لهجرة الأموال للخارج فهو يتمثل في تدهور أسواق المال المحلية والبورصات ، الأمر الذي يتطلب ضرورة تطوير تلك الأسواق والعمل على حرية تنقل الأموال والاحتفاظ بمستوى معين من السيولة مع تحديد أسعار فائدة مجزية ، فإذا ما أحسن تنظيم وإدارة سوق المال في مصر فإن ذلك سوف يساهم في تأمين تدفق رؤوس الأموال إلى السوق المصرفية في مصر ويساعد على انتعاش الحركة الاقتصادية .

ومن ضمن الأسباب التي ساعدت على هجرة الأموال إلى الخارج أيضاً ، سيطرة القطاع العام على كثير من الجوانب الاقتصادية مع انعدام العائد المادي على الاستثمارات التي أنفقت في هذا القطاع بسبب تدهور الإدارة والتشغيل غير الاقتصادي . ويعتبر انعدام أو قللة فرص الاستثمار المجزى من ضمن الأسباب التي ساهمت في عدم إمكانية استقطاب رؤوس الأموال المصرية أو العربية ، هذا إلى جانب التضارب والتعقيد في القوانين والتشريعات المتعلقة بالاستثمار وأقامة المشروعات ، مع وجود أكثر من قانون في هذا المجال مما يترتب عليه عدم وضوح الرؤية للمستثمرين وبالتالي عدم الأطمئنان على أمواله إذا استثمرت في ظل التشريعات والقوانين الكثيرة والمتعددة ، هذا بالإضافة إلى النظم الضريبية وعدم ملائمتها لجذب مزيد من رؤوس الأموال ، على الرغم من التسهيلات والأغفاءات الضريبية الممنوحة للمشروعات في بعض مطلق الاستثمار الجديدة (المناطق الحرة أو المدن الجديدة أو مشروعات الاستصلاح بالمناطق الصحراوية على سبيل المثال) .

ولا يوجد أدنى شك في ان سوق المال في مصر غير مؤهل للمساهمة تشجيع او استقطاب رؤوس الاموال العربية او الاجنبية او حتى رؤوس الاموال المصرية ، خاصة في ضوء التطورات الحادة التي شهدتها سوق المال غير الرسمي والمتمثل في شركات توظيف الاموال . ويرى المحللون انه من الصعب في ظل الازعاج الاقتصادية الراهنة الفصل بين اوضاع سوق المال عن اوضاع وازمات سوق النقد وسوق الصرف للعملات الاجنبية ، حيث هناك ترابط وثيق بين هذه الاسواق الثلاثة نظرا لان الاقتصاد المصري على مدى السنوات العشر الماضية اخذ يتأثر بالارصدة الدولارية التي اصبحت تشكل اصول مالية تلعب دورا هاما في حافظة استثمارات القطاع العائلي (على مستوى كافة الافراد) في مصر ، وبالتالي فقد جاوزت اصول الاجنبية (الدولارية) دورها التقليدي كاحد اصول النقدية التقليدية . كما ان التداخل بين دور الوديعة وبين دور الصك المالي (او عقد وكالة / عقد استثمار / عقد مضاربة او مشاركة) في حالة شركات توظيف الاموال ، ادى الى اختلال المعايير والحدود الفاصلة بين اصول النقدية والاصول المالية بالمفهوم العلمي السليم .

ولعل من الملاحظ ان الازمة تكمن اساسا في ارتفاع وتسارع معدلات التضخم في الاقتصاد المصري خلال مرحلة الثمانينات ، حيث تشير الدلائل الى ان هناك ازمة حادة في سوق المال (او سوق التمويل) في مصر ، اذ في الوقت الذي توجد فيه وفرة من المدخرات المحلية والدولارية التي يمتلكها القطاع العائلي (الافراد) ، توجد ازمة تمويلية وعجز واضح في الاستثمارات اللازمة لمشروعات التنمية ، وتنعكس آثار تلك الازمة في تسرب المدخرات من الوعي الادخارية الرسمية وارتفاع حجم الاستدانة من الخارج . ومما تجدر الاشارة اليه في هذا المجال ان الاسهم تعتبر وعاء ادخاري غير مقفول عند الكثير من المدخرين المصريين نظرا لان العائد الموزع يقل في معظم الاحوال عن فوائد الودائع وشهادات الاستثمار ، كما انها لا تحقق مكاسب رأسمالية تعوض المدخرين عن قصور او ضعف العائد.

الفصل الثانى : اتجاهات وحركة رؤوس الأموال والمعونات الاقتصادية فى ضوء الأحداث الأخيرة

والتقارب بين الشرق والغرب :

تشير الإحصاءات الرسمية لحركة رؤوس الأموال من الدول المتقدمة الى الدول النامية الى وجود اتجاهات متزايدة للاحتياجات التمويلية الخارجية للدول النامية ، حيث ارتفعت بنحو ٢٤ مليار دولار أمريكى فى عام ١٩٨٨ ، وبالرغم من ارتفاع مستوى تلك الاحتياجات عن عام ١٩٨٢ فإن تصحيح المسار فيما يتعلق بالتمويل الخارجى ظل دون المستوى المطلوب تحقيقه بالمقارنة بالسنوات السابقة .

إن الارتفاع فى اجمالى الاحتياجات التمويلية للدول النامية يعكس بلا شك زيادة العجز للدول المصدرة للبتروول والذي كان يتم تمويله من خلال السحب من الاحتياطيات المتاحة لهذه الدول . ولقد ظلت بعض الدول ذات الأوضاع التمويلية القوية بالنسبة لخصوماتها الجارية (ومنها دول آسيا ذات اقتصاديات التصنيع الحديثة) ظلت بعض تلك الدول تحتفظ بتدفقات مالية خارجية كبيرة نسبيا . وعلى العكس من ذلك فإن الأوضاع التمويلية للدول التى تعاني من المديونية ظلت غير قادرة على التغلب على المشاكل التمويلية ، هذا على الرغم من أن التدفقات المالية لبعض هذه الدول والتى لاتضاف الى الدين (شاملة التحويلات الرسمية والاستثمارات الأجنبية المباشرة) قد زادت بدرجة ملحوظة فى عام ١٩٨٨ .

وقد أشارت الإحصاءات الى أن تقديرات المدفوعات التراكمية المتأخرة قد ارتفعت الى نحو ٥٢ مليار دولار أمريكى بنهاية عام ١٩٨٨ بالمقارنة بنحو ٤١ مليار دولار فى عام ١٩٨٢ ، هذا على الرغم من أن عدد الدول ذات المدفوعات المتأخرة قد انخفضت من ٥٥ دولة فى عام ١٩٨٦ الى ٤٩ دولة فى عام ١٩٨٨ .

وقد اعتمدت الدول النامية في السنوات القليلة الماضية ودرجة كبيرة على المصادر الرسمية لتمويل احتياجاتها المالية ، وقد وفرت الدول المقرضة الرسمية (سواء آكانت حكومية أو مؤسسات تمويل دولية) مانسبته نحو ٦٥ ٪ من التمويل للدول النامية في الفترة (١٩٨٥ - ١٩٨٨) بالمقارنة بنحو ٣٥ ٪ فقط في الفترة من (١٩٨٠ - ١٩٨٢) . وبالرغم من استمرار هذا النمط في عام ١٩٨٨ فإن مستوى صافي الائتفاق الرسمي انخفض بدرجة ملحوظة ، وكان التمويل (أي السحب) من خلال بنوك التنمية سواءً بالنسبة للتعاملات ثنائية أو متعددة الأطراف يعتبر صغير نسبيا ، وفي بعض الأحيان كان هذا التمويل وعدم القدرة على السحب منه يعكس انحراف غير مقصود فيما يتعلق بالأصلاحات الاقتصادية كشرط للدول المانحة أو الدائنة على الدول المدينة (خاصة ذات المديونية المرتفعة) .

لقد أنخفضت المساعدات والقروض الرسمية بصورة ملحوظة وواضحة بالنسبة لهذه الدول النامية ذات المديونية المرتفعة ، وقد شمل ذلك الدول المدينة ذات الدخل المتوسط والتي استمرت في الاقتراض بصورة دائمة من مصادر تمويل تجارية ، بينما ظلت المساعدات أو القروض الرسمية للدول ذات الدخل المنخفض على مستواها السابق .

ولقد أرتفعت المساعدات والقروض غير الرسمية للدول النامية الفقيرة في عام ١٩٨٨ عن المستوى المنخفض لها في عام ١٩٨٧ . وظلت الدول الأفريقية والدول التي تواجه مشاكل خدمة الدين ظلت تمارس السحب من الاموال الخاصة في عام ١٩٨٨ ، وأنخفض صافي الاقتراض للدول آسيا بسبب الاحتياجات التمويلية المنخفضة (خاصة لدول آسيا ذات التصنيع الحديث) ، وبالعكس فإن التمويل الخارجي للدول النامية في أوروبا الشرقية والشرق الأوسط أرتفع بصورة منتظمة ، وثابتة خلال عام ١٩٨٨ وأوائل عام ١٩٨٩ .

كما ظلت التدفقات المالية الاستثنائية (والتي تشكل متطلبات إعادة الجداول) للدول المتأخرة أو الديون المتأخرة ذاتها (مصدر هام لمواجهة مشكلات تلك الدول بالنسبة

للمديونية الخارجية وفي كثير من الأحيان كانت للمفاوضات والمناقشات دورها الفعال في
اتخاذ خطوات تنفيذية لإعادة جدولة الديون مع تخفيض مساعدات إضافية لتلك التي يتم إعادة
جدولة ديونها، خاصة إذا ما توفرت الظروف السياسية المواتية بين الدول الدائنة والسدول
المدينة أو المفترضة . أن المستويات المنخفضة
للمديونية - من الخارج - لكثير من الدول النامية، مع استمرار المساهمة
المرتفعة لصافي مدفوعات الفائدة تعتبر من أهم العوامل التي ساهمت في صافي التحويلات لموارد
تلك الدول إلى العالم الخارجي .

أما فيما يتعلق بالموقف المالي العالمي للدول العربية - مجتمعة - فأنت
بالرغم من الإحصاءات التي تشير إلى أن مديونية الدول العربية تقدر بنحو ٢٦٠ مليار
دولار أمريكي فإن ودائع الدول العربية لدى النظام المصرفي العالمي تقدر بنحو ١٢٠ مليار
دولار أمريكي . ويلاحظ أنه بتحليل هيكل المديونية العربية يتضح أن الديون طويلة الأجل
ومتوسطة الأجل أكثر من نحو ٨٠% وتمثل الديون الرسمية أو شبه الرسمية أكثر من ٦٥% .
كما يلاحظ أن أعباء خدمة الدين للعالم العربي لا تمثل إلا نحو ٢٠% من الصادرات العربية
بالمقارنة بنحو ٣٨% في حالة تركيا ٤٠% في حالة البرازيل . وتحليل أعباء خدمة الدين
للوطن العربي يتضح وجود تفاوت كبير يتراوح ما بين أقل من ١٠% لبعض الدول العربية وأكثر
من ١٠٠% للبعض الآخر .

هذا وقد أعلنت مؤسسة المصارف العربية حديثا بالبحرين أن إجمالي الودائع العربية لدى
البنوك التي تقدم تقارير منتظمة إلى بنك التسويات الدولية قد بلغت ١٦٣ر٦ مليار دولار في
مارس ١٩٩٠ مقارنة بنحو ١٥٣ر٤ مليار دولار في العام الماضي - أي بزيادة قدرها نحو ٦ر٦% .
كما ارتفعت ديون الدول العربية إلى ١١٣ر٢ مليار دولار في ديسمبر ١٩٨٩ مقارنة بنحو ١٠٢ر١
بليار دولار في العام الماضي (باستثناء المساعدات والقروض التي تقدمها مؤسسات التمويل الدولية)
وبمعنى هذا أن الدول العربية مجتمعة تعتبر دائنة بمبلغ صافي قدره ٨٦ مليار دولار عام ١٩٩٠ .

وفي ضوء هذه الأوضاع السابقة فإن هناك أنباء تشير إلى اتجاه الولايات المتحدة
الأمريكية إلى خفض المساعدات الاقتصادية لدول العالم النامي بنسبة تصل إلى ٥% وكس ذلك
الحال بالنسبة للمساعدات الاقتصادية الأمريكية لـ (ولو أن هذا لم يتأكد بعد) ، إلا أن
هذا الخفض متوقع حدوثه مستقبلا بسبب تقديم معونات إضافية من الولايات المتحدة ودول السوق
الأوروبية المشتركة لدول شرق أوروبا . وعلى الرغم من أن الكونجرس الأمريكي رفض الاقتراح الخاص

يخفض المعونات الخارجية للدول النامية ، إلا أن هناك مؤشرات لأتجاه تحول المعونات الاقتصادية وإعادة ترتيب أولوياتها وفقاً للمصالح الأمريكية ومصالح دول أوروبا الغربية في المستقبل القريب وزيادة اهتمامات الدول المانحة لهذه المعونات بتجاه دول شرق أوروبا بعد الأحداث الأخيرة في نهاية العام الماضي .

وقد أشارت الأنباء إلى أن هناك مقترحات بديلة تضمن توفير المساعدات الإضافية اللازمة والسريعة لدول شرق أوروبا (وذلك من خلال زيادة مخصصات المعونات الاقتصادية للخارج لمواجهة هذه الإضافات الخارجية) ولكن هذه الحلول البديلة يجب أن تتسق وتتطابق مع المصالح التي تحققها تلك المساعدات للدول المانحة ، فإذا كان هناك فئاعة بأن القيمة الاجمالية للمساعدات الخارجية (سواء آكانت امريكية أو أوروبية) أقل مما يجب أو لا تتناسب مع المصالح الأمريكية أو الأوروبية الخارجية فقد يحدث خفض لهذه المساعدات خاصة وأن هذه المساعدات (بالنسبة لأمريكا) قد تم تجميد قيمتها الاجمالية وتخفيضها خلال السنوات الماضية في ضوء الدعوة لخفض العجز في الموازنة الفيدرالية الأمريكية . أما بالنسبة للمساعدات الأوروبية وخاصة الألمانية فقد يتوقع توجيه جزء كبير منها لدول شرق أوروبا في المستقبل القريب . كما أن الوحدة الألمانية المتوقعة قريباً سوف تحجب قدر من المساعدات الألمانية للدول النامية وبالرغم من أهمية منطقة الشرق الأوسط للمصالح الأمريكية والأوروبية باعتبارها منطقة إستراتيجية ، فإن توجيه المزيد من الاهتمام لأوروبا الشرقية قد لا يعنى التقليل من أهمية هذه المنطقة الحيوية والتي تملك إحتياطيات بترولية ضخمة تمثل نحو ٦٠٪ من الإحتياطيات العالمية ، بالإضافة إلى الموقع الإستراتيجي والمصالح المتبادلة والمعقدة بين دول المنطقة وكل من أوروبا الغربية والولايات المتحدة واليابان .

وتجدر الإشارة إلى أن توقعات واتجاهات المعونات الاقتصادية والمالية سوف تتوقف على السياسة التي سوف يتبعها كل طرف من الأطراف تجاه الآخر وتجاه الدول النامية في المرحلة القادمة وكذلك على ضوء التقارب الذي يشاهده العالم بين الشرق والغرب حالياً ومستقبلاً ، وهو الأمر الذي يؤكد على ضرورة التكامل العربي في مجال التدفقات الرأسمالية والمعونات الاقتصادية لدول العالم العربي . وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن تحليلات معاملات الوحدة المصرفية الخارجية (الإفشور) قد أشارت إلى أن مجموع مطلوبات الدول العربية قد ر بنحو ٤١٣ مليار دولار أمريكي (أي بنسبة نحو ١٢٪ من المجموع الكلي) ، بينما بلغت القروض التي حصلت عليها الدول العربية نحو ٢٧٢ مليار دولار أمريكي (أي بنسبة ٤٠٫٦٪ من المجموع الكلي للقروض) .

كما بلغ مجموع الودائع في أوروبا الغربية نحو ١٢ مليار دولار أمريكي بنسبة نحو ١٧/٨ % من المجموع الكلي ، في حين بلغت قيمة القروض التي استلمتها أوروبا الغربية نحو ٨ ر ١٣ مليار دولار أمريكي (أي بنسبة ٢٠ ر ٢٠ % من المجموع الكلي) . وهذا يؤكد ما سبق الإشارة اليه أن الودائع العربية تفوق مديونات الدول العربية لدى الجهاز المصرفي العالمي ، وأن رؤوس الأموال العربية تستثمر خارج الوطن العربي ، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في وضع هيئة الودائع المالية والعمل على زيادة الاستثمارات العربية داخل المنطقة العربية لمواجهة التحديات المستقبلية التي تواجه الأمة العربية .

وتشير الجدول أرقام (١-٢) الى (٥-٢) الى تطور حجم المساعدات الانمائية الرسمية والتدفقات المالية الصافية (O D A) من الدول الأعضاء بلجنة المساعدات للتنمية (D A C) والتي تضم دول منطقة التعاون الاقتصادي (O E C D) ودول منطقة الاوبك (O P E C) وذلك خلال الفترة من (١٩٨٠ - ١٩٨٧) . كما تشير الجدول أرقام (٦-٢) ، (٧-٢) الى حجم المساعدات الانمائية الرسمية والتدفقات المالية من الدول المانحة الى الدول النامية خلال نفس الفترة . وقد حصلت مصر في عام ١٩٨٠ على نحو ١٨ % من اجمالي التدفقات المالية الصافية الموجهة للدول العربية ، ونحو ٣ % فقط من اجمالي التدفقات الموجهة الى الدول النامية . بينما كان نصيب مصر من هذه التدفقات كمتوسط للفترة (٨٣ - ١٩٨٦) نحو ٢٩ % من اجمالي التدفقات للدول العربية ، نحو ٤٠ % من اجمالي التدفقات للدول النامية . أما فيما يتعلق بالمساعدات الانمائية الرسمية فقد حصلت مصر على نحو ٢١ % من اجمالي المساعدات الموجهة للدول العربية كمتوسط للفترة (٨٣ / ٨١) ، ونحو ٢٩ % من اجمالي المساعدات للدول العربية للفترة (٨٤ / ١٩٨٧) ، بينما كان نصيب مصر نحو ٦ % من اجمالي المساعدات الانمائية الرسمية الموجهة للدول النامية كمتوسط للفترة (٨١ - ١٩٨٣) ، واستمرت هذه النسبة كمتوسط للفترة (٨٤ / ١٩٨٧) .

وقد كان لمصر النصيب الاكبر من اجمالي المساعدات والتدفقات المالية الرسمية والخاصة من خلال الاتفاقيات الثنائية خلال الثمانينات ، حيث حصلت مصر على نحو ٤١ % من اجمالي المساعدات الموجهة للدول العربية كمتوسط للفترة (٨٣ - ١٩٨٦) ، بينما تبلغ هذه النسبة نحو ٦٢ % من اجمالي المساعدات الموجهة للدول النامية . أما فيما يتعلق بالمساعدات والتدفقات الرسمية والخاصة من خلال الاتفاقيات متعددة

الاطراف ،فأن مصر لم تحصل الا على نصيب ضئيل من خلال هذا المصدر ،حيث لم تتعدى نسبة ما حصلت عليه مصر كمتوسط للفترة (٨٣ - ١٩٨٦) نحو ٢١٪ من إجمالي المساعدات الموجهة للدول العربية ،نحو ٢٪ فقط من اجمالي المساعدات الموجهة للدول النامية .

وفيما يتعلق بالمساعدات والتدفقات المالية الصافية المحولة من دول الاوبك (OPEC) من خلال الاتفاقيات متعددة الاطراف ،فأن مصر لم تحصل على أى مساعدات خلال الفترة من (٨٣ - ١٩٨٦) ،بينما بلغت صافي حصيله هذه المساعدات للدول العربية الاخرى نحو ١٦٠ مليون دولار أمريكي كمتوسط سنوي لتلك الفترة بالمقارنة بنحو ٣١٩ مليون دولار أمريكي متوسط قيمة المساعدات من دول الاوبك للدول النامية خلال نفس تلك الفترة ،وبذا فان ماوجه للدول العربية من هذه المساعدات لا يتجاوز نحو ٥٠٪ كمتوسط سنوي للفترة المشار إليها .

ونشير انجداول (٦-٢) ، (٧-٢) الى إجمالي التدفقات الصافية للموارد التمويلية الرسمية التي توفرها الدول الاعضاء في لجنة المساعدات للتنمية (DAC) والتي تضم دول منطقة التعاون الاقتصادي (OECD) ودول الاوبك ،ويوضح أن حجم هذه التدفقات المالية بلغت في عام ١٩٨٠ نحو ٢١٣ مليار دولار أمريكي ساهمت فيها الولايات المتحدة بنحو ١٨٪ وانجلترا بنحو ١٧٪ وكن مسن ألمانيا وفرنسا بنحو ١٥٪ واليابان بنحو ٩٪ . وقد انخفضت هذه التدفقات خلال الفترة من (١٩٨٤ - ١٩٨٧) حيث بلغ المتوسط السنوي لها نحو ٥٩٧ مليار دولار أمريكي خلال تلك الفترة ،ساهمت فيها الولايات المتحدة بنحو ٢٠٪ وانجلترا بنحو ٧٪ وألمانيا ١٢٪ وفرنسا ١٥٪ ،بينما ارتفعت مساهمات اليابان الى نحو ٢٢٪ من إجمالي حجم هذه التدفقات الصافية للموارد التمويلية الرسمية من الدول الاعضاء في لجنة المساعدات للتنمية .

جدول رقم (١-٢)
التدفقات المالية الساقية من الدول الأعضاء في لجنة المساعدات
للتنمية لدول منطقة التعاون الاقتصادي (OECD) وأعضاء منظمة الأوبك
(OPEC) والموجهة إلى الدول النامية بالمليونات دولار أمريكي

الدول المستفيدة	١٩٨٠	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	متوسط الفترة ٨٦/٨٣
مصر	٢٢٦٤	٣٢٤٥	٣١٢٠	٢٩٥٣	٢٦٣٧	٢٩٨٩
الجزائر	١٥٢٧	٨٧٤	٧١٩	٨٣١	—	٦٠٦
ليبيا	١٠٣٦	—	١٢٦	٤٩	٨٣	٦٧
المغرب	١٠٨٩	٧١٥	١١٦٣	١١٥٣	٩٧١	١٠٠١
السودان	٧٩٥	١١١٧	٧٤١	١٠٢٩	٧٧٤	٩١٥
تونس	٤٠٣	٥٠٩	٣٨٠	٢٩٧	٣٢٩	٣٧٩
جيبوتي	٧١	٦٩	١٣٦	١٠٠	٧٤	٩٥
البحرين	٩٢	٣٦٥	٢٨٨	٢٦٣	٧٩	٢٤٩
اليمن الجنوبي	٢٣٨	٧٣	٩٤	١١٥	٤٤	٨٢
اليمن الشمالي	٥٣٠	٤٧٠	٣١٩	٢٨٩	٣٠٤	٣٤٦
سوريا	١٧٥٧	٨٥٢	٩٤٤	٧٠٤	٨٢٦	٨٣٢
العراق	١٧٣	٦٤٦	٢٤٥٧	٩١٩	—	١٠٠٦
الأردن	١٥٣٩	٨٠٤	٨٠٦	٣٥١	٦٢٦	٦٤٧
لبنان	٣٩٧	١١٠	١١٠	٧٦	١٤٧	١١١
سلطنة عمان	٢٨٧	٢٦٢	٢٦٥	١٨٢	٢٨٦	٢٤٩
السعودية	١٩٤	١٨٨	—	١٧٢	—	٩٠
الكويت	—	—	—	—	٦٩	١٧
الإمارات	٢٤٦	—	٠٨٩	—	—	٢٢
موريتانيا	١٤٣	٢١٩	٢١٣	٢١٥	١٦٧	٧٠٤
الصومال	٥٢١	٣١٥	٤٢١	٣٦٥	١٦٢	٤٦٨
الجملة للدول النامية	١٣٤٠٣	١٠٨٣٣	١٢٤٠١	١٠٠٥٨	٨٠٢٨	١٠٣٣٥
الجملة للدول النامية	٢٧٧٤٩	٦٧٨٢١	٧٨٣٦٩	٤٢٧٠٠	٦٣٦٢٩	٦١٠٥٤

Source : U.N. Handbook of International Trade and Development
Statistics , 1988 , pp. 340 .

جدول رقم (٢-٢)

المساعدات الائتمانية الرسمية (O D A) المستلمة من
مصادر التمويل الدولية والقطرية بالمليون دولار أمريكي

الدول المستفيدة	متوسط المساعدات للفترة ١٩٨٣/٨١	إجمالي المساعدات المستلمة فـ				متوسط الفترة ١٩٨٤ /٨٤ ١٩٨٧
		١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	
مصر	١٣٩٩	١٧٩٤	١٧٩١	١٧١٧	١٧٦٦	١٧٦٧
السودان	٧٧٨	٦٢٢	١١٢٨	٩٤٥	٩٠٢	٨٩٩
الصومال	٣٩٣	٣٥٠	٣٥٣	٥١١	٥٨٠	٤٤٨
اليمن الجنوبي	١١٢	١٠٣	١١٣	٧١	٨٠	٩٢
موريتانيا	١٩٢	١٧٥	٢٠٧	٢٢١	١٧٨	١٩٥
اليمن الشمالي	٣٨٤	٣٢٦	٢٨٣	٢٦٢	٣٤٩	٣٠٥
المغرب	٧٣٦	٣٥٢	٧٨٥	٤١٩	٤٠١	٤٨٩
تونس	٢١٨	١٧٨	١٦٣	٢٢٣	٢٨٢	٢١٢
الأردن	٨٨٣	٦٨٧	٥٤٠	٥٦٥	٥٩٥	٥٩٧
سوريا	١٠٩٢	٦٤١	٦١٠	٧٢٨	٦٩٧	٦٦٩
لبنان	٢٥٦	٧٧	٨٣	٦٢	١٠٠	٨١
الجزائر	١٣٣	١٢٢	١٧٣	١٦٥	٢٢٢	١٧٠
ليبيا	١٠	٥	٥	١١	٦	٧
سلطنة عمان	١٤٥	٦٧	٧٨	٨٤	١٦	٦١
العراق	٩	٤	٢٦	٣٣	٩١	٣٦
السعودية	٤٤	٣٦	٢٩	٣١	٢٢	٢٦
الكويت	٧	٤	٤	٥	٣	٤
الإمارات	٣	٣	٤	٣٤	١١٥	٣٩
الجملة	٦٧٩٤	٥٥٤٦	٦٣٧٥	٦٠٨٧	٦٤٠٥	٦١٠٣
الإجمالي للدول النامية	٢٣٨٩٥	٢٣٤٨٦	٢٥٦٧٦	٢٩٤٥٤	٣١٧٧٣	٢٧٥٩٨

المصدر : الأمم المتحدة ، البنك الدولي " تقرير عن التنمية في العالم " ، واشنطن ١٩٨٩ .

(باللغة الانجليزية)

جسـد ول رقم (٢=٣)

اجمالى المساعدات والتدفقات المالية لوسط التنمية بالعملة المحلية

من الدول الاعضاء فى لجنة المساعدات للتنمية فقط (D A C)

وفقا للاتفاقيات الثنائية (بالعملة دولار امريكى)

الدول المستفيدة (الدول العربية)	١٩٨٠	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	متوسط الفترة ١٩٨٦/٨٣
مصر	١٩٩٠	٢٨٨٣	٢٨١٤	٢٧٩٤	٢٣٧٨	٢٦٩٢
الجزائر	١٤٥٨	٧٨٤	٥٠٠	٥٩٥	—	٤٧٠
ليبيا	١٠٢٠	—	١٢٣	١٦	٨٣	٥٨
المغرب	٥٥٣	٣٧٣	٩١٠	٦٥٤	٥٩٤	٦٢٣
السودان	٣٥٤	٦١٤	٣٩٦	٦٦٠	٤٣٠	٥٢٥
تونس	٢١٦	٣٩٠	٢٧٢	١٥١	١٨٠	٢٤٨
جيبوتي	٣٢	٤٣	٧٧	٦٨	٢٩	٥٤
البحرين	—	٢١٥	٧٩	١٨١	—	١١٩
اليمن الجنوبي	١٢٥	—	—	١٣	—	٣
اليمن الشمالي	١٤٢	٢٠٨	٦٥	٧٦	١٠١	١١٣
سوريا	١٣	٦٨	٧١	٣٨	١٠٩	٧٢
العراق	١٧٣	٦٢٨	١٨٩٩	٨٤٩	—	٨٤٤
الاردن	٣٠٨	٨٩	١٨٢	—	١١٢	٩٦
لبنان	١٤٥	٥٢	٩٠	٣٤	١٢٦	٧٦
سلطنة عمان	١٧	١٥٨	١٨٩	١١٧	٢٣٥	١٧٥
السعودية	١٨٨	١٨٠	—	١٦٠	—	٨٥
الكويت	٧٢	—	—	—	٦٨	١٧
امارات	٢٣٨	—	٨٨	—	—	٢٢
موريتانيا	٤٢	٩٠	٧٦	١١٣	١٠٢	٩٥
الصومال	٢١١	١٣٥	٢٠٥	١٨٩	٤٤٩	٢٤٥
الجمهورية للدول العربية	٧٢٩٧	٦٩١٠	٨٠٤٦	٦٧٤١	٤٩٩٦	٦٦٤٧
الاجمالى للدول النامية	٥٦٤٠٨	٤٨٤٥٠	٥٨٤٦٣	٢٤٠٢٥	٤٣٠٨٧	٤٣٥٠٦

جدول رقم (٤-٢)
اجمالي المساعدات والتدفقات المالية الصافية المحولة من
دول الاوبك (OPEC) من خلال الاتفاقيات متعددة الاطراف
بالمليون دولار أمريكي

الدولة المستفيدة (الدول العربية)	١٩٨٠	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	متوسط الفترة ١٩٨٦/٨٣
مصر	١٠	(٨)	(٨)	(٨)	(٦)	(٨)
الجزائر	(١٤)	٣٠	٤٣	١٠٣	(٤٤)	٣٣
المغرب	(٣٠)	٣٤	٧	٨٤	(٢١)	٢٦
السودان	٥٦	(٦)	(٣)	١	(٥)	٣
تونس	١٩	٧	٣٣	٣٢	(٢٧)	١١
البحرين	٦	(١)	٩	(٢)	(٢)	١
اليمن الجنوبي	٢٥	(٤)	١٢	١٩	٦	٨
اليمن الشمالي	٣٤	٢٨	٢١	٣	١٠	١٦
سوريا	٩	١١	١٤	٤٤	٢١	٢٣
العراق	—	٢٢	٦٦	(٢٦)	٥١	٢٨
الأردن	١٨	١	١٢	٢٣	—	٩
لبنان	٦	(٢)	(١)	(١)	(١)	(١)
سلطنة عمان	٤	(١)	٩	١٧	٢٠	١١
الإمارات	٥	—	—	—	—	—
الجملة للدول العربية	٢١٧	١١١	٢١٤	٢٨٩	٢	١٦٠
الاجمالي العام للدول النامية	٣٩٣	٤٣٦	٤٠٢	٤٠٩	٣٠	٣١٩

المصدر: نفس المصدر بالجدول رقم (١-٢) ص ٣٧.٦

جدول رقم (٢ - ٥)
اجمالي المساعدات والتدفقات المالية من الدول الاعضاء في لجنة
المساعدات للتنمية (D A C) فقط من خلال الاتفاقيات متعددة
الاطراف (بالـمليون دولار أمريكي)

الدولة المستفيدة (الدول النامية)	١٩٨٠	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	متوسط الفترة ١٩٨٦/٨٣
مصر	٣٥٣	٣٩٤	٣٦٤	٢٩٥	٢٣٨	٣٢٣
الجزائر	٤٤	٥٩	٣٤	١٣٣	١١٢	٨٥
ليبيا	٧	٣	٣	٢	٣	٣
المغرب	١١٢	٢٧٥	٢٣٦	٣٠٧	٤٠٢	٣٠٥
السودان	١٦٧	١٥٥	١٨٣	٢٦١	٢٦٥	٢١٦
تونس	٧٠	٩٩	٧٦	١١٤	١٦٣	١١٣
جيبوتي	٩	١١	١١	١٦	١٥	١٢
البحرين	٢	٢	١	١	١	١
اليمن الجنوبي	٣٥	٥١	٤١	٣٨	٣٨	٤٢
اليمن الشمالي	٤٣	٥١	٥٣	٦٣	٥٢	٥٥
سوريا	٧٩	٦٧	٥٠	٤٧	٥١	٥٤
العراق	-	-	-	-	-	-
الأردن	٨٢	٥٠	٣٥	٦٣	٧٦	٥٦
لبنان	٤١	٤٧	٢١	٢٨	١٥	٢٨
سلطنة عمان	٨	٥	٢٢	٥	-	٨
السعودية	٧	٨	٩	١٢	١٢	١٠
الكويت	٣	٢	١	١	١	١
الإمارات	٣	٢	١	١	٢	٢
موريتانيا	٣٢	٦٩	٤٠	٣٧	٤٣	٤٧
الصومال	١٥١	١٣٢	١٤١	١٥٤	١٦٧	١٤٩
الجملة للدول النامية	١٢٤٨	١٤٨٢	١٣٢٢	١٥٧٨	١٦٥٧	١٥١١
الجملة للدول النامية	١١٩٣٧	١٤٠٦٢	١٥٢٢٦	١٥٠٣١	١٦٣٦٦	١٥١٧٤

جدول رقم (٦٢)

اجمالي التدفقات الصافية للموارد التمويلية الرسمية (ODA)
المنوحة من الدول الأعضاء في لجنة المساعدات
للتنمية (D A C) بالمليون دولار أمريكي

الدول المانحة	١٩٨٠	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	متوسط الفترة ١٩٨٧/٨٤
الولايات المتحدة	١٢٧١١	٢٦٨٢٦	٢	٩٨٢٣	١١٢٨٥	١١٩٨٦
أنجلترا	١٢٠١٢	٤٦٨٨	٢٢٢٣	٧٢٩٧	٢١٨٨	٤١٢٧
اليابان	٦٤١٣	١٠٢١٨	١٠٢٠٩	١٢٥٦١	٢٠٢٩٣	١٣٢٧٣
إيطاليا	٣٩١٨	٢٢٨٣	٢١٦٧	٢٤٥٤	١٦٥٢	٢١٣٩
ألمانيا الغربية	١٠٤١٩	٦٣٨٠	٥٤٨٤	٧٧٥٤	٧٩٧٧	٦٨٩٩
فرنسا	١٠٦٩٦	٩٠٩٦	٨٦٩٨	٩٥٨٧	٨١٥٢	٨٨٦٣
كندا	٣٢١٥	٢٨٢٢	١٦٨٨	١٥٤٨	٢٢٦٥	٢٠٨٣
بلجيكا	٢٢٨٢	٣١٢٦	١٣١٧	-	-	١١٢٣
أستراليا	٨٨٤	١٥٠٧	١٢٠٢	١٥٥٧	٩٠٥	١٢٩٣
هولندا	٢٠٦١	٢٠٥٧	٢٦٣١	٢٩٣١	٣٢٧٤	٢٧٢٣
سويسرا	٢٧٣٥	٣٣٨٩	٢١٨٨	١١٧٤	-	١٦٨٨
السويد	١٧٧٦	١٢٠١	١٣٦٩	١٦٢١	١٤٩٨	١٤٢٢
دول أخرى	٢٢٠٣	٢٦١٠	٢١١٤	٢٤٠٨	٨٦١	١٩٦٨
المجموع الكلي	٧١٢٣٥	٧٦٢٩٣	٤١٣٠٠	٦٠٨٢٥	٦٠٤٥٠	٥٩٧١٧

المصدر:

U N . Handbook of International Trade and Development
Statistics , 1988 . pp 382 .

صافي المساعدات الرسمية للتنمية (ODA) من الدول الأعضاء
في لجنة المساعدات للتنمية (DAC) بالمليون دولار أمريكي

الدول المانحة	١٩٨٠	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	متوسط الفترة ١٩٨٧/٨٤
الولايات المتحدة الأمريكية	٦٢٩٢	٧٤٧٣	٧٣٨٩	٧٥٩٠	٧٧٦٨	٧٥٥٥
أنجلترا	١٨٣٧	١٤٢٣	١٥٠٠	١٧٢٦	١٨٤٦	١٦٢٤
اليابان	٣٣٤٤	٣٩٢٨	٣٤٠٨	٥١٣١	٦٨٩٩	٤٨٤٢
أيطاليا	٦٨٣	١١٢٢	١٠٨١	٢٣٧٠	٢٥٠٦	١٧٧٠
ألمانيا الغربية	٣٣٨٧	٢٦٣٣	٢٧٨٩	٣٧٠٦	٤٢٥٥	٣٣٤٦
فرنسا	٤١٤٣	٣٧٦٦	٣٩٧٥	٥٠٧٨	٦٤٤٥	٤٨١٦
كندا	١٠٧٥	١٦١٨	١٦١٥	١٦٧٧	١٨٥٣	١٦٩١
بلجيكا	٥٨٢	٤٣٦	٤٣١	٥٤٦	٦٦٣	٥١٩
أستراليا	٦٦٧	٧٦٦	٧٣١	٧٣٨	٦١٣	٧١٢
هولندا	١٦٢٣	١٢٦٢	١١٣٢	١٧٣١	٢٠٨٢	١٥٥٢
سويسرا	٢٥٢	٢٨٦	٣٠٨	٤٢٠	٥٤٠	٢٨٨
السويد	٨٦٧	٦٧٨	٧٩٢	١٠٢٠	١٣٣٥	٩٥٦
دول أخرى	١٢٨٥	١٤١١	١٥٣٦	٢٠٩٩	٢٤٦٥	١٨٧٨
المجموع الكلى	٢٦٠٣٧	٢٦٨٠١	٢٦٦٨٧	٣٣٨٣٢	٣٩٢٧٠	٣١٦٤٩

المصدر: نفس المصدر السابق بالجدول رقم (٦ - ٢)

الفصل الثالث : التعريف بصناديق ومؤسسات التمويل العربية :

١-٣ الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعى :

تلبية للفرصة الصادقة في إيجاد أداة قومية فعالة تسهم في دعم جهود الدول العربية من أجل بناء الاقتصاد العربي على أساس متين يمكن من تلبية متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق أغراض ميثاق جامعة الدول العربية - قدم اقتراح إنشاء صندوق عربي للانماء الاقتصادي والاجتماعى الى مؤتمر وزراء المال والاقتصاد والنفط العرب المنعقد ببغداد في أغسطس عام ١٩٦٦ وقد وافق عليه المؤتمر ورفع توصية بشأنه أقرها مؤتمر ملوك ورؤساء الدول العربية الذي انعقد في الخرطوم عقب ذلك ، وفي شهر أكتوبر عام ١٩٦٦ قام مؤتمر وكلاء وزارات الاقتصاد والعمال العرب في الجزائر بصياغة مشروع الاتفاقية بإنشاء الصندوق المقترح في صورة هيئة مالية إقليمية . وقد وافقت الدول الأعضاء على هذه الاتفاقية بنصها المعتمد من المجلس الاقتصادي بمقتضى قراره رقم ٣٤٥ في جلسته المنعقدة في ١٦ مايو عام ١٩٦٨ وتم التوقيع على الاتفاقية بمدينة القاهرة . وفي ١٨ ديسمبر عام ١٩٧١ أعلنت الامانة العامة للجامعة العربية نفاذ إتفاقية إنشاء الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعى ، وقد باشر الصندوق عملياته الاقراضية في بدايته عام ١٩٧٤ .

والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعى هيئة مالية إقليمية عربية مستقلة تضم في عضويتها جميع الدول العربية ، ويبلغ رأسمال الصندوق المصرح به ٨٠٠ مليون دينار كويتي كما يبلغ رأسمال الصندوق المكتتب به نحو ١٩٥ مليون دينار كويتي ، بينما يبلغ رأس المال المدفوع نحو ٦٦٣ مليون دينار كويتي ، وتبلغ حصة مصر في رأس المال الصندوق ٤٠ مليون دينار كويتي سددت بالكامل . وتتبلور أغراض الصندوق في الأشهر

فى تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية

فى الصندوق العربي عن طريق ما يلى :

— تمويل المشاريع الاقتصادية ذات الطابع الاستثمارى بقروض تحمل شروط ميسرة للحكومات والهيئات والمؤسسات العامة والخاصة مع منح الأفضلية للمشروعات الاقتصادية الحيوية للكيان العربى والمشروعات العربية المشتركة .

— تشجيع توظيف الأموال العامة والخاصة بطريق مباشر وغير مباشر بما يكفل تطوير وتنمية الاقتصاد العربى .

— توفير الخبرات والمعونات الفنية فى مختلف مجالات التنمية الاقتصادية .

وقد عمل الصندوق عن طريق قروضه الميسرة وجهود التنسيق مع الصناديق التمويلية العربية الأخرى على تعبئة الموارد المالية لمشروعات التنمية وقدم المعونات الفنية فى مجالات دراسات الجدوى والتدريب والبحوث والطاقة والدعم المؤسسى وقام بالعديد من الدراسات بغرض تحديد معوقات التنمية وآفاتها فى الوطن العربى وسأهم مع المنظمات العربية والدولية فى إعداد الدراسات والمشاريع ذات البعد العربى التكاملى ، كما ساعم فى تمويل بعضها .

ويقوم الصندوق على وجه الخصوص بالعمليات التالية :

- اقتراض الأموال من الأسواق الداخلية والخارجية وتقرير الضمان اللازم لذلك .
- ضمان الأوراق الخاصة بالمشروعات التى وظف الصندوق أمواله فيها بقصد تسهيل بيعها .
- بيع وشراء الأوراق المالية التى أصدرها أو ضمنها أو وظف أمواله فيها .

- توظيف الاموال التى لا يحتاج اليها ومالديه من اموال الادخار والتعاقد أو ما يماثلهم
- في أوراق مالية من الدرجة الأولى .
- ممارسة أية عمليات أخرى تتعلق بأغراض الصندوق .

وجميع عمليات الاقتراض التى يقوم بها الصندوق لصالح هيئة أو مؤسسة عامة أو خاصة يجب أن تكون مضمونة من حكومة الدولة أو البلد الذى يقوم المشروع فيها ، وللصندوق الحق فى حالة تمويل مشروع غير حكومى أن يطلب ضمانات خاصة علاوة على الضمان الحكومى سالف الذكر ولا يقوم الصندوق بتمويل مشروع فى إقليم أى عضو الا بأذن من حكومة هذا العضو ، ولا يجوز له أن يشارك فى إدارة أى مشروع يوظف ماله فيه .

ويقوم الصندوق بعملية التمويل بالشروط التى يراها مناسبة مع مراعاة مقتضيات المشروع ومخاطرة ، وله أن يشترط إنفاق المال فى الغرض المخصص له ، وأن يتحقق من نجاح أى مشروع قبل تمويله بواسطة خبراءه الفنيين ، وأن يسعى فى استثمار أمواله بشروط مرضية ، كما يقوم الصندوق بدفع قيمة القرض للمقترض بالعملة التى يتم الاتفاق عليها وتبعاً لحاجة تنفيذ المشروع . وينص فى عقد القرض على العملة التى تؤدى بها الدفعات المستحقة ، ويراعى الصندوق بقدر الامكان أن يسترد القروض بنفس العملات التى أقرضت بها ، ويجوز للدائنين الوفاء بعملة أخرى بشرط موافقة الصندوق .

ويحدد الصندوق تكاليف القروض التى يمنحها والعمولة وطرق وفاء الدين ومواعيد الاستحقاق والدفع والشروط المتعلقة بكل ذلك ، وذلك بموجب اتفاقيات نمطية معتمدة من مجلس محاسن الصندوق لا يجوز التعديل فى النصوص الواردة بها أو التفاوض بشأنها الا بعد الرجوع الى مجلس المحافظين فى شأن التعديل المراد اجرائه ، ويستثنى من ذلك المادة الرابعة من هذا الاتفاقية

وهي الخاصة بأحكام تنفيذ المشروع فإنه يجوز التفاوض بشأنها والتغيير في شروطها بناءً على طلب المقترض وبغير الأضرار بمصلحة الصندوق أو الأعضاء الآخرين وبشرط موافقة الحكومة الضامنة .

وتتبلور شروط القروض المقدمة من الصندوق إلى الحكومة المصرية في الآتي :

- دفع فائدة سنوية بواقع ٣٪ عن جميع المبالغ المسحوبة من القرض وغير المسددة ، ويبدأ سريان الفائدة بالنسبة لكل مبلغ من تاريخ سحبه .
- دفع ٥ ر ٥٪ سنوياً على أصل المبلغ الباقي بغير سحب الصادر عنه تعهد الصندوق العربي النهائي غير القابل للرجوع فيه .
- أصل القرض والفوائد والتكاليف الأخرى تكون واجبة السداد في دولة الكويت أو في الأماكن التي يحددها الصندوق في حدود المعقول .
- سحب جميع مبالغ القروض والوفاء بها ، وذلك لك جميع المعاملات المالية بالدنانير الكويتية .
- قيام الصندوق بناءً على طلب المقترض ، وعلى اعتبار أنه يعمل بالوكالة عنه ، بالحصول على العملات الأجنبية المختلفة التي تكون مطلوبة لدفع ثمن البضائع الممولة من القرض ، ويعتبر المبلغ المسحوب من القرض في هذه الحالة مساوياً لمقدار الدنانير الكويتية التي لزمته للحصول على العملة الأجنبية .
- سداد أصل القرض على تسعة وثلاثين قسطاً نصف سنوي بعد فترة أمهال مدتها ٦ سنوات تبدأ من تاريخ قيام الصندوق بسداد أول غلب سحب من حصة القرض .

هذا وقد أظهرت الحسابات الختامية للصندوق في ١٩٨٩/١٢/٣١ ، أن إجمالي موارد الصندوق (حقوق الدول الأعضاء) قد بلغت ١٨ ر ١١٧٦ مليون دينار كويتي موزعة على رأسمال مدفوع ٦٦٣ ر ٤٠٤ مليون دينار ، واحتياطيات رأسمالية ٥٢٣ ر ١٤٤ مليون دينار ، وأن إجمالي الموجودات قد بلغت ١١٩١ ر ٣٥٩ مليون دينار كويتي منها ٧٢٦ ر ١٢٧ مليون استثمارات و ١٨٦ ر ٤١٨ مليون قروض (صافي سحبات القروض) و ٢٩ ر ٢٣٣ مليون مساهمة في برنامج تمويل التجارة العربية .

ويتلخص وضع القروض المقدمة من الصندوق الى الدول الاعضاء خلال الفترة ١٩٧٤ / ١٩٨٩

على النحو التالي :

- * بلغ عدد القروض المقررة ٢٣٦ قرضا بقيمة اجمالية قدرها ٩٧٥ و ١١٥١ مليون دينار كويتي كان نصيب مصر منها ١١ قرضا بلغت قيمتها ١٤٤ و ٥ مليون دينار كويتي .
- * بلغت قيمة الأرصدة الملقاة ٣٦٧ و ٨ مليون دينار كويتي ، كان نصيب مصر منها ١٢ و ٤٥ مليون دينار كويتي .
- * بلغت قيمة صافي القروض ٣٦٧ و ١٠٩١ مليون دينار كويتي ، كان نصيب مصر منها ٥ و ١٣٢ مليون دينار كويتي .
- * بلغت قيمة القروض النافذة ٨٧٥ و ١٠١٦ مليون دينار كويتي ، كان نصيب مصر منها ٩ و ١٠٢ مليون دينار كويتي .
- * بلغت قيمة السحوبات من القروض النافذة ٥٨٣ و ٥٠٨ مليون دينار كويتي ، كان نصيب مصر منها ٤٧٣ و ٥٢ مليون دينار كويتي .

ويوضح الجدول رقم (٣ - ١) بيان بالمشروعات التي تم تنفيذها والقروض المقدمة لها من الصندوق خلال الفترة من (١٩٧٤ - ١٩٨٩) بجمهورية مصر العربية . هذا وقد قدم الصندوق العربى للأئتماء الاقتصادى والاجتماعى معونات فنية الى الدول العربية خلال الفترة ١٩٨٩ / ٧٤ بيانها كما يلى :-

- * بلغت قيمة المعونات المقررة ١٦١٦٠ ألف دينار كويتي ، خص مصر منها ٧٧٥ ألف دينار .
- * بلغت قيمة المعونات والأرصدة الملقاة والمستردة ٦٦١ ألف دينار كويتي .
- * بلغت قيمة صافي المعونات المقررة ١٥٥٤٩ ألف دينار كويتي ، خص مصر منها ٧٧٥ ألف دينار كويتي .
- * بلغت اجمالى السحوبات حتى ١٩٨٩ / ١٢ / ٣١ ١٠٠٨٢٦ ألف دينار كويتي خص مصر منها ٣٤٥ ألف دينار كويتي .

٢ - الصندوق السعودي للتنمية :

تأسس الصندوق بموجب المرسوم الملكي رقم م / ٤٨ في ١ / ٩ / ١٩٧٤ ، وبدأ الصندوق أعماله في ١ / ٣ / ١٩٧٥ . ويهدف الصندوق السعودي للتنمية الى المساهمة في تمويل مشاريع التنمية في الدول النامية عن طريق منح القروض لتلك الدول . ويركز الصندوق نشاطه على مشاريع التنمية التي تعود بالنفع الاقتصادي والاجتماعي على الدول ذات الدخل المنخفض .

وقد بدأ الصندوق نشاطه برأس مال قدره عشرة آلاف مليون ريال مقدمة من حكومة المملكة العربية السعودية ، وتمت زيادة رأس المال على مرحلتين الأولى عام ١٩٨٠ ليصبح خمسة عشرة ألف مليون ، والثانية عام ١٩٨١ ليصبح خمسة وعشرون ألف مليون ريال سعودي وذلك لمقابلة الاحتياجات المتزايدة للدول النامية .

وتتم مساهمات الصندوق عن طريق قروض ميسرة وتتميز بعنصر منحة مرتفع ولكنها غير مقيدة . بل يشترط تنفيذ المشاريع التي يمولها الصندوق على أساس مناقصات دولية . ونشاط الصندوق غير محصور من الناحية الإقليمية وهو يتعامل مباشرة مع حكومات الدول النامية لتمويل المشاريع الانمائية ذات الأولوية . ومن الطبيعي فإن الصندوق يركز في تمويله على الدول الأقل نمواً وذات الدخل المنخفضة في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية .

جدول رقم (٣ - ١)

بيان بالمشروعات التى تم تنفيذها والقروض المقدمة الى جمهورية مصر العربية

من الصندوق خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٨٩ بالمليون دينار كويتى .

أسم المشروع	قيمة القرض	قروض وأرصدة ملغاة	السحوبات حتى ١٩٨٩ / ١٢ / ٣١
سماد طلخا رقم (٢)	٦ ر ٥٠٠	—	٦ ر ٥٠٠
التوسع فى مجالى أسمنت طره	٦ ر ٧٠٠	—	٦ ر ٧٠٠
مياة الفسفاط بالقاهرة	٩ ر ٧٠٠	١ ر ٨٠٦	٧ ر ٨٩٤
مجارى حلوان بالقاهرة	٨ ر ٣٠٠	٧ ر ٦٠٣	٠٠ ر ٦٩٧
سماد طلخا رقم (٢) أضافى	٢ ر ٧٠٠	—	١ ر ٧١٢
توسيع محطة الكهرباء أبو قير	١٢ ر ٠٠٠	٣ ر ٠٤١	٨ ر ٩٥٩
كهر الدوار للغزل والنسيج	١٠ ر ٠٠٠	—	١٠ ر ٠٠٠
تطوير قناة السويس	١٢ ر ٠٠٠	—	١٢ ر ٠٠٠
محطة كهرباء دمياط (المرحلة الثانية)	٣٥ ر ٠٠٠	—	٣ ر ٠١١
توسيع مصنع لب الورق فى إدفو	٧ ر ٥٠٠	—	—
الربط الكهربائى بين مصر والأردن	٣٤ ر ١٠٠	—	—
المجموع	١٤٤ ر ٥٠٠	١٢ ر ٤٥٠	٥٧ ر ٤٧٣

المصدر : وزارة التعاون الدولى ، بيانات غير منشورة .

ويتضمن نظام الصندوق القواعد الأساسية لتنظيم عملياته مثل ضرورة تحرير الجسدي
الاقتصادية والاجتماعية ومدى انتاجية المشروع المطلوب تمويله والملائمة المالية التي تتمتع بها
الدولة طالبة القرض وامكانية توفير المال اللازم لتنفيذ المشروع لدى الدولة المقترضة بالإضافة
الى مبلغ قرض الصندوق •

وتتضمن المادة السابعة من نظام الصندوق على أن يمنح الصندوق القروض مراعيًا

الشروط التالية :

- أن يثبت للصندوق الجدوى الاقتصادية أو الاجتماعية في البلد المقترض للمشروع المطلوب
تمويله •
- أن يتم وقع القرض واسترداد بالريال السعودي •
- أن لا يتجاوز مبلغ القرض لأي مشروع نسبة ٥% من رأسمال الصندوق ونسبة ٥٠% من التكلفة
الاجمالية للمشروع المقترض له •
- لا يجوز أن يتجاوز مجموع القروض الممنوحة لأي بلد في أن واحد نسبة ١٠% من رأسمال
الصندوق •

ويقوم الصندوق على ضوء نظامه بترتيب المساعدة في تمويل برامج الدول النامية التي تسعى
الى تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية • ويعطى الصندوق اعتباراً خاصاً
للدخول المنخفضة والتي عانت من التغيرات في البيئة الاقتصادية العالمية وليست لديها امكانيات
اللازمة لتحقيق أهدافها التنموية •

٣-٣ صندوق أبو ظبي للأعمال الاقتصادية العربي :

تأسس في ١٥ يوليو عام ١٩٧١ برأسمال مقرر (مصرح به) قدره ٢٠٠ مليون درهم
أمارات ورأس المال المدفوع حتى ١٩٨٢/١٢/٣١ بلغ نحو ٢١٣٢ مليون درهم أمارات .

وتتبلور أغراض الصندوق فيما يلي :

- تقديم المساعدات الاقتصادية للدول العربية والأفريقية والآسيوية والأخرى تدعيا لنموها الاقتصادية في شكل قروض أو مساهمة في مشروعات .
- تأسيس أو المشاركة في تأسيس المؤسسات المالية التي تكمل أغراضه وتعمل على خلق وتدعيم سوق مالية في الدولة .
- إصدار الضمانات وغير ذلك من التعهدات التي تحددها اللائحة التنفيذية والتي تكمل أغراضه .
- استخدام ما يتوافر له من سيولة مؤقتة في وسائل الاستثمار المجزية المختلفة .
- توفير الخبرات والمعونات الفنية في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية .
- القيام بأية أنشطة أو خدمات أخرى تكون لازمة لتحقيق أغراضه .

وتتبلور شروط إقراض الصندوق في الآتي :

- لا يجوز أن تزيد مساهمة الصندوق في أي مشروع على ١٠٪ من رأسماله ولا على نسبة ٥٠٪ من التكلفة الكلية للمشروع .

- عدم التمييز بين الدول فيما يختص بشروط الاقراض بالنسبة لكل نوع من المشروعات .
- عدم تفضيل نوع معين من القطاعات أو المشروعات على نوع آخر الا بقدر ما تمثله من أولوية في خطط أو برامج التنمية في الدول المعنية بهدف تحقيق أفضل معدل للتنمية .
- يكون تقديم القروض بشروط ميسرة بالنسبة لسعر الفائدة وأجل السداد مع فترة سماح معقولة .
- يضاف الى سعر الفائدة المقرر في إتفاقية كل قرض نصف بالمائة مقابل المصروفات الإدارية ومصروفات تنفيذ الاتفاقية .
- تكون مساهمة المندوق في رؤوس أموال المشروعات ذات العائد التجاري المناسب خاصة إذا كانت هذه المساعدة ستؤدي الى تشجيع الأفراد والمؤسسات على المساعدة في المشروع وبشرط أن يكون المشروع ذات أهمية حيوية للقطاع الذي يمثلته وللاقتصاد القومي للدولة المستفيدة .
- يعتمد الصندوق الى التنسيق والمشاورة في تمويل المشاريع الكبيرة نسبيا بوجه خاص مع المؤسسات المالية والأقلية الأخرى ضمانا لنجاح مثل هذه المشروعات .

بلغت قيمة القروض التي حصلت عليها مصر من الصندوق قبل قطع العلاقات ٦٢٤٨ مليون دولار أمريكي ، وبلغت جملة السحوبات منها ٥٣١٤ مليون دولار أمريكي (لمشروعات سماء طلخا فندق عمر الخيام - كهرباء أبو قير - تطوير قناة السويس) .

كما قدم الصندوق لمصر عقب عودة العلاقات وفي نوفمبر ١٩٨٩ قرضا قيمته ٢٥ مليون دولار أمريكي لاستصلاح ١٥٥ ألف فدان غرب منطقة النوباريية ، كما سبق الإشارة الى ذلك ، وهو قرض دوار (*) وتتلخص شروطه في الآتي :

- الالتزام بدفع مقابل خدمات القرض بواقع ٥ ٪ عن جميع المبالغ المسحوبة من القرض وغير المسددة ، ويبدأ سريان مقابل خدمات القرض بالنسبة لكل مبلغ من تاريخ سحبه .
- التعهد بدفع تكاليف إدارة القرض مقدارها ٥ ٪ عن المبالغ المسحوبة من القرض وغير المسددة .

- دفع ٥ و ٠٪ سنويا عن المبلغ الذي لم يتم سحبه من أصل المبلغ الذي صدر بشأنه تعهد بناءً على طلب المقترض .

- مدة سداد القرض ١٧ سنة - تضاف اليها فترة سماح مقدارها ٨ سنوات ، ويتم سداد أقساط أصل القرض ومقابل خدمات القرض والتكاليف الاخرى كل ستة أشهر .

٤٠٣ الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية :

=====

تأسس في ١٩٦٠/١٢/٣١ برأسمال مقرر قدره ٢٠٠٠ مليون دينار كويتي ، وقد بلغ رأس المال المدفوع ٩٧٠ مليون دينار كويتي كما بلغت مجموع الموجودات ١٨٩٦ مليون دينار كويتي .

وتقبل أغراض الصندوق في مساعدة الدول العربية والدول النامية في تطوير اقتصادياتها ومدها بالقروض اللازمة لتنفيذ برامج التنمية فيها ، وقد اتسعت الصلاحيات الممنوحة للصندوق في مارس ١٩٨١ بحيث أصبحت تشمل حق المساهمة في رأسمال هيئات التنمية وفي موارد ها وفي بعض أنواع المنشآت . وقد أقتصرت عملياته حتى يوليو ١٩٧٤ طبقا لقانون إنشائه على البلاد العربية فقط ، ومنذ ذلك التاريخ تقرر توسيع مجال نشاطه فشمّل سائر الدول النامية .

وقد بلغ المجموع التراكمي لقروض الصندوق المقدمة لمصر قبل قطع العلاقات ١٣ ر ٢١٤ مليون دولار أمريكي ، كما قدم الصندوق ثلثة قروض بعد عودة العلاقات مع مصر بلغت قيمتها الاجمالية ٢٧ مليون دينار كويتي موزعة على مشروعات حماية ساحل رشيد (٧ مليون) ، وتطوير صناعة الادوية (١٠ مليون) ، وتطوير مصانع شركة الحديد والصلب (١٠ مليون) .

٣ - ٥ المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا :

=====

تنفيذا لقرارات مؤتمر القمة العربي السادس بالجزائر في ٢٨ نوفمبر ١٩٧٣ ، وتوصيات المجلس الاقتصادي في اجتماعية بتاريخ ٥ ديسمبر من نفس عام (١٩٧٣) أنشئ المصرف كمؤسسة

عربية مالية تتمتع بالشخصية القانونية الدولية الكاملة والاستقلال التام في المجالين الإداري والمالي .

ويبلغ رأسمال المصرف المقرر والمكتتب به نحو ١٠٤٨ مليون دولار سدد منه نحو ١٠٤٥ مليون دولار حتى ١٦٨٩/١٢/٣١ ، وتبلغ حصة مصر في رأسمال المصرف ١٣ ر ٢ مليون دولار وتشارك في عضوية المصرف ثمانية عشرة دولة عربية .

ويهدف المصرف الى دعم التعاون الاقتصادي والمالي والفنى بين الدول الافريقية ودول العالم العربى عن طريق :

- الاسهام فى تمويل التنمية الاقتصادية للدول الافريقية .
- تشجيع مشاركة رؤوس الأموال العربية فى التنمية الافريقية .
- الاسهام فى توفير المعونة الفنية اللازمة للتنمية فى أفريقيا .

—

ولا تتعدى مساهمة المصرف فى أى مشروع نسبة ٥٠ % من التكلفة الكلية له ، بحيث لا تتجاوز قيمة القرض ١٥ مليون دولار ، ويمكن أن يصل الحد الأقصى للقروض الى ٨٠ % من التكلفة الكلية فى حالة المشاريع التى لا تزيد تكلفة الواحد منها عن ١٠ ملايين دولار ، ولا يقدم المصرف أى عون للموازنات أو لموازن المدفوعات .

ويقدم العون الفنى لدراسات الجدوى الاقتصادية ويعتبر المبلغ الذى يتم صرفه لتمويل دراسة الجدوى جزءاً من القرض فى حالة رافقة المصرف على تمويل المشروع المتولد عن الدراسة ويعتبر منحه مقدمة الى الدول فى حالة عدم اسهام المصرف فى تمويل المشروع .

وفى نهاية عام ١٩٨٩ ارتفع اجمالى الموارد المالية للمصرف الى نحو ١٥٠٧ مليون دولار . وقد تجسد نشاط المصرف فى أفريقيا منذ بدأ عمله (عام ١٩٧٥) فى الاسهام فى تمويل ١٤٢ مشروعاً إئتمائياً وتقديم ٩ قروض إئتمائية و ١٤ عملية خاصة فى إطار العون العاجل للدول الافريقية ،

بالأضافة الى ٤٩ عملية للمعون الفني للدعم المؤسسى ولأعداد دراسات جدوى فنية واقتصاد يسة
للمشروعات الانمائية .

وقد بلغت نسبة المسحوبات المتراكمة الى التعهدات المتراكمة فى نهاية عام ١٩٨٩ حوالى
٣٠٦٪ ويرجع الانخفاض النسبى الذى شهدته المسحوبات من قروض المصرف خلال الفترة الاخيرة
(حوالى ١٤٠٥٪) الى تزايد المتأخرات على الدول المتلغية للمعون من جهة والى الصعوبات
الناجحة عن تأخير تنفيذ المشروعات الممولة من جهة أخرى .

هذا وقد بلغ اجمالى ما استرداه المصرف من أقساط الفروض نحو ٨٢٢٢ مليون دولار ، بينما
بلغ اجمالى رسوم الالتزام والفوائد المتحصلة نحو ٢٢٢ مليون دولار حتى نهاية ١٩٨٩ .

وقد بلغ صافى الدخل المحقق خلال عام ١٩٨٩ نحو ٩٣ مليون دولار نتيجة أستثمار الأرصدة
السائلة للمصرف وحصيلة الفوائد على القروض ، كما بلغت قيمة التحويلات المصادق عليها ٢٢ مليون
دولار خصص منها ٥١٢ مليون دولار فى شكل فروض لثمانية مشروعات بالأضافة الى قرض ائتمانى واحد ،
وخصص مبلغ ٥٥٠ ألف دولار للأسهام فى تمويل عملتين للمعون الفنى .

٣ - ٦ الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعى :

=====

أنشئت الهيئة فى فبراير ١٩٧٦ كهيئة مالية عربية ذات شخصية اعتبارية دولية وتتمتع بالاستقلال
الادارى والمالى مقرها الخرطوم بموجب اتفاقية إنشاء الهيئة الموقعة من قبل ثلاثة عشرة دولة عربية
وأعلن نفاذها فى ٢٢ مارس عام ١٩٧٧ . ويبلغ رأسمال الهيئة المقرر ١٥٠ مليون دينار كويتى ، وتبلغ حصة
جمهورية مصر العربية فى رأس المال ٣٠ مليون دينار كويتى ، وهى هيئة أنشئت خصوصا لتنمية القطاع
الزراعى والمساهمة فى توفير التمويل اللازمة لمشروعات التنمية الزراعية بكافة الدول العربية ، إلا أنها
بدأت فى أستثمار اموالها فى المشروعات الزراعية بالسودان على أن تتوسع بعد ذلك فى باقى الدول
العربية .

وتهدف الهيئة الى تنمية الموارد الزراعية فى الدول المتعاقدة على أن تراعى فى ذلك
بصورة خاصة توفير أكبر قدر من الموارد الغذائية للدول المتعاقدة وزيادة تبادل المنتجات الزراعية
ومستلزمات الانتاج الزراعى فيما بينهما ، بالإضافة الى المساهمة فى تمويل مشروعات التنمية الزراعية .

ويشمل نشاط الهيئة كافة صور الانتاج الزراعى والأعمال المرتبطة به والمتفرعة عنه وبوجه خاص فى :-

المجالات التالية :

- استصلاح الاراضى والانتاج الزراعى النباتى والحيوانى .
- انتاج الاسماك والمراعى والغابات وغيرها من الموارد الزراعية .
- نقل وحفظ وتسويق وتصدير وتصنيع جميع المنتجات والحاصلات الزراعية والحيوانية والسمكية
ومستلزمات انتاجها بما فى ذلك المواد والمعدات اللازمة لانتاج الزراعى .
- تنفيذ المشروعات أو الأنشطة الأخرى اللازمة لنشاطها الاستثمارى والانمائى المكمل لذلك النشاط
بما فى ذلك مشاريع البنية الأساسية .
- اجراء الابحاث والدراسات الخاصة بالمشروعات المشار اليها أعلاه وما يتطلبه ذلك من اجراء
الابحاث والدراسات الخاصة بها .
- تمويل المشروعات المشار اليها أعلاه والمساهمة فى توفير التمويل اللازم لها .

وتمارس الهيئة نشاطها وفقا للأساليب والأسس التجارية المستفردة ضمن مقتضيات السلامة المالية
بحيث تتمكن من تحقيق عائد مناسب على مجموع عملياتها . وتقوم الهيئة بتنفيذ المشاريع المشار اليها
أعلاه مباشرة أو بواسطة شركات تنشئها الهيئة أو تساهم فيها . ولها أن تتعاون فى حدود أهدافها
مع المنظمات والمؤسسات المالية والاقليمية والوطنية العاملة فى مجال الاستثمار والانماء والهيئات
والشركات التى تمارس أنشطة مماثلة أو مرتبطة. هذا وقد بدأت الهيئة بعد عودة مصر الى جامعة
الدول العربية عام ١٩٨٩ فى اكتشاف فرص للاستثمار الزراعى فى مصر ، حيث قام خبراء الهيئة بدراسة
الجدوى لمشروع إقامة مجمع زراعى صناعى بمنطقة الصالحية على مساحة نحو عشرة آلاف فدان ، يهدف
الى زراعة محاصيل الحبوب الزيتية وانتاج الزيوت النباتية لاحتلال الواردات من هذه الزيوت بالانتاج
المحلى ، الا أن هذه الدراسة لاتزال فى مراحل البحث من قبل الهيئة والحكومة المصرية .

٣ - ٧ البنك الإسلامي للتنمية بجدة :

يعتبر البنك مؤسسة مالية دولية أنشئت وفقا لمقررات مؤتمر وزراء مالية الدول الإسلامية الذي عقد في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية في ديسمبر ١٩٧٣ هـ وتم افتتاح البنك رسميا في ٢٠ أكتوبر ١٩٧٥ في أعقاب اجتماع مجلس المحافظين للبنك الذي عقد في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية في يوليو ١٩٧٥ . وتتضمن أهداف البنك دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعوب الدول الأعضاء بالبنك الإسلامي للتنمية ولكافة المجتمعات الإسلامية وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية .

وتتضمن أنشطة البنك الرئيسية المساهمة في رؤوس أموال المشروعات وتقديم القروض للمؤسسات والمشاريع التنموية الانتاجية في الدول الأعضاء ، بالإضافة الى تقديم المساعدات المالية لهذه الدول في صور كثيرة لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية . كما يقوم البنك بأشياء وإدارة صناديق خاصة لأغراض معينة ، وكذلك المساعدة في تنمية التجارة الخارجية بين الدول الأعضاء وخاصة في السلع الانتاجية ، ويقدم أيضا المساعدة الفنية وتوفير وسائل التدريب للعاملين في مجالات التنمية بالدول الأعضاء بالبنك ويقوم البنك أيضا بأجراء البحوث اللازمة في كافة مجالات النشاط الاقتصادي والمالي والمصرفي في الدول الاعضاء طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية .

يقدر رأسمال المصرح به للبنك الإسلامي للتنمية بنحو ٢٠ مليار دينار إسلامي (أى نحو ٢٢ مليار دولار) مقسمة ٢٠٠ الف سهم قيمة كل سهم عشرة الف دينار إسلامي (*) .

ويقدر رأسمال المكتتب فيه حتى نهاية عام ١٩٨٥ بنحو ١٩٥٢ مليار دينار إسلامي ويدفع سبع بعمليات قابلة للتحويل يقبلها البنك ، بينما يقدر رأسمال العامل للبنك بما يماثل نحو ٢١٥ مليار دولار أمريكي . وقد بلغ عدد الدول الاعضاء في البنك حتى الان ٤٣ دولة من دول منظمة المؤتمر الإسلامي ومنها جمهورية مصر العربية .

(*) الدينار الإسلامي وحدة حسابية للبنك وهي تعادل وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي .

ويقوم البنك بالنشاط التمويلي بأحدى الصور التالية :

- تقديم القروض الحسنة لمشروعات البنية الأساسية وغيرها من المشروعات ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي . وهذه القروض بدون فوائد ولكن يحل البنك على رسوم خدمات متقابل النفقات الادارية تدفع على أقساط . وقد بلغ عدد القروض التي وافق عليها البنك ٨٥ قرضا مجموع قيمتها نحو ٥٠٨ مليون دينار إسلامي (أو ما يعادل نحو ٥٦٨ مليون دولار تقريبا) .
- المساهمة في رؤوس أموال المشروعات الصناعية والزراعية ذات العائد المالي المباشر ، وبلغ عددها ٥٨ مساهمة مجموع قيمتها ٢٧٥ مليون دينار إسلامي (أي ما يقرب من ٣٣٠ مليون دولار أمريكي) .
- تمويل المشروعات ذات العائد السريع والمباشر على أساس المشاركة في الارباح .
- تقديم المساعدة الفنية للدول الاعضاء لاجراء دراسات الجدوى اللازمة للمشروعات ، بالإضافة الى توفير معدات البحوث والتدريب أثناء مراحل تنفيذ المشروع . وبلغت المساعدات الفنية التي قدمها البنك نحو ٧٠ عملية قيمتها ٢٤ مليون دينار إسلامي (أي نحو ٣٨ مليون دولار) .
- تمويل التجارة الخارجية للدول الاعضاء من خلال شراء المواد ذات الصيغة التنموية التي تطلبها بعض الدول الاعضاء لاحتياجات عمليات التنمية المتعددة ، ثم إعادة بيعها للدولة العضو المستفيدة مع تيسيرات في الدفع على أقساط . وقد بلغ ما قدمه البنك في هذا المجال نحو ٣ر٤ مليار دينار إسلامي (أي نحو ٣٨٨ مليار دولار أمريكي) . كما قام البنك بإنشاء نظام " ودائع الاستثمار " لتمويل عمليات التجارة الخارجية .

٣-٨ - صندوق النقد العربي :

يعتبر صندوق النقد العربي إحدى المؤسسات العربية في مجال المال والنقد وهي تقوم بنشاط شبيه بذلك الذي يقوم به صندوق النقد الدولي ، حيث يعتبر صندوق النقد العربي مؤسسة عربية تعاونية يساهم فيه كافة الدول العربية ويقدر رأس مال الصندوق المحدد بـ ٢٤ مليار دولار ، وقد أنشأته الدول العربية من خلال مساهماتها في رأس المال بهدف مواجهة الظروف الاقتصادية في تلك الدول . ويعمل الصندوق وفقا لقوانين ولوائح محكمة يتم من خلالها تسيير الأعمال المصرفية المالية للصندوق . ويضم الصندوق مجموعة من الخبراء يقومون بتجديد الاجراءات الاصلاحية المناسبة التي قد تواجه الدول العربية من خلال منح القروض والتسهيلات الائتمانية اللازمة . لعمليات الاصلاح الاقتصادي للهيكل الاقتصادي العربية والناجمة عن العجز في الميزان التجاري وموازن المدفوعات لبعض الدول العربية .

ويقدم الصندوق أنواع مختلفة وعديدة من القروض تتناسب مع الظروف والمستجدات على الساحة العربية والغرض من هذه القروض ، فهناك القروض التموينية القوية ، وهناك قروض ممتدة لبرامج الاصلاح الاقتصادي ، وهناك قروض تلقائية ترتبط بحصة الدولة المقترنة بالصندوق . ويهتم الصندوق اساسا ببرامج الاصلاح الاقتصادي في الدول العربية بهدف التغلب على العجز في موازين مدفوعاتها .

لقد تأسس الصندوق في أبريل عام ١٩٧٦ بناء على رغبة الدول الأعضاء بجامعة الدول العربية لأرساء المقومات النقدية للتكامل الاقتصادي العربي الذي يهدف الى دفع عجلة التنمية في اقتصاديات الدول الاعضاء ، وقد تضمنت أهداف الصندوق ما يلي :

- تصحيح اختلالات ميزان المدفوعات للدول الأعضاء .
- استقرار أسعار الصرف بين العملات العربية .
- أرشاء السياسات واساليب التعاون العربي .
- أبدأء المشورة فيما يتصل بالسياسات الاستثمارية الخارجية للموارد النقدية للدول الاعضاء .
- تطوير الاسواق المالية العربية .
- دراسة سبل توسيع استعمال الدينار العربي الحسابي وتهيئة الظروف المؤدية الى أنشاء عملة عربية موحدة .

- تنسيق مواقف الدول الأعضاء في مواجهة المشكلات النقدية والاقتصادية الدولية .
- تسوية المدفوعات الجارية بين الدول الأعضاء بما يدعم حركة المبادلات التجارية .

هذا وقد قام الصندوق بتقديم قروض للدول الأعضاء بلغت خلال عام ١٩٨٩ نحو ٧٣٧ مليون دينار عربي حسابي ، تم السحب منها في حدود ٤٤٨ مليون دينار عربي حسابي . وقد حصلت مصر من هذه القروض على قرض تلقائي قيمته ٥٢٥ مليون دينار عربي تم سحبه بالكامل خلال عام ١٩٨٩ . كما لم تتضمن هذه القروض مبلغ ١٣٥ مليون دينار عربي خصصت لمصر وموريتانيا في نهاية عام ١٩٨٩ وسوف يتم السحب منها اعتبارا من أول عام ١٩٩٠ .

وتعتبر مصر من الدول المؤسسة للصندوق وتصل حصة مصر الى نحو ٣٢ مليون دينار عربي حسابي . وقد عقدت مصر اتفاقية مع صندوق النقد العربي في أوائل عام ١٩٩٠ تحمل بمقتضاها على قرض تعويضي فوري قيمته ٢٦٢ مليون دولار أمريكي بفائدة ميسرة ٥٢٥٪ على ثلاث سنوات منها ١٨ شهر فترة سماح وذلك بهدف المساهمة في تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي في مصر . ومن حق مصر التقدم بطلب قرض ممتد من الصندوق تصل قيمته الى ١٣٠ مليون دولار أمريكي مرتبط ببرامج الإصلاح الاقتصادي على أن يخضع هذا الطلب الى دراسة من الصندوق وفقا للمعايير الخاصة في هذا الشأن وفي ضوء موارد الصندوق واحتياجات اعضائه من الدول العربية الاخرى .

(*) الدول التي حصلت على قروض خلال عام ١٩٨٩ هي الاردن ومصر والجزائر والعراق وسوريا والمغرب واليمن الجنوبي .

وتعتبر اتفاقية القرض الاخيرة هي الاتفاقية الرابعة التي توقعها مصر مع صندوق النقد العربي ، حيث قدم الصندوق لمصر قبل ذلك ثلاث قروض ، وتصل جملة هذه القروض الاربعية نحو ٦٥٥ مليون دولار امريكى ، أى ما يعادل نحو ٨٥ ٪ من حصة مصر برأس مال الصندوق وقد خصصت هذه القروض جميعها لتمويل العجز فى ميزان المدفوعات وتدعيم جهود الدولة فى مجال اصلاح الاقتصادى .

وبنالك مؤشرات توضح الاتجاه نحو إنشاء مؤسسة جديدة لتمويل التجارة العربية تستهدف المساهمة فى الحد من مشاكل موازين التجارة والمدفوعات العربية ، وتحسين ظروف التبادل التجارى بين الدول العربية بفرص تنمية هذا التبادل البينى وزيادة حصيلة الادارات العربية . ويقدر رأسمال المؤسسة المقترحة بنحو ٥٠٠ مليون دولار امريكى ، يساهم فيها صندوق النقد العربى بنحو ٢٥٠ مليون دولار ، والباقى مساهمات من الدول والصناديق والمصارف العربية . وقد تم حتى الان تغطية نحو ٤٠٠ مليون دولار امريكى من رأسمال المقترح للمؤسسة ومن المتوقع البدء فوراً فى الاعلان عنها . وسوف تساهم اهداف هذه المؤسسة فى تكملة الاهداف التى من أجلها أنشأت مؤسسة ضمان الاستثمار العربى . ومن المتوقع أن يقوم برنامج تنمية وتمويل التجارة العربية بتوفير التمويل اللازم لتنشيط التجارة البينية العربية كأحد الاهداف المشتركة للمؤسستين .

الفصل الرابع : تطور حجم القروض التي قدمتها صناديق التمويل العربية وتوزيعها القطاعي والجغرافي ونصيب مصر منها :

مقدمته :

بدأ النشاط التمويلي لمؤسسات التمويل العربية، كما سبق الإشارة الى ذلك ، منذ الستينات مع بداية نشاط الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية في عام ١٩٦٢ واستمر بمفرده حتى عام ١٩٧٣ . حيث بدأ العالم العربي يشهد فائضا ملموسا في رأس المال كنتيجة مباشرة لارتفاع اسعار البترول ، وقد انعكس ذلك على معدل نمو الدخل القومي في البلاد العربية البترولية . وكان من نتائج ذلك ظهور عدد من المؤسسات التمويلية القطرية والقومية ، التي تستهدف بالدرجة الاولى تمويل التنمية الاقتصادية في الدول العربية ، بالإضافة الى تقديم القروض الى بعض البلاد الافريقية والآسيوية ودول أمريكا اللاتينية ذات العلاقات المتميزة مع العالم العربي . وقد بلغ حجم الاقراض الكلي المقدم من الصناديق العربية نحو ٣٤٣ مليون دولار امريكي خلال الفترة (١٩٦٢-١٩٧٣) ، أرتفع الى نحو ٢٨ مليار دولار في عام ١٩٨١ ثم أخذ في التناقص التدريجي الى نحو ١٥ مليار دولار امريكي في عام ١٩٨٨ . وقد بلغ الحجم الكلي للقروض المقدمة من مؤسسات التمويل العربية خلال الفترة (١٩٦٢/٧٣) نحو ١٩٨٩ نحو ٢٩ مليار دولار امريكي موزعه بنسبة ٥٥ % للدول العربية ، ٢٦ % للدول الآسيوية ، ونحو ١٨ % للدول الافريقية ، ونحو ٢ % لكل من دول أمريكا اللاتينية وقبرص ومالطة . وقد بلغ نصيب مصر نحو ١٢ مليار دولار امريكي اي ما يعادل نحو ٤١ % من اجمالي حجم القروض المقدمة من الصناديق العربية حتى عام ١٩٨٩ ، بينما حصلت الدول العربية مجتمعة على نحو ١٥٧ مليار دولار ، وحصلت الدول الآسيوية على نحو ٧٥ مليار دولار في حين حصلت الدول الافريقية على نحو ٥٨ مليار دولار امريكي .

٤ - ١ تطور حجم الاقراض من مؤسسات التمويل العربية :

بدأ النشاط التمويلي لمؤسسات وصناديق التمويل العربية منذ عام ١٩٦٢ ، وقد أمكن تقسيم الفترة من ١٩٦٢ وحتى ١٩٨٩ الى اربعة فترات متميزة ، وذلك على النحو التالي :

أ - الفترة الاولى : ١٩٦٢ - ١٩٧٣ :

تميزت هذه الفترة بأنفراد السند وق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بالنشاط التمويلي على الساحة العربية ، وكان نشاطه قاصرا على تقديم القروض للدول العربية فقط ، وقد بلغ حجم نشاطه حتى نهاية الفترة اي في عام ١٩٧٣ نحو ٣٤٣ مليون دولار امريكى .

ب - الفترة الثانية ١٩٧٤ - ١٩٧٦ :

شهدت هذه الفترة دخول عدد من مؤسسات التمويل العربية الى ساحة النشاط التمويلي ، ففي عام ١٩٧٤ بدأ نشاط كل من الصندوق العراقي ، والصندوق العربي للانماء الاقتصادي وصندوق أبو ظبي للانماء الاقتصادي العربي . وقد بلغت القروض المقدمة من تلك الصناديق مجتمعة نحو ٣٤٨ مليون دولار امريكى في عام ١٩٧٤ ، وبلغت مساهمة الصندوق الكويتي نحو ٤٠٪ منها . وبدأ نشاط الصندوق السعودي للتنمية في عام ١٩٧٥ بمساهمة بلغت ٣٣٪ من جملة نشاط المؤسسات التمويلية والبالغ نحو ٨٤٨ مليون دولار امريكى ، كما بلغت مساهمة الصندوق الكويتي نحو ٣٩٪ واحتفظ بالنصيب الاكبر للتدفقات المالية . ومع بداية عام ١٩٧٦ أُضيف الى المؤسسات التمويلية العربية " صندوق الاوبك للتنمية الدولية " ، وقد ارتفع الحجم الكلى للقروض الى نحو ١٤ مليار دولار امريكى ساهم الصندوق السعودي بنحو ٤٣٣ مليون دولار امريكى والصندوق العربي بنحو ٣٣٢ مليون دولار ، والصندوق الكويتي بنحو ٣١٩ مليون دولار من جملة القروض المقدمة في ذلك العام . وقد تميزت هذه الفترة بقفزات في معدل نمو الحجم الكلى للقروض الذي ارتفع من نحو ٣٤٨ مليون دولار امريكى في عام ١٩٧٤ الى نحو ١٤ مليار دولار في عام ١٩٧٦ ،

كما يتبين من الجدول (٤ - ١) ، وقد يرجع ذلك الى الارتفاع المتلاحق في اسعار البترول واثره على عوائد الدول العربية البترولية المساهمة في رأس مال الصناديق العربية وحصول هذه الدول على فوائد نقدية من عوائد البترول عقب حرب عام ١٩٧٣ .

ج - الفترة الثالثة ١٩٧٧ - ١٩٨١ :

تميزت هذه الفترة باستقرار كبير في النشاط التمويلي للمؤسسات العربية التمويلية . حيث بدأ نشاط البنك الاسلامي في عام ١٩٧٧ ، وقد اتسمت هذه الفترة باتساع دائرة نشاطها ليشمل معظم الدول العربية فيما عدا مصر بسبب المقاطعة العربية وفقا لقرارات قمة بغداد ، وقد امتدت فترة مقاطعة مصر من ١٩٧٩ الى ١٩٨٥ . كما شملت القروض المقدمة من الصناديق العربية كل من الدول الاسيوية والافريقية ودول امريكا اللاتينية وقبرص ومالطة . وقد تراوحت جملة القروض المقدمة ما بين ٢ مليار دولار في عام ١٩٧٧ ، الى ٢٨ مليار دولار في عام ١٩٨١ . وهنا تجدر الاشارة الى اعتماد قرار التمويل من المؤسسات التمويلية العربية على الاوضاع السياسية فيما بين الدول العربية وليس على الجوانب الاقتصادية لاستثمار تلك الاموال العربية . فقد اتجهت رؤوس الاموال العربية في صورة قروض او مشاركة في استثمارات وروؤس اموال المشروعات الى خارج المنطقة العربية في فترة المقاطعة العربية لمصر ، واستثمرت وتدفعت تلك الاموال الى دول آسيا وافريقيا والى دول اوربا الغربية بسبب عناصر الفئمان والامان لرؤوس الاموال في اوربا الغربية والتأثيرات السياسية لهذه الاموال على دول افريقيا وآسيا . وتقلصت التدفقات المالية العربية الموجهة الى الدول العربية وخاصة مصر بسبب المشكلات السياسية من جهة ، وعدم وجود تكامل اقتصادي فيما بين الدول العربية الغنية (الدول البترولية) والدول العربية الفقيرة (وهي الدول التي تمتلك موارد طبيعية زراعية) الامر الذي ادى الى تفاقم مشكلات الغذاء على مستوى الوطن العربي .

د - الفترة الرابعة ١٩٨٢ - ١٩٨٩ :

توقف نشاط الصندوق العراقي مع نهاية عام ١٩٨٢ كما شهدت هذه الفترة تقلصا كبيرا في

الحجم الكلى لنشاط المؤسسات التمويلية العربية ، حيث انخفض من ٢٨ مليار دولار امريكى فى عام ١٩٨١ الى نحو ٢٦ مليار دولار امريكى فى العام الاول من هذه الفترة (١٩٨٢) ، واستمر الانخفاض المتتالى على مدى السنوات التالية لها . ويجب الاشارة الى أن الصندوق العراقى الذى توقف فى عام ١٩٨٢ لم يعاود نشاطه حتى الان . كما استمر تقلص النشاط التمويلى للصناديق العربية حتى عام ١٩٨٨ ، حيث بلغ نحو ١٥ مليار دولار امريكى ثم عاودت الارتفاع مرة اخرى فى عام ١٩٨٩ ، حيث بلغ الحجم الكلى للنشاط التمويلى نحو ٢٠ مليار دولار كماً هو موضح بالجدول (٤ - ١) . ومن المرجح أن يكون سبب انكماش حجم النشاط التمويلى للصناديق العربية راجعاً الى انخفاض الاسعار العالمية للبترول ، والى الحرب بين العراق وايران ومما ترتب عليها من آثار اقتصادية تمثلت فى ازدياد اعباء الانفاق العسكرى الذى ساهمت فيه معظم دول الخليج المصدرة للبترول ، هذا بالإضافة الى بداية ظهور عجز فى احتياطات الدول العربية البترولية مع بداية فترة الثمانينات ، الامر الذى ادى الى توقف خطط التنمية بهذه الدول واعادة النظر فى التدفقات المالية المخصصة لعمليات التنمية خارج نطاق الدول العربية البترولية .

كما قد يرجع الانخفاض الكبير فى حجم القروض المقدمة من صناديق التمويل العربية بعد عام ١٩٨٢ الى الانكماش الاقتصادى على ساحة التجارة الدولية للبترول وانخفاض إيرادات النفط لدول البترول لانخفاض اسعار البترول فى السوق الدولية ، الامر الذى ترتب عليه تقلص الموارد المالية المتاحة لدى صناديق التمويل العربية ، واعادة النظر فى خطط التنمية لدول الخليج البترولية . وقد انخفضت مساهمة الصندوق السعودى والصندوق الكويتى فى حجم القروض الاجمالية الممنوحة للدول العربية والافريقية على حد سواء ، بينما ارتفعت نسبة مساهمة البنك الاسلامى بشكل كبير ، وهو الذى يقدم قروض للاقطار الاسلامية بالدرجة الاولى ، كما أن نصيب الصندوق العربى قد ارتفع بشكل ملحوظ باعتباره المؤسسة التمويلية القومية العربية فى الوطن العربى .

وجد ير بالملاحظة أنه صاحب فترة ارتفاع الاسعار العالمية للسلع الصناعية والوسيلة ، وفي نفس الوقت انخفاض أسعار المواد الخام المصدر من دول العالم الثالث ومنها الاقطار العربية وصفة خاصة البترول مما ترتب عليه الانخفاض الكبير في التمويل ، مع أن تلك الفترة زادت فيها احتياجات التنمية في الاقطار العربية بشكل كبير مما أثر سلبا على تكلفة التنمية وارتفاع متطلباتها المالية .

وبحلول عامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩ بدأ الانتعاش مرة أخرى في عمليات التمويل فقد بلغ حجم القروض الممنوحة من صناديق التمويل نحو ٣٥٢١ مليون دولار . قدم البنك الاسلامي منها ١٣٠٢ مليون دولار بنسبة ٣٦٩% ، والصندوق العربي ٩٢٩ مليون دولار بنسبة ٢٦٣% ، والصندوق الكويتي ٦١١ مليون دولار بنسبة ١٧٣% . أي أن هذه الصناديق الثلاثة ساهمت بحوالي ٨٠% من اجمالي القروض المقدمة ، وكانت مساهمة باقي صناديق التمويل العربية نحو ١٩% تقريبا . ويلاحظ انخفاض مساهمة الصندوق السعودي وصندوق أبوظبي ومنظمة الاوك بشكل كبير .

وكان البنك الاسلامي خلال الفترة ١٩٨٩/٨٣ من أكثر صناديق التمويل تقدما للقروض تلاه الصندوق الكويتي ثم الصندوق السعودي ثم الصندوق العربي حيث بلغ حجم القروض نحو ٧٢٨٧ و ٥٩٥٤ و ٥٥٦٢ و ٣٨٦٧ مليون دولار لهذه المؤسسات على الترتيب ، وبما نسبته ٧٨% من جملة القروض المقدمة والتي بلغت ٢٨٨٧٠ مليون دولار أمريكي .

جدول (٤-١) تطور حجم النشاط التمويلي للصناديق العربية
خلال الفترة ١٩٧٣/٦٢ - ١٩٨٩ بالمليون دولار أمريكي

السنوات	البنك الاسلامي	صندوق ابو ظبي	صندوق الاويك	الصندوق السعودي	الصندوق العراقي	الصندوق العربي	الصندوق (الكويت)	المصرف العربي	المجموع الكلي
٧٣/٦٢	—	—	—	—	—	—	٣٤٣	—	٣٤٣
١٩٧٤	—	٦٤	—	—	٣٠	١١٥	١٣٩	—	٣٤٨
١٩٧٥	—	٤٤	—	٢٨٣	—	١٩٣	٣٢٧	—	٨٤٨
١٩٧٦	—	١٦٤	٤٣	٤٣٣	١٥	٣٣٢	٣١٩	٧٩	١٣٨٤
١٩٧٧	١١٩	١٣٩	٢٤٣	٧٧٠	٢٦	٣٦٣	٤١١	٧٧	٢١٤٨
١٩٧٨	١٨٩	٢١٦	١٥٥	٥٦٢	١٠١	—	٢٠٠	٦٧	١٤٩٩
١٩٧٩	٤٩٩	١٤٥	٢١٣	٤٤٧	٤٠٦	٧٠	٣٥٤	٢٠	٢١٥٤
١٩٨٠	٤٧٥	١٠١	٢٥١	٣٣٢	٧٤٣	١١٢	٢٦٩	٨١	٢٣٦٣
١٩٨١	٦٤٩	٧٠	٤٠١	٣٤٩	٣٧٣	١٤٨	٧٤١	٧٠	٢٨٠١
١٩٨٢	٥٢٠	٦٦	٣٢٤	٦١١	٣٨	٢٣٣	٧٦٣	٨٠	٢٦٣٤
١٩٨٣	٥٧١	٢٦	٢١٣	٣٧٢	—	٣١٠	٣٩٠	٦٧	١٩٤٩
١٩٨٤	٨٣٧	٢٩	٩٤	٣٥٢	—	٢٨٣	٢٥٣	٦٨	١٩١٥
١٩٨٥	٦٧٢	١٧	٥٢	٣٧٢	—	١٧٦	٢١٤	٧١	١٥٧٤
١٩٨٦	٧٢٥	١٥	٨٨	٢٦٤	—	٣٦١	٣١٨	٦٢	١٨٣٢
١٩٨٧	٧٠٨	—	١٠٢	١٧١	—	٢٤١	٣٠٤	٢٩	١٥٥٥
١٩٨٨	٦٢٥	١٨	١٠٥	٦٤	—	٤٠٣	٢٧٧	٥١	١٥٤٣
١٩٨٩	٦٩٧	٨٦	٩٤	١٨٢	—	٥٢٦	٣٣٤	٦٩	١٩٨٨
المجموع الكلي	٧٢٨٧	١١٩٩	٢٣٧٦	٥٥٦٢	١٧٣٣	٣٨٦٧	٥٩٥٤	٨٩٣	٢٨٨٧٠
%	٢٥٢	٤٢	٨٢	١٩٣	٦٠	١٣٤	٢٠٦	٣١	% ١٠٠

المصدر : الصندوق العربي للنماء الاقتصادي والاجتماعي - العمليات التمويلية
في ٣١/١٢/١٩٨٩ - الكويت ٤ يناير ١٩٩٠ .

٢-٤ - التوزيع الجغرافي لنشاط المؤسسات التمويلية العربية :

قدمت مؤسسات التمويل العربية وما زالت تقدم قروضا الى كل من الدول العربية والدول الاسيوية وبعض الدول الافريقية ودول أمريكا اللاتينية وقبرص ومالطة . ويرجع أن القروض المقدمة لدول غير عربية انما يرجع الى رغبة الدول العربية في تأكيد موقفها السياسي الداعم للقضايا العربية بصفة عامة وقضية فلسطين بصفة خاصة ، وقد اتخذت الدول العربية قرارا بذلك في أحد مؤتمرات القمة العربية . لكن ما يزال الجزء الأكبر من حجم القروض الكلية التي تمنحها مؤسسات التمويل العربية موجهها في المقام الأول الى الدول العربية . فقد بلغ نصيب الدول العربية مجتمعه نحو ١٠٠٪ في الفترة (١٩٦٢ - ١٩٧٣) ، وتراوح من ٩١٪ الى ٥٥٪ من بداية الى نهاية الفترة الثانية (١٩٧٤ - ١٩٧٦) ، واستمر في التناقص من بداية الى نهاية الفترة الثالثة (١٩٧٧ - ١٩٨١) فبلغ في عام ١٩٧٧ نحو ٥٧٪ وبلغ في عام ١٩٨١ نحو ٤٠٪ ، كما تراوح بين ٤٠٪ و ٧٢٪ في الفترة الرابعة (١٩٨٢ - ١٩٨٩) . ويجب الاشارة الى أن مصر لم تتعامل مع السنادات العربية خلال الفترة (١٩٧٩ - ١٩٨٥) . كما يتضح من الجدولين (٢-٤) و (٣-٤) .

وقد بلغت القروض الموجهة الى دول افريقيا نحو ١٧٨٪ من جملة القروض على مدى الفترة ١٩٦٢ وحتى ١٩٨٩ وتراوح بين ٨١٪ الى ١٣١٪ في الفترة (٧٤ - ١٩٧٦) ونحو ٩٦٪ الى ٣٤٪ في الفترة (٧٧ - ١٩٨١) ، كما تراوحت بين ١٠٠٪ الى ٢٩٩٪ في الفترة (١٩٨٢/١٩٨٧) . ويجب الاشارة الى أن الدول الافريقية لم تكن ضمن نشاط مؤسسات التمويل العربية خلال الفترة (٦٢ - ١٩٧٤) وكذلك كل من دول آسيا ودول أمريكا اللاتينية .

وفي نفس الفترات السابقة بلغت القروض الموجهة الى دول آسيا نحو ٨٦٪ الى ٣١٨٪ في الفترة الثانية ، وحوالي ١٧٪ الى ٣٦٩٪ في الفترة الثالثة ، ونحو ١٢٤٪ الى ٣٣٣٪ في الفترة الاخيرة . كما بلغت جملة القروض الموجهة الى دول آسيا نحو ٧ مليارات دولار امريكي كجموع للفترة (٦٢ - ١٩٨٩) او ما يعادل نحو ٢٥٩٪ من جملة الاقراض الخاص بمؤسسات التمويل العربية خلال تلك الفترة والبالغ نحو ٢٨٨ مليار دولار امريكي .

أما أمريكا اللاتينية وقبرص، وما لظله فنصيبها منخفض نسبياً ، ويلاحظ أن الصناديق العربية توجه جانب هام يعادل أكثر من ٢٥ ٪ من قروضها إلى الدول الآسيوية ، وأن حوالي ١٩ ٪ يوجه إلى الدول الأفريقية ، بينما يوجه نحو ٥٥ ٪ لاقطار العربية . وهنا يجب التنويه إلى أن نحو ٤٥ ٪ من القروض توجه لدول غير عربية ، فهل تلك الدول الآسيوية والأفريقية تولي رعاية مناسبة في تعاملها التجاري والاقتصادي لاقطار العربية ، أم أن العملية تسير في اتجاه واحد أي دعم عربي للاقتصاد الأفريقي والاقتصاد الآسيوي دون مساندة ودعم للاقتصادات العربية . وتشير الدلائل إلى أن العملية تسير في اتجاه واحد ، ويمكن القول أن العالم العربي قد فقد موارد مالية على مدار خمسة عشر سنة تقدر بنحو ١٢٥ مليار دولار أمريكي ، كان الاقتصاد العربي أولى وأحق بها حيث أن تلك المواد المالية تعتبر أداة فعالة في أغراض التنمية الاقتصادية العربية .

وإذا كان الهدف سياسياً بالدرجة الأولى ، فإن كثيراً من الاقطار الأفريقية أعادت علاقاتها بإسرائيل ، وكذلك فإن الدول الآسيوية لاتأخذ مواقف سياسية قوية ضد إسرائيل ، ورغم ذلك فإن الدعم الاقتصادي مستمر لهذه الاقطار على الرغم من عدم تأييد تلك الاقطار للقضايا العربية ، فهل يعاد النظر في سياسة صناديق التمويل العربية وتكتفى بدعم الاقطار العربية ؟ سؤال يصعب الإجابة عليه في ظل الظروف الحالية والعلاقات الاقتصادية الدولية المعقدة ، ومع ذلك فمن الجدير التحقيق هذه الغاية أمراً هاماً . فالدول العربية أولى من الدول غير العربية بما يقدم من قروض وتيسيرات مالية وفنية تندرج تحت نشاط صناديق التمويل العربية ، خاصة وأن العالم حالياً يتشكل في صورة كتلات اقتصادية إقليمية يلعب فيها رأس المال والتمويل اللانتميمي دوراً هاماً وفعالاً إلى جانب التجارة الدولية ، ولذا يجب أن تكون حركة رؤوس الأموال في صورة قروض وتسهيلات استثمارية داخل نطاق الوطن العربي ، ويمكن حدوث ذلك في حالة إعادة الثقة فيما بين الأنظمة العربية والتأكيد على المصالح الاقتصادية المشتركة للوطن العربي وليست التوجيهات السياسية الوقتية للنظم العربية .

جدول (٤-٢) توزيع حجم الاقراض الكلى للمؤسسات التمويلية

العربية تبعا للمناطق الجغرافية في الفترة ١٩٦٢ - ١٩٨٩

" بالمليون دولار امريكى "

السنوات	الدول العربية	الدول الافريقية	الدول الاسيوية	دول امريكا اللاتينية	قبرص، ومالطة	المجموع الكلى
١٩٧٣-٦٢	٣٤٣	—	—	—	—	٣٤٣
١٩٧٤	٣١٨	—	٣٠	—	—	٣٤٨
١٩٧٥	٦٢١	٦٩	١٥٨	—	—	٨٤٧
١٩٧٦	٧٦٢	١٨٢	٤٤٠	—	—	١٣٨٤
١٩٧٧	١٢٢٧	٣٥٣	٤٨٨	٧٦	٤	٢١٤٨
١٩٧٨	٨٤٨	٣٤١	٢٥٤	١٤	٣٢	١٤٩٠
١٩٧٩	١٢٤٦	٢٠٦	٦١٦	٨٢	٥	٢١٥٤
١٩٨٠	٩٢٧	٨٠٥	٥٥٩	٦٤	٩	٢٣٦٣
١٩٨١	١١١٤	٥٨٩	١٠٣٣	٦٤	—	٢٨٠١
١٩٨٢	١٠٦٣	٧٨٧	٧٥٧	١٥	١٢	٢٦٣٤
١٩٨٣	٩٥٩	٣٠٠	٦٤٩	٣٣	٨	١٩٤٩
١٩٨٤	١٠١٠	٣٦٤	٥٢١	١١	١٠	١٩١٥
١٩٨٥	٨١٨	٢١٠	٥٢٨	٦	١١	١٥٧٤
١٩٨٦	١١٨٧	١٨٦	٤٤٢	٤	١٤	١٨٣٢
١٩٨٧	٩٠٨	١٦٤	٤٣٤	٩	١١	١٥٥٥
١٩٨٨	٩٤٠	٢٤٨	٣٢٤	٧	٢٥	١٥٤٣
١٩٨٩	١٤٢٨	٣٠٥	٢٤٦	٩٠	—	١٩٨٨
اجمالى	١٥٧١٨	٥١٣٦	٧٤٨١	٣٩٥	١٤٠	٢٨٨٧٠

المصدر : الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى - الكويت

العمليات التمويلية - خلاصة تجميعية - اعداد متفرقة حتى عام ١٩٨٩ .

جدول (٤-٣) التوزيع النسبي لحجم الاقراض الكلى لمؤسسات التمويل العربية تبعاً للمناطق الجغرافية في الفترة من ١٩٦٢-١٩٨٩
(نسبة مئوية %)

السنوات	الدول العربية	الدول الأفريقية	الدول الآسيوية	دول أمريكا اللاتينية	قبرس ومالطة	مجموع كلى
١٩٦٢-٧٣	١٠٠	—	—	—	—	١٠٠
١٩٧٤	٩١ر٤	—	٨ر٦	—	—	١٠٠
١٩٧٥	٧٣ر٣	٨ر١	١٨ر٦	—	—	١٠٠
١٩٧٦	٥٥ر١	١٣ر١	٣١ر٨	—	—	١٠٠
١٩٧٧	٥٧ر١	١٦ر٤	٢٣ر٠	٣ر٥	٠ر٢	١٠٠
١٩٧٨	٥٦ر٩	٢٢ر٩	١٧ر٠	١ر١	٢ر١	١٠٠
١٩٧٩	٥٧ر٨	٩ر٦	٢٨ر٦	٣ر٨	٠ر٢	١٠٠
١٩٨٠	٣٩ر٢	٣٤ر١	٢٣ر٧	٢ر٧	٠ر٣	١٠٠
١٩٨١	٣٩ر٨	٢١ر٠	٣٦ر٩	٢ر٣	—	١٠٠
١٩٨٢	٤٠ر٤	٢٩ر٩	٢٨ر٧	٠ر٦	٠ر٥	١٠٠
١٩٨٣	٤٩ر٢	١٥ر٤	٣٣ر٣	١ر٧	٠ر٤	١٠٠
١٩٨٤	٥٢ر٧	١٩	٢٧ر٢	٠ر٦	٠ر٥	١٠٠
١٩٨٥	٥٢ر٠	١٣ر٣	٣٣ر٥	٠ر٥	٠ر٧	١٠٠
١٩٨٦	٦٤ر٨	١٠ر١	٢٤ر١	٠ر٢	٠ر٨	١٠٠
١٩٨٧	٥٨ر٤	١٢ر٥	٢٧ر٩	٠ر٦	٠ر٧	١٠٠
١٩٨٨	٦٠ر٩	١٦ر١	٢١ر٠	٠ر٥	١ر٦	١٠٠
١٩٨٩	٧١ر٨	١٥ر٣	١٦ر٤	٠ر٥	—	١٠٠
جملة	٥٤ر٥	١٧ر٨	٢٥ر٩	١ر٤	٠ر٤	١٠٠

المصدر : حسيب بناء على بيانات الجدول (٤-٢) .

٤ - ٣ - التوزيع القطاعي للنشاط التمويلي للصناديق العربية :

تقوم صناديق ومؤسسات التمويل العربية بتوجيه قروضها الى كافة الانشطة الاقتصادية تقريبا ، ومع ذلك فقد تختلف الاهمية النسبية من قطاع لآخر . فعلى مدار الفترة من ١٩٧٣/٦٢ الى نهاية عام ١٩٨٩ احتل قطاع الطاقة والكهرباء المرتبة الاولى حيث وجهت اليه نحو ٨٠٤١ مليون دولار امريكى ، أى بنسبة نحو ٢٧.٩٪ من جملة القروض التى قدمتها الصناديق العربية .

وجاء قطاع النقل والمواصلات فى المرتبة الثانية حيث خصص له نحو ٦٣٥٧.٩ مليون دولار امريكى ، أى بنسبة ٣٢٪ من جملة قروض الصناديق العربية ، ثم قطاع الزراعة والثروة الحيوانية حيث خصص له نحو ٥١٨٩.٧ مليون دولار امريكى ، أى بنسبة ١٨٪ فقط ، ثم قطاع الصناعة والتعدين ، حيث خصص له نحو ٥٠٢٦ مليون دولار ، أى بنسبة ١٧.٤٪ ، ثم قطاع المياه والمجارى الذى خصص له ١٥٥٤.٣ مليون دولار ، أى بنسبة ٥.٤٪ ، والقطاعات والانشطة الاخرى (*) والتى بلغ نسبة ما وجه اليها نحو ٩.٣٪ من جهة القروض للصناديق العربية كما هو مبين فى الجدول رقم (٤ - ٤) .

وبالنظر التحليلية للتوزيع القطاعي للقروض المقدمة من صناديق التمويل العربية يتضح أن قطاع الزراعة والثروة الحيوانية يأتى فى المرتبة الثالثة وقطاع الصناعة والتعدين يأتى فى المرتبة الرابعة ، أى أن أهم قطاعين انتاجيين لا يأتيان فى المقدمة ، بينما قطاع الطاقة والكهرباء يأتى فى المقدمة ويليه قطاع النقل والمواصلات ، وهذا يعنى عدم إعطاء قطاعي الزراعة والصناعة الرعاية التى تتناسب مع اهميتهما ، فالاقتصاد يجب أن يعتمد على القطاعات السلمية والانتاجية وخاصة الزراعة بالدرجة الاولى ، كما أن التنمية تتطلب الاسراع بمعدلات نمو هذا القطاع .

لذلك فإن الامر يستدعى إعادة النظر فى حجم القروض الموجهة للقطاع الزراعى ، وأن قطاع الزراعة والثروة الحيوانية يتطلب مزيدا من الاهتمام وأعطاء الدعم المناسبة لجهود التنمية والتطوير حتى يستطيع مواجهة طلب الغذاء المتزايد للسكان العرب ، وحتى ينخفض حجم الاستيراد من الخارج مما يخفف الضغط على موازين المدفوعات العربية ويخرج العرب من دائرة التهديد بنقص الغذاء ونقص الامداد العالمية منه ، وتجنب الارتفاعات المفاجئة لاسعار الغذاء فى الاسواق الدولية .

(*) تشمل الصحة والتعليم والتدريب والسكان والسياحة ودعم ميزان المدفوعات .

ويشير التوزيع السنوي لحجم التمويل حسب مؤسسات التنمية الى أن البنك الاسلامي (الذي بدأ نشاطه عام ١٩٧٦) يعتبر أكبر مؤسسة تنمية قدمت قروضا ، حيث بلغ حجم قروضها ٢٢٨٦٦٨ مليون دولار في نهاية ١٩٨٩ بنسبة ٢٥٢٪ من جملة ما قدمته المؤسسات وصناديق التنمية العربية .

ويلى البنك الاسلامي الصندوق الكويتي حيث قدم نحو ٥٩٥٣٩ مليون دولار بنسبة ٢٠٦٪ يليه الصندوق السعودي حيث قدم نحو ٥٥٦٢٤ مليون دولار بنسبة ١٩٣٪ ويأتي في الترتيب الرابع الصندوق العربي بحوالي ٣٨٦٦٧ مليون دولار بنسبة ١٣٤٪ ثم في الترتيب الخامس صندوق الازك حيث بلغت قيمة ما قدمه نحو ٢٣٧٥٥ مليون دولار بنسبة ٨٢٪ من جملة القروض المقدمة من مؤسسات التمويل العربية ، ثم الصندوق المراقى بنحو ١٧٢٣ مليون دولار بنسبة ٦٪ ثم صندوق أبو ظبي بنحو ١١٩٨٦ مليون دولار بنسبة ٤٢٪ وأخيرا المصرف العربي بنحو ٨٩٢٦ مليون دولار بنسبة ٣١٪ .

وفيما يتعلق بالتوزيع القطاعي للعمليات التمويلية حسب المؤسسات المانحة حتى نهاية ١٩٨٩ فتوضع المؤشرات الى اختلاف حجم القروض الموجهة من مؤسسات التمويل وأهميتها من مؤسسة لاخرى ، وتختلف أيضا هذه المؤسسات من حيث القطاعات التي توجه لها دعمها العالي فيلاحظ خلال الفترة (١٩٧٣/٦٢ - ١٩٨٩) ما يلي :

- بلغ حجم القروض التي قدمها البنك الاسلامي للتنمية نحو ٢٢٨٦٧٧ مليون دولار امريكي موزعة على القطاعات الاقتصادية الرئيسية ، حيث كان المخصص للطاقة والكهرباء نحو ٤٥٨٪ والصناعة نحو ٣٤١٪ والزراعة والثروة الحيوانية نحو ٩٨٪ النقل والمواصلات نحو ٥٢٪ والمياه والمجاري ١٧٪ ونحو ٣٣٪ من اجمالي القروض المتاحة من البنك لانشطة أخرى .

- أما صندوق أبو ظبي فقد بلغ حجم القروض التي قدمها ١٩٨٦٦ مليون دولار امريكي موزعة على القطاعات الاقتصادية حيث خصص لقطاع النقل والمواصلات نحو ١٥٢٪ والطاقة والكهرباء نحو ٣٣٪ والمياه والمجاري نحو ٤٣٪ والزراعة والثروة الحيوانية نحو ١٦٩٪ والصناعة والتعدين ٢٧٨٪ ونحو ٢٨٪ من اجمالي القروض المتاحة من الصندوق للانشطة الاخرى .

- بلغ حجم التمويل المتاح من صندوق الاوك نحو ٢٣٢٥ مليون دولار امريكى ، وخصص منها نحو ١٣ % للنقل والمواصلات ، ٢٥ % للطاقة (الكهرباء فقط وغاز) ، ٢٤ % للمياه والمجارى ، ١٠ % للزراعة والثروة الحيوانية ، ٨ % للصناعة والتعدين ، فى حين وجهت للانشطة الاخرى نحو ٣٩ % من اجمالى حجم التمويل المتاح من الصندوق .
 - وقد بلغ حجم التمويل الذى قدمه الصندوق السعودى نحو ٥٥٦٢٤ مليون دولار امريكى موزعة على القطاعات الاقتصادية ، حيث خصص للنقل والمواصلات نحو ٣٨ % وللطاقة نحو ١٨ % ، والمياه والمجارى ٦٩ % ، وللزراعة والثروة الحيوانية نحو ٢١ % وللصناعة والتعدين ٦ % ، ونحو ٨ % من اجمالى القروض التمويلية المتاحة من الصندوق للانشطة الاخرى .
 - فى حين بلغ حجم قروض الصندوق العراقى نحو ١٧٣٣ مليون دولار امريكى خصص للنقل والمواصلات منها نحو ١٢ % وللطاقة ٢٢ % ، وللزراعة والثروة الحيوانية ١٦ % وللصناعة والتعدين ١٠ % ، وللانشطة الاخرى ٥٠ % من اجمالى التمويل المتاح من الصندوق .
 - أما قروض الصندوق العربى فقد بلغت نحو ٣٨٦٦٧ مليون دولار موزعة بين النقل والمواصلات ٢٣ % ، الطاقة ٢٤ % ، المياه والمجارى ١٢ % ، الزراعة والثروة الحيوانية ٢٧ % ، الصناعة والتعدين ١٠ % ، والانشطة الاخرى نحو ٢١ % .
 - وقد قدم الصندوق الكويتى ما قيمته نحو ٥٩٥٣٩ مليون دولار امريكى قروضا للتنمية موزعة على القطاعات والانشطة الاقتصادية ، حيث خصص للنقل والمواصلات ٣٠ % ، للطاقة ٢٥ % ، والمياه والمجارى ٦٧ % ، وللزراعة والثروة الحيوانية ٢٠ % ، للصناعة والتعدين ١٦ % ، من اجمالى القروض المتاحة من الصندوق .
 - فى حين قدم المصرف العربى ما قيمته نحو ٨٦٢٦ مليون دولار امريكى قروضا تمويلية موزعة على الانشطة الاقتصادية بنسبة ٤٥ % للنقل والمواصلات ، ١٠ % للطاقة ، ٤٦ % للمياه والمجارى ، ٢٤ % للزراعة والثروة الحيوانية ونحو ١١ % للصناعة والتعدين ، والانشطة الاخرى نحو ٣٤ % من اجمالى القروض المتاحة من المصرف العربى .
- ويتضح من العرض السابق ان أكثر المؤسسات اعتمادا بقطاع الزراعة والثروة الحيوانية هى الصندوق العربى والمصرف العربى والصندوق السعودى والصندوق الكويتى ، حيث قدمت هذه المؤسسات التمويلية أكثر من ٢٠ % من قروضها للنشاط الزراعى ، أما باقى مؤسسات التمويل فلا تعطى نفس الاهمية للقطاع الزراعى وخاصة البنك الاسلامى (الذى خصص نحو ٩٨ % فقط) للزراعة

وصندوق الاويك الذي خصص نحو ١٠.٤٪ فقط للزراعة والثروة الحيوانية •

كما يلاحظ أن هذه القروض المخصصة من مؤسسات التمويل العربية لا توجه للدول العربية فقط وإنما توزع هذه القروض بين الدول العربية والدول الأخرى غير العربية في افريقيا وآسيا. الأمر الذي يشير الى أن جهود هذه المنظمات والمؤسسات التمويلية العربية موزعة بين الدول العربية (الأولى بالرعاية والتمويل اللازم للتنمية) والدول الافريقية والاسيوية التي توجه اليها القروض والتسهيلات الائتمانية لأغراض تخدم سياسة الدول المانحة لهذه القروض فيما يتعلق بالقضايا العربية ، وهذا يدل على أن تخصيص هذه القروض وسياسات الاقراض لمؤسسات التمويل العربية تأخذ في اعتبارها البعد السياسي كمرتبة أولى ثم يأتي بعد ذلك البعد الاقتصادي للقروض المتاحة من هذه المؤسسات في المرتبة التالية من الأهمية •

ويشير توزيع القروض المتاحة من مؤسسات التمويل العربية للدول العربية المستفيدة من هذه القروض الى أن الاردن هي الدولة العربية التي نالت أكبر حجم من قروض مؤسسات التمويل العربية يليها المغرب ثم تونس ثم الجزائر ثم اليمن الشمالي (الجمهورية اليمنية) فالسودان ومصر وموريتانيا فاليمن الجنوبي •

ولقد نال كل من الاردن والمغرب والجزائر وتونس نحو ٦٨٥٦٦ مليون دولار امريكى ، أى بنسبة ٤٣.٦٪ من جملة القروض التي حصلت عليها الدول العربية - كذلك يتضح أن دول المغرب العربى نالها الجانب الأكبر من عمليات التمويل التي قامت بها مؤسسات التمويل العربية حيث بلغت نحو ٥٩١٢٢ مليون دولار امريكى ، أى بنسبة ٢٧.٦٪ من اجمالي عمليات التمويل المتقى وجهت للاقطار العربية - كذلك فإن حصة الجمهورية اليمنية (اليمن الشمالي واليمن الجنوبي) ترتفع الى نحو ٧.٧٪ من جملة القروض التي وجهت للمنطقة العربية ويتضح أيضا أن فلسطين أقل الدول العربية استفادة من النشاط التمويلي لمؤسسات التمويل العربية يليها لبنان •

كذلك فإن بعض الدول البترولية أخذت قروضا كبيرة من مؤسسات التمويل العربية بلغت في مجملتها نحو ٣٠٩٠ مليون دولار امريكى وجهت الى كل من الامارات ، والبحرين ، الجزائر ، العراق ، عُمان

وليساً وهذه القروض تعادل نحو ١٩٧ ٪ من جملة النشاط التمويلي لتلك المؤسسات والموجه
للدول العربية .

كذلك فإن نصيب الدول العربية مما وجهته صناديق ومؤسسات التمويل لهذه
الدول بلغ ١٢٣ ٪ لـلاردن ١١٦ ٪ للمغرب ١٠٥ ٪ لتونس ٩٣ ٪ للجزائر ٨٦ ٪ لليمن
الشمالي ٨٥ ٪ لجمهورية السودان ٥٦ ٪ لليمن الجنوبي ٥٥ ٪ لموريتانيا ٥٤ ٪ لسوريا .
٤١ ٪ لعُمان والباقي اقل من ٤ ٪ ، بينما كان نصيب مصر من هذه المؤسسات نحو ٧٩ ٪ فقط
من جملة القروض الممنوحة .

جدول : (٤ -) التوزيع القطاعي للمنتج مبر وجنوبية البلدان المستفيد من ميسات التحويل العربية
حتى ١٩٨٩/١٢/٣١ (باللمون دولار امريكي)

التوزيع النسبي	المجموع الكلي	فرد	دول امريكا اللاتينية	الدول الاسيوية	الدول الافريقية	الدول العربية	المنتج
% ٢٢	٦٣٥٧,٩	٧٣,٨	٣٤,٨	١٣٥٨,٣	١٧٧٥	٣١١٥,٩	النقل والاتصالات
% ٢٧,٩	٨٠٤١,٣	١٠,٨	١٠,١	٣١٦٣,٣	٨٣٧,٣	٣٩٢٩,٨	الطاقة والكهرباء
% ٥,٤	١٥٥٤,٣	٤٢,٢	١٨,٩	١١٦,٤	٢٨٢,٦	١٠٩٤,٣	البناء والتجارة
% ١٨	٥١٨٩,٢	١٣,٦	٣٢,٧	١١٣١,٦	١٠٦٠,٣	٢٩٤١,٤	الزراعة والثروة الحيوانية
% ٥,٣	٢٧٠٠,٥	-	٥٠	١٢٦٧,٣	٤٩٦	٣٢١٢,٦	الصناعة والتجهيز
% ١٧,٤	٥٠٤٦	-	١٥٧,٢	٤٤٣,٩	٧٢٤,٥	١٣٧٤,٨	اخرى (*)
١٠٠	٢٨٨٦٩,٥	١٤٠,٤	٣٩٤,٧	٧٤٨٠,٩	٥١٣٥,٧	١٥٧١٨	المجموع الكلي
	١٠٠	٠,٤	١,٤	٢٥,٩	١٧,٨	٥٤,٥	

* تشمل الصحة والتعليم والتدريب والسكان والسياحة ودعم ميزان المدفوعات .
المصدر : الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ه الكويت - خلاصة تجميعية - ١٩٨٩

٤-٤ - حجم القروض الموجهة لمصر من مؤسسات التمويل العربية ونصيب قطاع الزراعة منها :

بلغ إجمالي حجم القروض الموجهة لمصر من مؤسسات التمويل العربية نحو ١٢٤١.٢ مليون دولار أمريكي حتى نهاية الفترة (١٩٦٢ - ١٩٨٩) ، ويتوزع تلك القروض على الفترات الأربع عشرة التي شهدت تطور الحجم الكلي للاقراض من صناديق التمويل العربية فانه يتبين أن نصيب مصر في الفترة ١٩٧٣/٦٢ قد بلغ ٥٣ مليون دولار ، بينما حصلت مصر على قروض بلغت ٥٢٢ مليون دولار في الفترة الثانية (٧٤ - ١٩٧٦) ، ولم تحصل مصر في الفترة التالية (٧٧ - ١٩٨١) إلا على ١٨٩ مليون دولار منهم ١٦٧ مليون دولار في عام ١٩٧٧ و ٢٢ مليون دولار في ١٩٧٨ ، ويجب الإشارة الى أن مؤسسات التمويل العربية توقفت عن التعامل مع مصر على مدى السنوات من ١٩٧٩ حتى عام ١٩٨٥ كنتيجة مباشرة للاتفاقيات التي تمت بين كل من مصر وإسرائيل في ذلك الوقت . ومن ثم انخفض نصيب مصر من قروض الصناديق العربية الى أدنى مستوى له وهو ٣.٥ % من جملة القروض المقدمة للدول العربية ، والى ١.٧ % من إجمالي القروض خلال الفترة (٧٧ - ١٩٨١) على النحو المبين بالجدول (٤ - ٥) ، ويجب الإشارة الى أن مصر حصلت على أعلى مستوى من القروض بلغ نحو ٣١ % من القروض المقدمة لكافة الدول العربية في الفترة (٧٤ - ١٩٧٦) وهي الفترة التي أعقبت حرب ١٩٧٣ مع إسرائيل وشهدت ارتفاعا كبيرا في الاسعار العالمية للبترول .

ويتتبع الحجم الكلي للقروض الموجهة لمصر من مؤسسات التمويل العربية حتى نهاية عام ١٩٨٩ والذي بلغ نحو ١٢٤١ مليون دولار ، فانه يتبين أن نصيب قطاع الزراعة منها قد بلغ نحو ١٢٥ مليون دولار أمريكي ، أي بنسبة نحو ١٠.١ % فقط من إجمالي حجم التمويل المتاح من المؤسسات العربية ، في حين بلغ نصيب قطاع الصناعة والتعدين ٢٨٨ مليون دولار بنسبة ٢٣.٢ % والنقل والمواصلات ٣٧٣.٧ مليون دولار بنسبة ٣٠.١ % والطاقة والكهرباء ٣٧٣.١ مليون دولار بنسبة ٣٠ % والمياه والمجاري ٦٢.١ مليون دولار بنسبة ٥.٥ % والأنشطة الأخرى نالها نحو ١٩ مليون دولار بنسبة ١.٥ % ، كما هو مبين في الجدول رقم (٤ - ٦) .

ويتضح لنا أن ترتيب القطاعات حسب نصيبها من قروض صندوق التمويل تنازليا كما يلي :

النقل والمواصلات ، الطاقة والكهرباء ، الصناعة والتعدين ، الزراعة والثروة الحيوانية ثم المياه والمجارى ثم الأنشطة الأخرى كالصحة والتعليم والسكان والتدريب والسياحة . والذي يشير الانتباه أن قطاع الزراعة يأتي في المرتبة الرابعة وأن نصيبه على مدى أكثر من خمسة وعشرين سنة لم يتجاوز ١٢.٥٣ مليون دولار أمريكي ، الأمر الذي لا يستطيع معه أي نشاط تنموي الوفاء بأهدافه في ضوء الأعباء الملغاة على القطاع الزراعي من حيث توفير الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي العربي وخاصة بالنسبة للقطاع الزراعي المصري . وعليه فإنه يمكن القول أن حصة قطاع الزراعة في مصر من النشاط التمويلي للصندوق العربية لا تكاد تذكر . وهذه الحصة لا تتجاوز نحو ٤.٢ % من جملة القروض الموجهة لقطاع الزراعة في الاقطار العربية ، وحوالي ٢.٤ % من جملة القروض الموجهة لقطاع الزراعة في الاقطار المستفيدة من نشاط صندوق ومؤسسات التمويل العربية كافة .

جدول (٤ - ٥) حجم القروض الموجهة لمصر مقارنة بالدول العربية
والحجم الكلي للاقتراض من مؤسسات التمويل العربية *

(مليون دولار أمريكي)

الفترة	مصر			جملة الدول العربية		اجمالي القروض
	مليون دولار	من جملة الدول العربية	من اجمالي القروض	مليون دولار	من اجمالي القروض	
٦٢ - ١٩٧٣	٥٣	١٥ر٥	١٥ر٥	٣٤٣	١٠٠	٣٤٣
٧٤ - ١٩٧٦	٥٢٢	٣٠ر٧	٢٠ر٢	١٧٠١	٦٦	٢٥٧٩
٧٧ - ١٩٨١	١٨٩	٣ر٥	١ر٧	٥٣٦٢	٤٩	١٠٩٥٦
٨٢ - ١٩٨٩	٤٧٩	٥ر٨	٣ر٢	٨٣١٣	٥٥ر٥	١٤٩٦٠
المجموع الكلي	١٢٤١	٧ر٩	٤ر٣	١٥٧١٩	٥٤ر٥	٢٨٨٧٠

* توجد فروق احصائية مقبولة ترجع الى التقريب .

المصدر : حسب بناء على بيانات الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي .

نشرة سنوية ، اعداد متفرقة ، الكويت ١٩٨٥ - ١٩٩٠ .

جدول (٤ - ٦) التوزيع القطاعي لحجم القروض الموجهة الى مصر
من مؤسسات التمويل العربية حتى عام ١٩٨٩ .

النشاط الفروق ونسبتها	النقل والاتصالات	الطاقة والكهرباء	المياه والمجاري	الزراعة والثروة الحيوانية	الصناعة والتعدين	الانشطة الاخرى (*)	المجموع الكلي
مليون دولار	٣٧٣ر٧	٣٧٣ر١	٦٢ر١	١٢٥ر٣	٢٨٨	١٩	١٢٤١
التوزيع النسبي	٣٠ر١	٣٠ر١	٥ر٠	١٠ر١	٢٣ر٢	١ر٥	١٠٠

(*) تشمل أنشطة الصحة والتعليم والتدريب والاسكان والسياحة ودعم ميزان المدفوعات .

المصدر : حسب بناء على بيانات الصندوق العربي للأمناء الاقتصادي والاجتماعي
نشرة سنوية ، أعداد متفرقة ، الكويت ١٩٨٥ - ١٩٩٠ .

الفصل الخامس : مناخ الاستثمار في المنطقة العربية :

يتأرجح مناخ الاستثمار في المنطقة العربية بين التحسن النسبي والتدهور الواضح وفقاً للمناخ السياسي فيما بين الدول العربية بعضها البعض ، حيث أن العلاقات الاقتصادية العربية تتوقف وتتأثر بالعلاقات السياسية والوفاق المائد بين حكومات الدول العربية ، ولا يمكن التنبؤ بمناخ الاستثمار إلا باستقرار العلاقات الاقتصادية فيما بين الدول العربية في ضوء الوضع السياسي الراهن ، حيث تعكس المشكلات السياسية آثارها سلباً أو إيجاباً على العلاقات الاقتصادية وبالتالي مناخ الاستثمار وتحرك رؤوس الأموال والتجارة البينية العربية .

وفيما يلي [ستعرض] للمناخ العام للاستثمار في الدول العربية بصفة عامة وفي مصر بصفة خاصة .

٥ - ١ مناخ الاستثمار في الدول العربية :

تشير التقارير الدورية الخاصة بمناخ الاستثمار بالمنطقة العربية في حقبة الثمانينات إلى حدوث شواهد كثيرة أدت إما سلباً أو إيجاباً على التوسع أو الانكماش في حجم الاستثمارات الممتدة على كافة الدول العربية سواءً أكانت رؤوس أموال عربية أو غير عربية (١٢) .

ففي بداية حقبة الثمانينات كان الاقتصاد العالمي يعاني من ركود بسبب المتغيرات الدولية على أسعار المواد الخام وخاصة البترول ، حيث إنخفضت أسعاره الدولية وتقلص حجم الموارد المالية للدول النفطية العربية وترتب على ذلك إنكماش حجم الاستثمارات بسبب تقلص الفروض الرأسمالية من الدول العربية البترولية في المنطقة العربية ، كما أن الحرب العراقية الإيرانية كانت من ضمن العوامل التي ساعدت في هروب الأموال والاستثمارات من منطقة الخليج العربي ، هذا إلى جانب أزمة سوق المناخ التي شهدت الكويت فصولها وأدت في حجم المعروض من الأموال وحجم الودائع بالجهاز المصرفي وكادت تفقد الثقة في حركة التجارة بدول الخليج العربي — وقد كانت للظواهر السياسية دورها في عزوف كثير من رؤوس الأموال الخاصة والأفراد عن المشاركة في الحياة الاقتصادية

بالمنطقة العربية ، حيث لم تصل الدول العربية الى حد أدنى من الاتفاقي خاصة في غياب مصر عن مسرح الأحداث الاقتصادية بسبب المناطق العربية لها ، ولو أنها لم تغب ولو لحظتها عن مسرح الأحداث السياسية .

وقد ظهر بعد منتصف الثمانينات بعض المستجدات والتطورات الايجابية على الساحة العربية من الناحيتين السياسية والاقتصادية بسبب ما شهدته المنطقة العربية من التقارب الواضح بين الدول العربية وعودة مصر الى جامعة الدول العربية ومؤسساتها المختلفة والتي أدت الى عودة النشاط الاقتصادي العربي الى الانتعاش ، وهذا الى جانب ما أظهرته الأحداث الاخيرة في نهاية عام ١٩٨٩ فيما يتعلق بالتقارب بين الشرق والغرب على الساحة الدولية ، والتحويلات السريعة وغير المتوقعة لدول شرق أوروبا وتغير نظمها واتجاهاتها السياسية والاقتصادية نحو اقتصاديات السوق الحرة . وقد كانت هذه الأحداث نهاية للحرب الباردة بين الشرق والغرب والتي استمرت منذ الحرب العالمية الثانية ، وقد أدت هذه التطورات والأحداث الى إعادة الانتعاش للأسواق العالمية ومنها دول المنطقة العربية بالرغم من الترقب المشرب بالحذر من أثر هذه التغيرات الاقتصادية والسياسية على المعونات وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية (خاصة من أمريكا وأوروبا الغربية واليابان) على الدول العربية غير البترولية . وقد كان للإنجازات التي تمت في أوروبا الغربية فيما يتعلق بإتمام اتخاذ الخطوات النهائية لإقامة أوروبا الموحدة عام ١٩٩٢ ، أثره البالغ أيضا على مناخ الاستثمار بالمنطقة العربية وخاصة دول المغرب العربي ، الأمر الذي أدى الى قيام اتحاد دول المغرب العربي لمواجهة التكتل الاقتصادي والتكامل لدول السوق الأوروبية فيما يتعلق بتدفق رؤوس الأموال والعمالة العربية بدول السوق والتجارة الدولية فيما بين دول السوق ودول المغرب العربي .

وقد تأثرت دول المشرق العربي أيضا وباقي الدول العربية بقرب قيام السوق الأوروبية الموحدة ، حيث أن تعاملات الدول العربية مع هذا السوق تعتبر ذات أهمية قصوى وتؤثر على اقتصادياتها وتجارتها الخارجية وخاصة البترول وتحرك رؤوس الأموال والمعونات الغذائية والمساعدات المالية .

وقد بدأ الاتجاه في الدول العربية ، نتيجة لهذه المستجدات والتطورات على الساحة الدولية ، نحو التحرك لتحقيق قدر من التقارب العربي ولضمان حد أدنى من التفاهم فيما بين تلك الدول للأوضاع السياسية والاقتصادية في حقبة التسعينات ، وكذلك لمسايرة التطورات السياسية والاقتصادية السريعة والمتلاحقة على الساحة الدولية ، فظهرت بعض التكتلات الإقليمية العربية كاتحاد دول المغرب العربي ومجلس التعاون العربي والتي أنشأت في عام ١٩٨٩ بالإضافة إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية والذي أنتى ، منذ بداية الثمانينات .

وحققت التجارة البينية العربية إتجاها إيجابيا ملحوظا بعودة مصر إلى عضويتها بالجامعة العربية ، كما كان هناك إتجاها إيجابيا فيما يتعلق بإعادة النظر في المنظمات العربية المتخصصة من حيث دمج بعضها وإلغاء عدد منها على ضوء القرارات السابقة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي والتي تستهدف فعالية تلك المنظمات في تدعيم التعاون العربي المشترك وقيام تكتل عربي قادر سياسيا واقتصاديا على مواجهة التكتلات الدولية من جهة ، ويأخذ في الاعتبار ما يدور حاليا من إعادة صياغة النظام الاقتصادي العالمي في ضوء المتغيرات على الساحتين السياسية والاقتصادية من جهة أخرى .

وقد شهدت نهاية الثمانينيات تطورا في حجم التدفقات الاستثمارية ، حيث كان هناك زيادة في حجم الاستثمارات العربية الخاصة فيما بين الدول العربية عام ١٩٨٩ بنحو ١١٢٪ مقارنة بعام ١٩٨٨ ، هذا على الرغم من الهدوء الذي يشوبه الحذر فيما يتعلق بتوسيع عمليات التدفق الرأسمالي بين تلك الدول وخاصة التدفقات الاستثمارية من الدول النفطية (ذات الفوائض المالية النقدية) والدول غير النفطية (ذات العجز الدائم في موازين مدفوعاتها) ، وذلك لأسباب عديدة من أهمها : عدم الاستقرار السياسي أو الاقتصادي في كثير من الدول العربية ، باستثناء مصر والتي حققت قدرا كبيرا من الاستقرار ساهم في جذب رؤوس الأموال الخاصة للأفراد العرب وكذلك انخفاض معدل القاعدة للودائع الرأسمالية أو العائد على رؤوس الأموال للمشروعات الائتمانية في ضوء ارتفاع معدل انخفاض معدل التضخم وعدم امكانية السيطرة عليه .

وتشير التقارير الى أن جملة الاستثمارات العربية الوافدة والتي تم الترخيص بها خلال عام ١٩٨٩ بلغت نحو ٢٥٩ مليون دولار أمريكي بالمقارنة بنحو ٢٣٢ مليون دولار أمريكي فى عام ١٩٨٨^(١٢) . وقد تدفقت تلك الأموال على ثلاث عشرة دولة عربية ، كما كان نصيب القطاع الزراعى منها نحو ٨,٢ ٪ فقط بينما بلغ نصيب القطاع الصناعى نحو ٣٣ ٪ ، ونصيب القطاع المالى والمصرفى نحو ٢٩ ٪ ، وقطاع التجارة والمقاولات والخدمات نحو ١٦ ٪ ، والقطاع السياحى والعقارى نحو ١٤ ٪ ، كما هو موضح بالجدول رقم (٥ - ١) ، بالجدول رقم (٥ - ٢) .

ويتضح من الجدول أن معدل الزيادة السنوية فى حجم الاستثمارات العربية المرخص بها فى عام ١٩٨٩ تبلغ نحو ١١,٢ ٪ بالمقارنة بعام ١٩٨٨ ، كما أن نصيب القطاع الزراعى (الزراعة والثروة الحيوانية والصيد البحرى) قد ارتفع من نحو ٨ ٪ فى عام ١٩٨٨ الى نحو ١٤,٣ ٪ فى عام ١٩٨٩ . ويتضح أيضا أن نصيب مصر من الاستثمارات العربية قد ارتفع من نحو ٥١,٨ مليون دولار أمريكى فى عام ١٩٨٨ الى نحو ٧٧,٨ مليون دولار أمريكى فى عام ١٩٨٩ وهو العام الثانى لرجوع مصر الى مؤسسات وهيئات جامعة الدول العربية بعد إنتهاء المقاطعة ، الأمر الذى يشير الى إستقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية بمصر وقد ارتفعت نسبة الاستثمارات العربية التى وجهت الى الاقتصاد المصرى من نحو ٢٢,٣ ٪ من إجمالى الاستثمارات العربية المرخص بها فى عام ١٩٨٨ الى نحو ٣٠,١ ٪ من إجمالى الاستثمارات العربية المرخص بها فى عام ١٩٨٩ ، ويعتبر هذا مؤشراً إيجابياً لأنجاشات تدفق الاستثمارات العربية على الاقتصاد المصرى بسبب تحسُّن رؤوس الأموال العربية من مناطق التوتر الى مناطق الإستقرار بالمنطقة العربية . ويعتبر من نتائج الاستثمار الماعد حالياً فى مصر من أهم العوامل التى ساهمت فى تدفق رؤوس الأموال العربية الى جانب مخرات المصريين العاملين بالخارج ، وأن مزيداً من هذا الإستقرار السياسى والاقتصادى الى جانب تسميق الديفراطية ، سوف يساعد على جذب المزيد من رؤوس الأموال وتنشيط حركة الودائع العربية ، الأمر الذى سوف يؤدى الى نشاط القطاع المصرفى وتوفير الموارد المالية اللازمة لعمليات التنمية فى مصر وخاصة القطاع الزراعى وعمليات استصلاح الاراضى التى تسعى الدولة الى مشاركتها . القطاع الحاسى العربى والمصرى فيها بكافة السبل وتضع كافة التسهيلات فى سبيل تحقيق هذا الهدف .

وتشير نتائج الاستبيان التي قامت به المؤسسة العربية لضمان الاستثمار فيما يتعلق
بمناخ الاستثمار في الدول العربية^(١٢) إلى تأكيد رجال الأعمال والمستثمرين العرب على تحسين
المناخ العام للاستثمار خلال عام ١٩٨٩ في ست دول عربية منها جمهورية مصر العربية،
بينما تدهور مناخ الاستثمار في ست دول عربية أخرى، وظل على ما هو عليه في باقي الدول
العربية.

مما لا شك فيه أن مناخ الاستثمار في الوطن العربي يتأثر ليس فقط بالأحداث والتطورات -
السياسية والاقتصادية على الساحة العربية، وإنما يتأثر أيضا بما يدور على الساحة الدولية،
وقد أشرنا فيما سبق إلى التطورات الدولية التي حدثت في نهاية عام ١٩٨٩ فيما يتعلق بالتفارب
بين الشرق والغرب، وكذلك توقع قيام أوروبا الموحدة عام ١٩٩٢، وقيام ألمانيا الموحدة مع نهاية
هذا العام ١٩٩٠، وأثر ذلك كله على إقتصاديات الدول العربية واتجاه المساعدات المالية
والغذائية من الدول المتقدمة إلى الدول النامية ومنها بعض الدول العربية. ونستعرض الآن -
ما يدور من أحداث على الساحة العربية وأثرها على المناخ العام للاستثمار في الدول العربية.

لقد شهد العام الماضي (١٩٨٩) بعض التدابير والقرارات الاقتصادية على المستوى
القومي العربي وعلى مستوى المجالس والاتحادات الإقليمية العربية، ففي مجال الجهود المبذولة
من قبل بعض صناديق ومؤسسات التمويل العربية الإقليمية فيما يتعلق بأهمية تشجيع الاستثمار
في الدول العربية، عقدت الندوات والمؤتمرات في بعض الدول العربية وأخذت التوصيات اللازمة
في هذا الشأن. حيث شهدت دولة الكويت ندوتين أحدهما عن: سياسات الاستثمار فمسى
البلاد العربية^(١٣)، أكد المجتمعون فيها على أهمية الاستثمار العربي وإنعكاساته على إقتصاديات
الدول العربية فيما يتعلق بأنماط الاستثمار وأثرها على الإقتصاد العربي، وقد ناقشت الندوة
الأجراءات اللازمة لتحسين مناخ الاستثمار العربي بما يساعد ويشجع المستثمر العربي على
الاستثمار في الوطن العربي من خلال تبسيط الإجراءات وتسهيل عملية تعبئة المدخرات العربية
عن طريق الجهاز المصرفي، وذلك بهدف جذب رؤوس الأموال العربية الموظفة في خارج الوطن

العربي لتشارك في عملية التنمية الاقتصادية العربية مع وضع الحوافز والضمانات اللازمة لذلك .

(١٣) والندوة الأخرى عن "إعادة تدوير الأصول العربية المستثمرة في خارج المنطقة العربية" وركزت بحوث هذه الندوة على الأبعاد الجوانبية لسياسات جذب الأصول العربية من الخارج ، والتي قدرتها الندوة بنحو ٦٧٠ مليار دولار أمريكي من بينها ٣٤٢ مليار دولار أمريكي للسودان البترولية ، ١٣٠ مليار دولار للقطاع الخاص الخليجي ، ٢٠٠ مليار دولار تخص الأفراد من الدول العربية الأخرى (الدول ذات المعجز في الموارد المالية) . كما ناقشت الندوة العبررات المحلية والتمانات الضرورية لجذب هذه الأصول ودور المؤسسات المصرفية والمشروعات العربية المشتركة في تشجيع الاستثمار في الوطن العربي .

(١٤) كما عقدت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ندوة مشتركة مع وزارة الصناعة والتجارة والبنك المركزي بالأردن عن تقويم أداء المشروعات الاستثمارية العربية ، وكانت المناقشات التي دارت بهذه الندوة تتعلق بأداء (٢٤) مشروعا استثماريا موجودة في سبع دول عربية من حيث تحليل للعوامل القانونية والاقتصادية والمالية والإدارية والتنظيمية والهيكلية التي تؤثر سلبا أو إيجابا على أداء هذه المشروعات . وقد أكد المشاركون في هذه الندوة على ضرورة مواصلة الجهود لتهيئة المناخ والظروف المناسبة للعملية الاستثمارية في الأقطار العربية مع التأكيد على بذل مزيد من الجهود على المستوى القومي العربي في سبيل تهيئة المناخ الاستثماري الملائم في الدول العربية من خلال تحسين واستقرار الأطر القانونية والمؤسسية لمعاملة الاستثمار - وفي هذا المجال فقد بلغ إجمالي قيمة عقود التأمين التي أبرمتها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار خلال عام ١٩٨٩ نحو ١٠٠ مليون دولار أمريكي وزعت على ٤٢ عقدا ، منها ٣٨ عقدا لضمان صادرات أربعة عقود فقط لضمان استثمارات منها عقدان لضمان مساهمات مستثمرين من دول الإمارات - والكويت في كل مشروعات استثمارية في كل من سوريا ومصر ، أما العتدين الآخرين فهما لضمان قرضين أحدهما مقدم من مؤسسة مالية بدولة الإمارات لتمويل مشروع استثماري بالمغرب ، والآخر قرض مقدم من مصرف عربي - أجنبي مشترك لتمويل مشروع استثماري بجمهورية بورتوريكا .

* هي الأردن ومصر وتونس والسودان والمغرب واليمن الشمالي وسوريا .

هذا وقد عقد إتحاد المصارف العربية مؤتمرا مصرفيا في مدريد بإسبانيا^(١٦) دار النقاش فيه حول ثلاثة محاور رئيسية تتعلق بالعمل المصرفي العربي في أوروبا بعد عام ١٩٩٢ ، وكذلك الأوضاع المصرفية العربية في الوقت الراهن ، والاستراتيجية المصرفية العربية للمستقبل ومدى قدرتها على الاستيعاب والتجاوب مع التحديات التي سوف تنشأ من قيام السوق الأوروبية الموحدة عام ١٩٩٢ . وقد أوصى المؤتمر بضرورة التركيز على خدمة التدفقات التجارية العربية الدولية والتدفقات الاستثمارية في العالم العربي حتى يمكن إعادة تدوير تلك الأموال في صالح الدول العربية خلال مرحلة التسعينات .

كما أوصت الندوة التي أقيمت في القاهرة ونظمها إتحاد المصارف العربية مع البنك المركزي المصري^(١٧) عن دور المصارف العربية في الخارج ، بضرورة وأهمية تعديل الهياكل المالية والنقدية للمصارف العربية التي تعمل في إطار السوق الأوروبية المشتركة^(*) ، وذلك لمواجهة التحدي المتمثل في تحديد رؤوس أموال البنوك الأجنبية التي لها فروع في أوروبا بحلول عام ١٩٩٢ ، وأوصت الندوة أيضا بتحديد نسبة لا تقل عن ٢٥ ٪ من ودائع البنوك العربية في الخارج لأيداعها في المصارف العربية داخل الوطن العربي مع التوصية باعتبار البنوك العربية في الخارج ضمن البنوك المؤهلة للأيداع فيها واستخدام هذه البنوك في عمليات تسوية المدفوعات الدولية مع الدول العربية . .

وقد ناقش المؤتمر الذي نظمه إتحاد المصارف العربية بالبحرين عن التعاون المصرفي العربي الدولي ، أوراق عمل تتعلق بالتعاون المصرفي العربي الدولي من وجهة النظر العربية والأوروبية أو الدولية وكفاية رؤوس أموال البنوك التجارية العربية والمديونية الخارجية العربية والتطورات المصرفية في الفترة ١٩٨٥ - ١٩٨٨ .

(*) بلغ عدد المصارف العربية العاملة خارج الوطن العربي ٣٢٢ مصرفا منها ٢١٠ مصرفا عربيا بدول السوق الأوروبية المشتركة .

وقد أوصى المكتب الدائم لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في اجتماعه بمقر صندوق النقد العربي في أبو ظبي ، بضرورة بحث أولويات خطة العمل داخل المجلس للفترة ٨٩-١٩٩٠ في إطار ورقة العمل التي أعدها صندوق النقد العربي بشأن إقامة سوق إقليمية لتداول الأسهم في البحرين وقيام المصارف بدور الوسيط في هذه السوق وتطوير الأوراق المالية بنظام المشاركة في الربح والخسارة وإنشاء وكالة لتقييم الأوراق المالية الحكومية والخاصة .

كما أوصى إتحاد البورصات العربية (*) في اجتماعه في يوليو ١٩٨٩ بالقاهرة بضرورة تطوير أسواق المال العربية لتواكب المتغيرات الدولية الجديدة من حيث قيام أوروبا الموحدة عام ١٩٩٢ وتلاشي الحدود بين أسواق المال الدولية واستخدام التكنولوجيا ونزرة المعلومات الإلكترونية في ربط أسواق المال العربية بالحاسب الآلي ، وتم في هذا الاجتماع الموافقة على أنضمام مؤسسة الخليج للاستثمار كعضو مراقب بالإتحاد .

ويقوم صندوق النقد العربي بالعمل على تنفيذ برنامج لإنشاء وتطوير سوق الأوراق المالية العربية خلال ثلاث مراحل متضمنة إنشاء أسواق مالية في كل دولة عربية على حدة ، وخلق علاقات وتنسيق بين الأسواق المالية الحالية والمزمع أنشاؤها مستقبلا ووضع قانون نموذجي لأسواق المال العربية تسترشد به حتى الوصول إلى إنشاء سوق مالية عربية موحدة وتوفير قاعدة معلومات عن الأسواق المالية العربية القائمة حاليا ومستقبلا . كما يقوم الصندوق أيضا بتطوير الأسواق المالية العربية بدراسة تلك الأسواق في ١٢ دولة عربية يوجد بها أسواق مالية والعمل على ربط هذه الأسواق بعضها البعض ، ويتضمن البرنامج أيضا قيام سوق ميدانية للأوراق المالية وتنشيط المشروعات منها وزيادة إنشاء وتشجيع الشركات المساهمة على نشر ملكية أسهمها بين عدد أكبر من المستثمرين والتوسع في تداولها بأسعار مناسبة .

(*) تضم مصر والكويت والأردن وتونس والمغرب والسودان .

(*) أما في مجال التجارة العربية البينية فقد أوصت لجنة المفاوضات التجارية التي عقدت في أوائل عام ١٩٨٩ وبحضور جميع الوفود العربية الأعضاء في اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية^(١٢) بضرورة التأكيد على الدول العربية الأعضاء في الاتفاقية بسرعة تطبيق الفقرتين (١) و (٢) من المادة السادسة من الاتفاقية والخاصة بالاعفاء الكامل من الرسوم الجمركية والتمرائب ذات الأثر المماثل ومن القيود غير الجمركية على إستيراد السلع الزراعية والحيوانية سواء في شكلها الأولي أو بعد أحداث تغيير عليها لجعلها صالحة للاستهلاك وللمواد الخام المعدنية وغير المعدنية سواء في شكلها الأولي أو في شكلها المناسب لها في عملية التصنيع .

وقد شهد أوائل عام ١٩٨٩ أيضا الندوة التي نظمتها غرفة تجارة وصناعة البحرين بالتعاون مع منظمة العمل الدولية ومنظمة أصحاب الأعمال في الدول العربية عن دور منظمات أصحاب الأعمال في ترويج العلاقات الاقتصادية والاجتماعية العربية البينية ، وأكدت الندوة على ضرورة تحسين أساليب التسويق وترشيد التجارة البينية العربية . ومن جهة أخرى اجتمعت اللجنة الفنية^(**) ، والتي تضم عددا من المؤسسات المساهمة في برنامج تمويل التجارة العربية البينية ، في أوائل عام ١٩٨٩ وأستهدف الاجتماع تحسين وتطوير مشروع القواعد الاجرائية للبرنامج في ضوء التجارب العملية للمؤسسات والبنوك المشاركة .

كما إتخذ مجلس الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة بالبلاد العربية في دورته رقم (٦٩) التي عقدت بالكويت في يونيو ١٩٨٩ ، عدة قرارات وتوصيات منها التأكيد على موضوع التجارة العربية البينية لأهميتها في أنعاش اقتصاديات الدول العربية وكذلك تكوين لجنة دستورية لدراسة المقترحات التي تتقدم بها الغرف العربية لتعديل النظام الاساسي للاتحاد في ضوء تقرير الامانة العامة عن التطورات الاقتصادية العربية في المرحلة الراحنة والتصور المستقبلي لعمل الاتحاد في ضوء التطورات ، وقد وافق مجلس الاتحاد على إنشاء مركز معلومات يلحق بالامانة العامة للاتحاد^(١٩) .

(*) تضم اللجنة كل من الأردن والامارات والبحرين والعمانية وتونس والسودان وسوريا والعراق وفلسطين وقطر والكويت وليبيا .

(**) تضم اللجنة ممثلين عن الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، واتحاد المصارف العربية الفرنسية (يوبا ف) والبنك الاسلامي للتنمية ، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار والبنك العربي المحدث ، والمؤسسة العربية المصرفية .

جدول رقم (٥ - ١)
الاستثمارات العربية الخاصة فيما بين الدول العربية
حسب الاقطار المضيقة خلال عامي ١٩٨٨ - ١٩٨٩
(بالالف دولار امريكى)

الدولة المضيقة	اجمالى ١٩٨٨	%	اجمالى ١٩٨٩	%
الاردن	٦٢٩٨	٢ر٩	٨٣٨٠	٣ر٢
الامارات	١٥٥٨٨	٦ر٧	٢١٧٢٨	٨ر٤
البحرين	٣٤٣٦	١ر٥	١٤١٥٩	٥ر٥
تونس	٤١٥٥٩	١٧ر٩	—	—
الجزائر	١٧٠٠٠	٧ر٣	—	—
جيبوتى	—	—	١٤١٣	٠ر٦
السعودية	١١٣٦٣	٤ر٩	٩٢٦٤٩	٣٥ر٩
السودان	—	—	٧٠٩	٠ر٣
سوريا	١٨٠٠	٠ر٨	—	—
الصومال	—	—	—	—
المراق	١٤٥٣٧	٦ر٢	٧٢٤٧	٢ر٨
عمان	—	—	٨٥٦	٠ر٣
فلسطين	—	—	—	—
قطر	١١٠	٠ر١	٣٩١٣	١ر٥
الكويت	٧٠٧٩	٣ر١	١٥٢٩١	٥ر٩
لبنان	٨٩٤٢	٣ر٨	—	—
ليبيا	١٣٥٠٠	٥ر٨	—	—
مصر	٥١٨٥٦	٢٢ر٣	٧٧٧٨٨	٣٠ر١
المغرب	٣٨٨٦٤	١٦ر٧	٨٤٠٦	٣ر٢
موريتانيا	—	—	—	—
اليمن ع	—	—	٥٩١٦	٢ر٣
اليمن د	—	—	—	—
المجموع	٢٣٢٤٣٢	١٠٠ر٠٠	٢٥٨٤٥٩	١٠٠ر٠٠

المصدر : المؤسسة العربية لشمان الاستثمار ، تقرير مناخ الاستثمار فى الدول العربية ،
مارس / آذار ١٩٩٠ .

جدول رقم (٥-٢)
التوزيع القطاعي للاستثمارات العربية فيما بين الدول العربية
١٩٨٨ - ١٩٨٩ (بالآلف دولار الأمريكى)

القطاع		جملة استثمارات		جملة استثمارات	
		١٩٨٨	%	١٩٨٩	%
الزراعى والثروة الحيوانية والصيد البحرى الصناعى المالى والمصرفى التجارة والمقاولات والخدمات السياحى والعقارى	١٨ ٣٣٧	٧,٨٩	٣٦٩٤٢	١٤ر٣	
	٦١ ٩٦١	٢٦,٦٦	٨٤٧١٢	٣٢ر٨	
	٩١ ٩٥١	٣٩ر٥٦	٧٤ ٠٣٢	٢٨ر٧	
	٣١ ٧١٠	١٣ر٦٤	٤١ ٤٧٤	١٦ر٠	
	٢٨ ٧٤٢	١٢ر٢٥	٢١ ٣٠٨	٨ر٢	
الاجمالى	٢٣٢ ٤٣٢	١٠٠	٢٥٨ ٤٥٨	١٠٠	

المصدر: نفس المصدر السابق (جدول ٥-١)

وفى إطار التحرك النشط لغرف التجارة والصناعة والزراعة بالبلاد العربية عقد فى سبتمبر ١٩٨٩ بدولة الامارات العربية مؤتمر لدراسة التطورات الراهنة فى مجال التعاون الاقتصادى العربى وتم فيه بحث موضوع التجارة العربية البيئية وآليات تطويرها فى إطار التجمعات العربية الاقليمية والمستجدات على الساحة الدولية .

أما فى مجال الزراعة والأمن الغذائى العربى فقد شهد العام الماضى (١٩٨٩) بعض التطورات الايجابية على الصعيد العربى من أهمها إنعقاد الاجتماع الثامن لفريق عمل الأمن الغذائى العربى (*) فى يناير ١٩٨٩ بدمشق ، والذي أوصى بضرورة مواصلة الجهود لمتابعة تنفيذ قرارات المجلس الاقتصادى والاجتماعى والتزام الدول العربية بتقديم مالد إليها من دراسات وأقترحات وأنجازات تتعلق بالتطورات القفوية لموضوع الأمن الغذائى قبل نهاية العام .

وقد كان لاجتماع مجلس وزراء الزراعة العربى فى إطار الدورة العادية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية فى يناير ١٩٨٩ بدمشق أثره فى تنشيط وتعزيز العمل العربى فى مجالات الزراعة بعد إعادة عضوية مصر الى المنظمة ، حيث اتخذ توصيات تتضمن بسرعة تنفيذ مشروعات الأمن الغذائى العربى وتحقيق برامج مكافحة التصحر والعمل على زيادة الرقعة الزراعية ، ودعوة الدول العربية للتنسيق فى مجالات تنفيذ مشروعات الأمن الغذائى وفقا لقرارات المجلس الاقتصادى والاجتماعى وفريق عمل الأمن الغذائى ، كما قرر أيضا تكليف المنظمة العربية للتنمية الزراعية بأختيار مجموعة من المشروعات الزراعية لدراسة جدواها الفنية والاقتصادية وتحديد مواقع تنفيذها فى الدول العربية .

ومن جهة أخرى فقد أوصى المؤتمر العربى الثانى لتطوير صناعة اللحوم والدواجن المشتمل فى فبراير ١٩٨٩ بتونس وبحضور المؤسسات العربية المتخصصة فى هذا المجال بالإضافة الى ممثلى صناديق التمويل العربية ، وأوصى بإنشاء مصرف عربى لإنتاج البذور الحلقية المحلية ودعى الدول العربية لإنشاء تجمعات مهنية لمنتجات الدواجن ، وإقامة المجمعيات الزراعية الصناعية

(*) ويضم المؤسسات العربية العاملة فى هذا المجال وهى : الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الشركة العربية للثروة الحيوانية ، الشركة العربية للاستثمار ، الشركة العربية لمصايد الأسماك ، الهيئة العربية للاستثمار والاتحاد الزراعى ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار السندوفى العربى ، للأمناء الاقتصادى والاجتماعى ، الأمانة العامة لاتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ، المركز العربى لدراسات المناطق الجافة والاراضى القاحلة .

لإنتاج اللحوم والعمل على الاستقلال الأمثل للموارد السمكية في المياه العربية وتطوير الأساليب الإنتاجية لصيد الأسماك وتسويقها في الوطن العربي .

وقد أوصى أيضا المجلس الاقتصادي الاجتماعي في م. ورته العادية رقم (٤٧) التي عقدت في أكتوبر ١٩٨٩ بتونس ، بضرورة قيام المؤسسات العربية (*) بأهمية وتنشيط دعم وحدة الترويج الخاصة بمشروعات الأمن الغذائي العربي ومساعدتها في انجاز مهامها في تنشيط وترويج المشروعات الائتمانية في كافة الدول العربية .

وفي نفس هذا الإطار أفتتحت الهيئة العربية للاستثمار والائتمان الزراعي أول مكتب لها خارج دولة المقر (السودان) في دولة الامارات العربية المتحدة بهدف الاشراف على أنشطة الهيئة في الدول العربية الخليجية والتعرف على الفرص الاستثمارية فيها والعمل على استقطاب رؤوس الأموال العربية للعمل في مجالات الزراعة والتصنيع الزراعي .

يتضح من الاستعراض السابق أن ما شهدته العام الماضي من نشاط على ساحة العمل العربي تركز في التنسيق بين المواقف الاقتصادية بغرض تهيئة فرص جديدة للاستثمار وإستقرار المناخ العام للاستثمار في الدول العربية التي تفتقر الى ذلك المناخ ، وقد كان معظم هذا النشاط موجه أساسا الى عقد المؤتمرات والندوات والدراسات العادية لمجالس واتحادات المنظمات والمؤسسات العربية في كافة مجالات العمل الاقتصادي العربي وأهمها القطاع المصرفي والصناديق التمويلية العربية بالإضافة الى القطاع التجاري اليمني العربي والقطاع الزراعي والأمن الغذائي العربي .

كما كان هناك نشاطا ملحوظا أيضا في مختلف أنشطة الاقتصاد العربي الأخرى ، إلا أن هذا النشاط الملحوظ في العام الماضي (١٩٨٩) والذي قبله كان وليد تحرك سياسي عربي على مستوى مصر بالدرجة الأولى والدول العربية الأخرى لتهيئة المناخ السياسي لمزيد من التقارب بين الدول

(*) وتضم المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، والهيئة العربية للاستثمار والائتمان الزراعي والشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية والصندوق العربي للائتمان الاقتصادي والاجتماعي وبعض المنظمات العربية الأخرى ذات العلاقة .

العربية ، وهذا النشاط الملحوظ مرهون بأستقرار مناخ التفارب القائم حاليا بين الدول العربية
و استقرار الأوضاع السياسية فيما بين تلك الدول .

فالوضع السياسي العام للدول العربية يعتبر من أهم العوامل التي تساهم في تدفق
الاستثمارات العربية البيئية ، حيث أنه من الطبيعي أن يلعب أستقرار الحكم في دولة عربية
دوره الأيجابي في جذب وتشجيع الاستثمارات العربية وغير العربية في ذلك البلد ، وهو ما تحاول
جمهورية مصر العربية تطبيقه حاليا برغم المراجعات السياسية على الساحة العربية من جهة وعلى
الساحة الدولية من جهة أخرى .

انه بالرغم من الجوانب السلبية التي تقف في سبيل تشجيع رؤوس الأموال العربية على الاستثمار
داخل البلاد العربية ، فإن هناك بعض الجوانب الأيجابية على الصعيد العربي تتمثل في
الأستقرار النسبي الذي تشاهده المنظمة العربية وما يترتب عليه من تنقية العلاقات السياسية بين
الدول العربية في السنوات الأخيرة والانعكاسات الأيجابية لهذه الشواهد على توجهات التعاون
العربي وتعزيز العداقات الاقتصادية العربية .

وقد أشارت بعض الأوراق البحثية فيما يتعلق بمجال الاستثمار في الوطن العربي الى أن
اقتصاديات الدول العربية تتصف ببعض الخصائص الاقتصادية المشتركة من حيث ضعف الهياكل
الاقتصادية والروابط فيما بينها مع اختلال توازن هذه الاقتصاديات محليا وخارجيا وتفاقم مشكلة
المديونية وتزايد العجز في موازين مدفوعاتها (بالنسبة للدول غير البترولية) والاكتشاف الغذائي
والفجوة المتزايدة غذائيا وتكنولوجيا . كما تختلف الدول العربية فيما بينها من حيث مستويات
النمو الاقتصادي ومعدلات الدخل الفردي والنظم والسياسات الاقتصادية التي تميز اقتصاديات
بعض الدول العربية تجاه اقتصاديات السوق الحرة والدول الاخرى تجاه الاقتصاد المخطط مركزيا
والبعض الآخر ما بين هذين الاتجاهين . وبالرغم من هذا التناقص والاختلاف في اقتصاديات
الدول العربية فإنه من الملاحظ وجود تحول في السنوات الأخيرة في الأطار التنظيمي لاقتصاديات
الدول التي تأخذ ببدا التخطيط الشامل المركزي ، حيث بدأت بعض هذه الدول في التراجع

المنتظم من سيطرة الدول على الحياة الاقتصادية فيما يتعلق بعمليات الإنتاج والتوزيع والتسعير والتجارة الداخلية والخارجية ، إلى الاقتصاد الحر الذي يعتمد على أسس تنافسية وعلى الربح المحاسبي كمعيار في تقييم المشروعات المملوكة للقطاع العام والاتجاه نحو إدارة القطاع العام على تلك الأسس يهدف تشجيع مشاركة القطاع الخاص في مشروعات القطاع العام .

وفي ضوء هذه المتغيرات الايجابية نحو تطوير اقتصاديات بعض الدول العربية لمسايرة الاتجاهات الحديثة على الصعيد العالمي ، فإن الدول العربية أيضا بما تمتلكه من عناصر الإنتاج الزراعية وغير الزراعية يمكنها من توفير فرص استثمار كثيرة في جميع المجالات الاقتصادية إذا ما تسم توجيه رؤوس الأموال العربية وتشجيعها على الاستثمار داخل المنطقة العربية ، وهذا بالطبع أن يتحقق إلا من خلال توفير عنصرى الثقة والأمان أو الاستقرار الاقتصادي فيما يتعلق بالقرارات والقوانين الاقتصادية والاستقرار السياسى فيما يتعلق باستقرار العلاقات العربية وفصلها عن السياسات الاقتصادية والأعراس الشخصية .

ومما تجدر الإشارة إليه أنه على الرغم من عدم وجود سوق مالية عربية موحدة تساهم في تشجيع عملية تدفق الأموال والاستثمارات العربية فيما بين الدول العربية من جهة ، ومن الدول الأجنبية إلى الدول العربية من جهة أخرى ، فإن يجب التأكيد على أن عملية تحسين مناخ الاستثمار فى الوطن العربى تتطلب مزيد من الجهود من كافة الدول العربية للتصدي لمعوقات مناخ الاستثمار فى الوطن العربى وإيجاد الحلول اللازمة لتحسين هذه الأوضاع بما يساعد على تنشيط التدفقات - الاستثمارية العربية البينية وتلخيص تلك المشكلات فيما يلى :-

(٢٠)

— ارتفاع مديونية الدول العربية ، حيث بلغ اجمالى الدين العام الخارجى للدول العربية حسب تقديرات البنك الدولى نحو ١٣٦ مليار دولار أمريكى فى نهاية عام ١٩٨٩ ، وهى تمثل الحصيلة التراكمية للهجوع الدول العربية للاقتراض من الخارج على مدى الفترة السابقة لتأمين موارد التنمية والاتفاق الحكوى ، خاصة بالنسبة للدول غير البترولية . وبالطبع فإن ارتفاع حجم الدين العام يؤثر سلبا على مناخ الاستثمار فى المنطقة العربية فى ضوء ما يدفع من خدمة لهذه الديون تقدر بنحو ٨ ر ١٠ مليار دولار أمريكى

عام ١٩٨٦ ، وأن معدل خدمة هذه الديون تمثل نحو ٩٠٪ من متوسط معدل النمو السنوى للدول العربية المدنية خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٦ .

— عدم وجود أسواق مالية على المستوى الفخري أو المستوى القومى العربى ، فإن غياب سوق المان العربى الموحدة يؤدى الى عدم مرونة تسيير وانتقال رؤوس الأموال العربية فيما بين الدول العربية أو الأفراد العرب وبالتالي تؤثر سلبا فى السيولة النقدية والاحتياجات التمويلية اللازمة للمشروعات الاستثمارية ، كما أن وجود أسواق مالية غير منظورة فى بعض الدول العربية يؤثر سلبا على التدفقات الاستثمارية أيضا .

— أسعار صرف العملات العربية تعتبر من أهم المعوقات التى تساهم فى تدهور مناخ الاستثمار العربى ، فقد عانت كثير من الدول العربية فى السنوات السابقة من التقلبات الحادة فى أسعار صرف عملاتها ولم يستثنى من ذلك الدول البترولية التى ترتبط مبيعاتها النفطية أساسا بالدولار الأمريكى . وقد نتج عن تلك التقلبات السعرية فى الدول والامريكى الى إنحسار أسعار الصادرات النفطية فى بداية الثمانينات وما ترتب على ذلك من تقلص حجم الموارد المالية وحصول الدخل من النقد الأجنبى للدول البترولية ، وبالتالي أنكمش حركة التدفقات الرأسمالية من هذه الدول الى الدول العربية أو العالم الخارجى . وقد عانت الدول العربية غير النفطية من آثار هذه التقلبات الحادة مما اضطرها الى خفض أسعار صرف عملتها مما ترتب عليه تنسيط الأسواق غير الرسمية (الأسواق السوداء للعملة) ومن الآثار السلبية الأخرى فى هذا الشأن التقلبات الكبيرة فى أسعار التفاضلية للعملات العربية ومن ذلك الاختلاف بين ترتيبات تلك العملات والتفاوت القائم على مستوى الأوضاع الاقتصادية والسياسات النقدية والمالية السائدة فى الدول العربية . ومما تجدر الإشارة اليه أن استقرار أسعار الصرف تعتبر من العناصر الهامة التى تشجع على الاستثمار ، حيث أن تدهور قيمة العديد من العملات المحلية العربية نتيجة للتقلبات الكبيرة فى أسعار صرفها كانت مصدر شكوى دائمة للمستثمرين فى معظم الدول العربية لأنها تؤدى الى انخفاض القيمة الحقيقية لرؤسهم موفيا بالعملات الأجنبية الحرة ، كما يؤدى الى تناقص أرباح المستثمرين .

— كثرة الأنظمة القانونية بالدول العربية وتعارضها مع بعضها البعض وعدم وضوحها —
أو استقراؤها أو الالتزام بها عند التطبيق يعتبر أيضا من أهم معوقات الاستثمار في الدول العربية ،
فقد صدر عن الدول العربية خلال العقدين الماضيين كثير من القوانين والتشريعات الخاصة بتشجيع
الاستثمارات العربية والأجنبية داخل المنطقة العربية ، من حيث ادخال واخراج رؤوس الأموال —
مع الأرباح المتوقعة في ضوء تحديد المشروعات التي يسمح للاستثمار الأجنبي أو العربي بالعمل
فيها والحوافز والمساعدات الممنوحة لتلك المشروعات والأعفاءات الجمركية أو الضريبية للأشخاص
الناطقة والمستوردة وغيرها . ومع الاعتراف بأهمية هذه القوانين والتشريعات من ناحية الهدف —
وهو تشجيع المستثمرين ، إلا أن مضمون هذه القوانين والتشريعات غير واضحة وتحتل أكثر من
تفسير ، هذا بالإضافة الى عدم تيات تلك القوانين والتشريعات أو عدم الالتزام بها عند التطبيق
وخاصة تلك المتعلقة بالاستثمار والمنظمة له ، وقد أسرد لك سلبا على مناح الاستثمار
ففي معظم الدول العربية —

هـ - ٢ - مناخ الاستثمار في مصر :

بشهد العام الماضي تحركات مصرية على المستوى الدولي والعربي بصفة خاصة مما كان له أثره في تحسن وتطور علاقات مصر السياسية والاقتصادية مع مختلف الدول . ففي المحيط العربي تم إقامة مجلس التعاون العربي واستعادت مصر عذوبتها بجامعة الدول العربية واستأنفت العلاقات الدبلوماسية مع كافة الدول العربية وتحسنت علاقاتها بهذه الدول .

وعلى المستوى المحلي تواصلت الجهود لاصلاح المسار الاقتصادي مما ترتب عليه تحسنا في اداء معظم القطاعات الاقتصادية . وحقت الموازنة العامة ١٩٩٠/٨٩ خففا في العجز الكلي من ١٦ ٪ الى ١٢,٢ ٪ ، وتم اصدار قانون الاستثمار الموحد رقم ٢٣٠ لعام ٨٩ ويمكن تلخيص بعض الايجابيات التي شهدتها مناخ الاستثمار في مصر خلال السنوات الثلاث الماضية فيما يلي : -

- صدر العديد من التشريعات والقوانين التي تشجع على الاستثمار العربي والأجنبي وتنظم سياساته التي تستهدف جذب مزيد من رؤوس الأموال العربية ، هذا بالانفاة إلى التشريعات التي صدرت في مجالات النقد والتجارة الخارجية والمعاملة الضريبية التي تساهم في مزيد من الاستثمار للأموال العربية داخل مصر .

وقد كان لصدور قانون الاستثمار رقم ٢٣٠ لعام ١٩٨٩ أثره في تهيئة مناخ الاستثمار في مصر لصالح رؤوس الأموال العربية ، فقد ألغى هذا القانون نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة الصادر بالقانون رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٤ . كما ألغى المادة (١٨٣) من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وقضى بسريان أحكامه اعتبارا من ٢٠ يوليو ١٩٨٩ على مشروعات الاستثمار الداخلي في مجالات استصلاح واستزراع الاراضي البور والصحراوية والصناعة ، والسياحة ، والسكان والتعمير ، وعلى مشروعات الاستثمار في المناطق الحرة ، كما قضى بسريان أحكامه على المشروعات القائمة في تاريخ العمل به وذلك دون الاخلال بما تقررتلك

المشروعات من احكام خاصة وحقوق مكتسبة في ظل تشريعات استثمار المال العرسى والاجنبسى والمناطق الحرة المطغاه .

وقد اتمت احكام الباب الثانى والقانون على الامانات والمزايا والاعفاءات المقررة للمشروعات . واصر رئيس مجلس الوزراء القرار (١٥٣١) بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٦ باللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار وتناولت اللائحة الجديدة نظام الهيئة العامة للاستثمار ، والقواعد المتعلقة بنظام الاستثمار الداخلى ، وتقييم المال المستثمر ، وتحديد نسبة المكون المحلى فى الآلات والمعدات والتجهيزات ، وتسجيل المال المستثمر بالمشروعات من حيث وحدات العملة المستخدمة فى انشاء المشروع او التوسع فيه ، وتناولت اللائحة ايضا قواعد تأسيس المشروعات سواء فى مكل شركات اشخاص او فى مكل شركات المساهمة او التوصية بالاسهم او ذات المسؤولية المحدودة ، والاحكام المتعلقة بحسابات المشروع ، واستيراد احتياجاته وتصدير منتجاته ، وتوزيع وتحويل الارباح واعادة تصدير رأس المال المستثمر .

— وعلى صعيد الضرائب والرسوم صدر القانون رقم (٢٢٨) لسنة ١٩٨٩ باصدار قانون نبرية الايلولة الذى الغى القانون رقم (١٤٢) لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم ايلولة على الشركات والرسوم بقانون رقم (١٥٩) بفرض نبرية على الشركات وسرى القانون الجديد اعتبارا من ١٩٨٩/٧/٢٠ وقضى بأن يتجاوز فى جميع الاحوال عما لم يسدد من نبرية الشركات المفروضة بالرسوم بقانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٥٢ .

— وفى شأن الرسوم الجمركية صدر قرار رئيس الجمهورية رقم (٣٠٤) لسنة ١٩٨٩ بتعديل التعريفات الجمركية على النحو المفصل وذلك فى شأن واردات المنشآت الفندقية والسياحية المنصوص عليها فى القانون رقم (١) لسنة ١٩٧٣ كما صدر قرار رئيس الجمهورية رقم (٣٠٥) لسنة ١٩٨٩ بتعديل الفئات الواردة بجداول التعريفات الجمركية المرفقة بقرار رئيس الجمهورية رقم (٣٥١) لسنة ١٩٨٦ على النحو الموضح بالقرار .

- وعلى صعيد التجارة هناك مشروع لللائحة جديدة وللاستيراد والتصدير يتضمن ترخيصا بتمويل واردات شركات الاستثمار من حصيلة السوق المصرفية في حالة نفاذ حساباتها بالنقد الاجنبي ، كما يتضمن السماح لكافة الانشطة الانتاجية والخدمية باستيراد حاجاتها من السيارات ورفع حظر تصدير الشاي والبن والافراج عن قطاع الغيــــــــــــــــار دون فتح اعتماد .
- وتم إعداد مشروع قانون الغرف التجارية الذى يتضمن السماح للاجانب بمزاولة التجارة فى مصر بشرط موافقة الهيئة العامة للاستثمار اذا كان المشروع استثماريا ، والسماح بإنشاء شركات شخصية بشرط ان يكون احد الشركاء مصرية .
- وقعت جمهورية مصر العربية خلال العام إلتفاقيات مع بعض الدول العربية والاجنبية والهيئات الدولية فى مختلف المجالات منها على سبيل المثال : —
- * اتفاقية صفقة متكافئة قيمتها (٥٠) مليون دولار مناصفة مع المملكة المغربية ، وتنظيم أفاق التعاون الثنائى فى مجالات الاستثمار والبيادين الاقتصادية والتجارية والقضائية والجمركية والنقل البحرى .
- * التصديق على اتفاقية التبادل التجارى والاقتصادى والتقنى وتشجيع الاستثمار مع دولة الامارات العربية المتحدة والجمهورية التونسية .
- * إتفاقية لزيارة حجم التبادل التجارى مع المملكة الاردنية الهاشمية الى ٣٥٠ مليون دولار ومع العراق الى ٥٠٠ مليون دولار أمريكى .
- * وافقت اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب على اتفاقية التعاون الاقتصادى وتشجيع وحماية الاستثمار بين حكومتى جمهورية مصر العربية والجمهورية العربية اليمنية .
- * اتفاقية لزيادة التبادل التجارى والصناعى وضمان الاستثمارات مع دولة الكويت .
- * إتفاقية مشتركة مع ليبيا لتسهيل التبادل التجارى بين الدولتين .

- * إتفاقيات للتبادل التجارى مع سلطنة عمان والمملكة العربية السعودية .
- * إتفاقيات لتجنب الازدواج الضريبي مع المملكة المغربية ودولة الكويت والجمهورية التونسية .
- * الاتفاق مع ليبيا على إنشاء مشروع زراعى مشترك لإنتاج الخضروات فى البيوت المحمية ، بالإضافة الى تبادل التقاوى المحسنة .

— إهتمت خطة التنمية فى عامها الثالث ١٩٩٠ / ٨٩ بالاستثمارات لكل من القطاعين العام والخاص ، حيث بلغت قيمة استخداماتها نحو ١٤٥ مليار جنيه مقارنة بـ ١١٧ مليار جنيه فى العام السابق ، يخص القطاع الخاص منها ٤٩ مليار جنيه بنسبة ٣٣ ٪ .

واتجه النصيب الأكبر من الاستثمارات لقطاع الصناعة الذى بلغت جملة استخداماته الاستثمارية بالخطة نحو ٤٢ مليار جنيه ويتوقع ان تصل قيمة إنتاج شركات القطاع العام الصناعى الى حوالى ١٥ مليار جنيه بزيادة ١٠ ٪ عن إنتاج ١٩٨٩ / ٨٨ يليه قطاع الخدمات الانتاجية التى بلغت جملة استخداماته الاستثمارية نحو ٢٣ مليار جنيه وشمل هذا القطاع النقل والمواصلات والسياحة والاسكان .

وكان إهتمام الخطة واضحا فى مجال الصادرات السلعية حيث إستهدفت تحقيق ٤٧ مليار جنيه مقابل ٤٢ مليار جنيه لعام ١٩٨٩ / ٨٨ بمعدل نمو حوالى ١٢ ٪ وتركز هــذـه الصادرات فى جزئها الأكبر فى الصادرات الصناعية واستهدفت الخطة تحقيق عائد من الصادرات الخدمية يبلغ نحو ٧٣ مليار جنيه مقابل ٦٩ مليار جنيه لعام ١٩٨٩ / ٨٨ — بمعدل نمو حوالى ٨ ٪ يساهم القطاع السياحى فيها بالجزء الأكبر وقد ره حوالى ٢٣ مليار جنيه والملاحة مليار جنيه بالإضافة الى ٩٠ مليار جنيه من رسوم المرور بنفساة السويس .

وتتوقع الخطة عوائد دخل أخرى أهمها تحويلات العاملين المصريين بالخارج بما قيمته ٨٤ مليار جنيه وهو يماثل تقريبا إيرادات ١٩٨٩ / ٨٨ وتحويلات للحكومة حوالى ١٥ مليار جنيه وتحويلات لأفراد وهيئات حوالى ٥٠ مليار جنيه .

وقد اكدت الخطة العمل على خفض الواردات السلعية وخاصة الاستهلاكية منها حيث استهدفت مبلغ ١٩١ مليار جنيه تم توجيه معظمها الى الواردات الوسيطة التي خصص لها مبلغ ٩٢ مليار جنيه والواردات الاستثمارية التي خصص لها مبلغ ٨ ر ٤ مليار جنيه بينما تم تخصيص مبلغ ٥ مليار جنيه للواردات الاستهلاكية .

— وفي مجال الزراعة تستهدف الخطة تنفيذ اعمال البنية الاساسية في مساحة ١٧٥ ألف فدان ، وقد رت استثمارات قطاع الزراعة بنحو ٧٢٠ مليون جنيه .

— وفي قطاع الصناعة تستهدف الخطة رفع قيمة الانتاج من ٢٢١ بليون جنيه عام ١٩٨٩/٨٨ الى ٢٥٥ بليون جنيه بمعدل نمو ٦.٥ % .

— وفي قطاع الاسكان والتعمير تستهدف الخطة بناء واستكمال ١٩١ ألف وحدة سكنية وقد رت استثمارات هذا القطاع بنحو ١٧٢ مليون جنيه للتعمير و ٢٧٢ مليون جنيه لمشروع المدن الجديدة .

— وفي قطاع البترول تستهدف الخطة (انتاج ١٥٥ مليون طن من البترول والغازات الطبيعية والمكثفات بزيادة ١٢ مليون طن عن عام ١٩٨٩/٨٨) وإن يقتصر انتاج البترول الخام على نحو ٤٤١ مليون طن بزيادة ٧٢ مليون طن عن عام ١٩٨٩/٨٨ يوجه منها نحو ٢٣ مليون طن للتكرير لانتاج احتياجات الاستهلاك المحلي والباقي يوجه للتصدير .

— وفي قطاع الكهرباء تستهدف الخطة زيادة الطاقة المولدة الى ٤٢٦ مليار كيلوات / ساعة من المحطات المائية و ٣٤ مليار كيلوات / ساعة من المحطات الحرارية بزيادة قدرها ٢٤ مليار كيلوات / ساعة عن عام ١٩٨٩/٨٨ . وتبلغ اجمالي الاستثمارات المستهدفة لهذا القطاع ١٥ مليار جنيه .

— وفي قطاع النقل والمواصلات خصصت استثمارات قدرها ١٩٩ مليار جنيه لتحقيق الانتشار الجغرافي لخدمات النقل ومن أجل ربط الجمهورية بشبكة نقل واتصالات سلكية ولاسلكية مبريدة تفي بالمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية .

— في القطاع السياحي تستهدف الخطة الارتفاع بعدد السائحين الى نحو ٢٣ مليون سائح مقابل ٢١ مليون سائح عام ١٩٨٩ / ٨٨ عن طريق جذب مزيد من السواح من المنطقة العربية والشرق الاقصى وزيادة سياحة المؤتمرات وقد خصص لاستثمارات هذا القطاع ١٨٠٢ مليون جنيه .

تدوير الاستثمارات وجهود تشجيع الاستثمار :

يعتبر عام ١٩٨٩ عاما مميزا لنشاط تشجيع الاستثمار في مصر ، حيث سجل العام اصدار القانون الموحد (قانون الاستثمار الجديد رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩) كما بينا في الجزء الخاص بالتشريعات الذي جمع وأصل مزايا قسطنون الاستثمار السابق المشير بالقانون رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٤ ، وقد جاء القانون الجديد استجابة لمطالب المستثمرين بصفة عامة ، ومن أهم مزاياه :

• توحيد الجهة التي يتعامل معها المستثمر وهي الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ، بحيث لن يتوقف دورها على مجرد اصدار الموافقات على اقامة المشروعات ، بل تقوم نيابة عن المستثمر بالحصول على التراخيص اللازمة من الجهات المختصة بالدولة . كما تتولى الهيئة تخصيص الاراضي اللازمة للمشروعات ، وتصدر الموافقات باحتياجات المشروع من الواردات وتحدد تاريخ بدء الانتاج او مزاولة النشاط للمشروع .

• عالج القانون الجديد المشاكل التمويلية للمشروعات القائمة وذلك بان تتمتع التوسعات في المشروعات التي توافق عليها الهيئة بالاعفاءات الضريبية لمدة خمس سنوات اعتبارا من اول سنة مالية تالية لبدء انتاج هذه التوسعات .

• يتيح القانون الجديد للمستثمرين العرب والاجانب الفرصة للاستثمار فى مجال إستصلاح الاراضى بطريق الايجار طويل الاجل الذى لا تزيد مدته عن خمسين عاما ويجوز مدها مددا اخرى لاتتجاوز المثل بقرار من مجلس الوزراء •

• يمتد الاعفاء الضريبى بالنسبة لمشروعات استصلاح الاراضى وانشاء المدن والمناطق الصناعيه الجديدة لمدة ١٠ سنوات يجوز مدها ٥ سنوات اخرى بموافقة مجلس الوزراء •

• يعفى رأسمال المشروعات الاستثمارية من ضريبة الدمغة النسبية •

• يمتد الاعفاء الضريبى لمدة ١٠ سنوات ليشمل المشروعات المقامة بالمناطق الصناعيه والمناطق النائية •

• وفوالقانون الجديد الحماية للمستثمر ، فلا تستطيع اى جهة فى الدولة تحريك الدعوى الجنائية ضد اى مشروع استثمارى قبل اخذ رأى الهيئة العامة للاستثمار •

• حرص القانون على مساواة المستثمر المصرى بالاجنبى حيث تشير احصائيات الاستثمارالى ان مساهمة رأس المال المصرى بلغت ٧٠ ٪ من اجمالى الاموال المستثمرة مقابل ١٦ ٪ لرأس المال العربى و ١٤ ٪ لرأس المال الاجنبى •

وبالانمافه الى إصدار قانون الاستثمار الجديد شهد العام عددا من التطورات الاخرى فى المجال الاستثمارى من اهمها ما يلى :

— بلغ عدد المشروعات الاستثمارية التى بدأت النشاط الفعلى حتى ٢٠ حزيران / يونيو ١٩٨٩ (٩٣١) مشروعا تكاليفها الاستثمارية ٨ر٤ مليار جنيه وقد وفرت هذه المشروعات ١٥٧٨٤٤ فرصة عمل منها ١٨٦ر١٥٦ فرصة عمل للمصريين • وتبلغ قيمة الانتاج لهذه المشروعات ٤٧٤٠ مليون جنيه ويساهم هذا الانتاج بقدر كبير فى سد احتياجات السوق المحلى بالانمافه الى التصدير •

- والنسبة لمشروعات المناطق الحرة التى بدأت النشاط الفعلى حتى ٢٠ حزيران / يونيو ٨٩
فأن عددها يبلغ ١٨٦ مشروعا تكاليفها الاستثمارية ٢٤٢ مليون جنيه ٠ اما المناطق
الحرة الخاصة التى دخلت مرحلة النشاط فعددها ٢٩ مشروعا تكاليفها الاستثمارية ٨٨٦
مليون جنيه ٠

- بلغ عدد الشركات الاستثمارية التى قامت بتصفية اعمالها بعد استنفاد فترات الاعفاء مسن
الضرائب والجمارك فى مصر ٨٧ شركة وقد بلغت الاعفاءات التى حصل عليها القطاع الخاص
والاستثمارى من الدولة حوالى ٥٠ مليار جنيه خلال ١٢ عاما تشمل فى الاعفاءات الجمركية
والضريبية والتسهيلات الائتمانية ٠

- وافقت الهيئة العامة للاستثمار خلال الربع الاول من السنة المالية الحالية ٨٩ / ١٩٩٠ تموز /
ايلول (يونيو / سبتمبر) على ١٨ مشروعا استثماريا فى نطاق القانون الجديد ٢٣٠ لسنة
١٩٨٩ باجمالى رؤوس اموال محلية ومساهمات اجنبية بنحو ١٢٩٤ مليون جنيه وتكاليف
استثمارية نحو ٢٨٦١ مليون جنيه وتوفر تلك المشروعات فرص عمل جديدة لنحو ١٨٧٧ عاملا
وما يذكر ان الهيئة قد وافقت خلال عام ١٩٨٨ على ١٠٠ مشروع بتكاليف استثمارية
حوالى ١٢٥٨ مليون جنيه منها ١٣ مشروعا بالمناطق الحرة تكلفتها الاستثمارية ٦٩ مليون
جنيه ٠

وهذه كلها مؤشرات ايجابية توضح اتجاه المناخ الاستثمارى فى مصر الى جذب مزيد
من رؤوس الاموال العربية والاجنبية ، فى ضوء الاستقرار السياسى والاقتصادى الذى تتمتع به
مصر حاليا بعد فترة المقاطعة العربية لها ٠

الفصل السادس: تطور الاستثمارات العربية البينية :

وإن حاجة الدول العربية للتنمية تتزايد يوما بعد الآخر ، والتنمية تتطلب تعبئة شاملة للموارد العربية وفي مقدمتها رأس المال ، فبدون رأس المال يصعب تنفيذ برامج الإصلاح والتطوير الاقتصادي ، ويصعب استمرار عملية التنمية التي تؤدي الى ارتفاع وزيادة معدلات الدخل القومي بصورة متزايدة . وتعتبر الاستثمارات العربية داخل البلدان العربية دعامة هامة في توفير رؤوس الاموال اللازمة للتنمية الاقتصادية في صورة إستثمارات وعلى الرغم من الفوائض المالية التي توافرت لدى الاقطار البترولية العربية ، الا أنها لم تنعكس في صورة استثمارات داخل الكيانات الاقتصادية العربية ، بل خرجت واستثمرت في كل من أمريكا وأوروبا واليابان بالدرجة الاولى ، وكان نصيب الوطن العربي محظوظا للغاية لأسباب كثيرة ومتعددة .

وبلاحظ انه على مدى نحو ٣٨ عاما لم تزيد رؤوس الاموال العربية المستثمرة في الوطن العربي عن نحو - ١٠ مليار دولار أمريكي ، في حين بلغ اجمالي الاستثمارات في الدول العربية نحو ١٩٢ مليار دولار (٢١) أمريكي ، أي ان إسهام الدول العربية بلغ حوالي ٥.٢ % تقريبا من إجمالي الاستثمارات الفعلية التي استثمرت خلال تلك الفترة .

٦ - ١ تطور الاستثمارات البينية بين الاقطار العربية منذ الخمسينات :

يقدر اجمالي الاستثمارات العربية البينية في الخمسينات بحوالي ٤٢٧ مليون دولار أي بمعدل نحو ٤٢٧ مليون دولار سنويا ، وقد إنخفضت هذه الاستثمارات الى نحو ٤٠٥ مليون دولار في الستينيات ، أي بمعدل نحو ٤٠٥ مليون دولار سنويا ، بينما ارتفعت في السبعينات الى نحو ٦٢٣٧ مليون دولار أمريكي أي بمعدل نحو ٦٢٣٧ مليون دولار سنويا ، ثم إنخفضت مرة أخرى في الثمانينات الى نحو ٢٨٠٩ مليون دولار أمريكي ، أي بمعدل نحو ٣٥١ مليون دولار سنويا وعلى مدى ثمانية سنوات فقط (أي حتى عام ١٩٨٨) .

أن هذا الحجم المتواضع من الاستثمارات المبيّنة يشير إلى أن متوسط نصيب الدولة الواحدة يقدر بحوالي ٢٠ مليون دولار أمريكي في الخمسينات ، أي بمعدل ٢ مليون دولار سنوياً بينما يقدر بنحو ١٩ مليون دولار في الستينات ، أي بمعدل ١٩ مليون دولار سنوياً . ففى حين يقدر فى السبعينات بنحو ٢٩٧ مليون دولار ، أى بمعدل متوسط قدره نحو ٢٩٧ مليون دولار سنوياً أخيراً يقدر بنحو ١٣٤ مليون دولار فى الثمانينات ، أى بمعدل نحو ١٧ مليون دولار سنوياً .

ويتضح أن حجم الاستثمارات على مدار الفترة كلها قد بلغ معدله لكل دولة حوالى ٤٧٠ مليون دولار ، بمتوسط سنوى قدره ١٢٤ مليون دولار أمريكى فقط . وهذه الاحجام من الاستثمارات المتاحة فى الدول العربية لا تفي لاقامة مشروع استثمارى فى كل دولة ، الامر الذى يوضح عجز التمويل العربى على الوفاء بالاحتياجات المالية على الرغم من توفر الاموال العربية ، ويعكس ذلك فقدان العمل العربى المشترك لأى وجود حقيقى أو فعال . ومن ناحية ثانية يمكن القول بأن هذه الاوضاع المستمرة حتى الان ستكون نتائجها غاية فى السوء واثارها السلبية ستكون واضحة المعالم على الاقتصاديات العربية .

٦ - ٢ تطور نصيب الدول العربية من الاستثمارات البينية :

يختلف نصيب الدول العربية من الاستثمارات البينية العربية من دولة لآخرى ومن فترة زمنية لآخرى وذلك لأسباب كثيرة ومتعددة ، تاتى فى مقدمه هذه الاسباب المناخ العام للاستثمار فى الاقطار العربية ومدى ملائمته لاستقطاب رؤوس الاموال العربية ، هذا الى جانب العلاقات القائمة بين الاقطار المضيفة لرؤوس الاموال والاقطار المانحة له ، فكلما كانت العلاقات قريسة سياسيا واقتصاديا زاد تدفق رؤوس الاموال والعكس صحيح . وبأستعراض تطور الدول العربية من الاستثمارات البينية العربية يتضح ما يلى :

* بلغ نصيب الاردن فى الخمسينات من الاستثمارات البينية العربية حوالى ١٧٤ر٨ مليون دولار ، بمتوسط سنوى قدره ١٧ر٥ مليون دولار أمريكى ، إنخفض الى نحو ٩ر٢ مليون دولار فى الستينات ، ثم إرتفع الى نحو ١٣٩ مليون دولار فى السبعينات بمتوسط سنوى

قدره ١٣ر٦ مليون دولار أمريكي ، ثم ارتفع في الثمانينات الى حوالي ١٧٤ مليون دولار أمريكي بمتوسط قدره نحو ٢١ر٧ مليون دولار سنويا .

* ومن جهة أخرى فلم يتوجه اى استثمارات تذكر لدولة الامارات العربية المتحدة فـسـى الخمسينيات او في الستينيات ، بينما بلغت الاستثمارات نحو ٦٦٠ر٦ مليون دولار فـسـى السبعينيات اى بمتوسط سنوى قدره ٦٦ مليون دولار أمريكي ، ثم انخفضت في الثمانينات الى نحو ٢٩١ مليون دولار أمريكى بمتوسط سنوى ٣٦ر٤ مليون دولار أمريكي .

* لم توجه أيضا استثمارات عربية لدولة البحرين في الخمسينيات أو الستينيات ، فـسـى حين بلغت الاستثمارات نحو ١٠٤٥ مليون دولار في السبعينيات اى بمتوسط سنوى ١٠٤ر٥ مليون دولار أمريكي خلال فترة العائدات البترولية الضخمة لارتفاع اسعار البترول) ثم انخفضت الى نحو ٥٦٩ مليون دولار في الثمانينات ، أى بمتوسط سنوى نحو ٧١ر٠ مليون دولار أمريكي .

* أما نصيب تونس من الاستثمارات البينية العربية فقد بلغ في فترة الخمسينيات نحو ٢٦ر٣ مليون دولار أمريكي ، وانخفضت الى نحو ٦ مليون دولار أمريكي فقط في الستينيات ثم ارتفع الى نحو ٢٥١ مليون دولار أمريكي في السبعينيات ثم انخفضت الى ٢١٧ مليون دولار أمريكي مرة أخرى في الثمانينات ، اى بمتوسط سنوى قدره نحو ٢٧ر٢ مليون دولار أمريكي .

* اما بالنسبة للجزائر فقد كان نصيبها من الاستثمارات العربية لا يذكر منذ الخمسينيات حتى الان ، حيث تراوحت الاستثمارات ما بين ١٢ر٥ مليون دولار أمريكي فـسـى السبعينيات ، ونحو ١٧ مليون دولار في الثمانينات .

* أما بالنسبة للمملكة العربية السعودية فلم توجه استثمارات داخل السعودية من الاستثمارات العربية خلال مرحلة الخمسينات والستينات ولكن حجم الاستثمارات العربية بلغت فسي مرحلة السبعينات نحو ٩٠٦ مليون دولار أمريكي ، ارتفع الى نحو ٢٠٧ مليون دولار فسي الثمانينات ، وهذه الاستثمارات منخفضة مقارنة بحجم السعودية وما لديها من امكانيات مالية ضخمة .

* لقد كان نصيب السودان من الاستثمارات البينية العربية نحو ٣٧ مليون دولار فسي الخمسينات ، انخفضت في الستينات الى ٤٧ مليون دولار أمريكي فقط ، ثم ارتفعت بشكل كبير في السبعينات ، حيث بلغ نحو ٧٣٣ مليون دولار أمريكي ، اي بمتوسط قدره ٧٣٣ مليون دولار في السنة ، ثم انخفض نصيب السودان في الثمانينات الى ١٧٨ مليون دولار أمريكي ، بمتوسط قدره ٢٢٣ مليون دولار في السنة ، وهذا يشير الى عدم استغلال الامكانيات المتاحة لدى السودان من موارد طبيعية يمكن استغلالها في إنتاج الغذاء للوطن العربي في حالة توفير الاستثمارات العربية .

* لقد بلغ نصيب سوريا نحو ٤ مليون دولار فقط في الخمسينات ومليون دولار في الستينات ثم ارتفع في السبعينات الى ١٧٣ مليون دولار ، ثم انخفض الى نحو ١١٨ مليون دولار أمريكي في الثمانينات ، اي بمتوسط قدره ١٤٨ مليون دولار في السنة فقط .

* لقد كان حصة العراق من الاستثمارات العربية نحو ٥٦ مليون دولار في الخمسينات ، انخفضت الى نحو ٢ مليون دولار في السبعينات ، ثم ارتفعت الى ١٣٩ مليون دولار في الثمانينات ، وهي فترة الحرب الايرانية / العراقية والرعاية التي اولتها الدول العربية المستمرة للعراق .

* لم تنل سلطنة عمان اى رعاية فى الخمسينيات ، وفى الستينيات كان نصيبها ٢٤٠ مليون دولار بمعدل ٢٤ مليون دولار فى السنة ، انخفض الى ٩٢ مليون دولار ، ثم انخفض الى ١٠ مليون دولار فى الثمانينات .

* لقد كان نصيب دولة قطر نحو ٥ مليون دولار فى الستينيات انخفض الى ٣ مليون دولار فى الستينيات وارتفع الى ٥٥ مليون دولار فى السبعينات و ١٣ مليون دولار فى الثمانينات .

* كان نصيب الكويت من الاستثمارات العربية فى الخمسينيات مرتفعاً حيث بلغ ١٠٥ مليون دولار امريكى ، انخفض الى ٦ مليون دولار فى الستينيات ، ثم ارتفع الى ١٠٧٣٦ مليون دولار فى السبعينيات ، وهى فترة الوفورات البترولية وارتفاع العائد على الاسهم واسعار الفائدة على الودائع بالمصارف الكويتية ، ثم انخفض الى نحو ٢٩٥ مليون دولار فى الثمانينات ، مدة انكماش الاقتصاديات البترولية فى اعقاب انخفاض اسعار البترول مع بداية الثمانينات .

* حصل لبنان على نحو ٢٢ مليون دولار فى الخمسينيات من الاستثمارات العربية ، ثم ٣٨٨ مليون دولار امريكى فى الستينيات ، ثم ارتفع نصيبها الى ٧٧ مليون دولار فى السبعينيات ثم عاود الانخفاض فى الثمانينات الى نحو ٩ مليون دولار فقط بسبب الحروب الاهلية التى استمرت منذ منتصف السبعينيات وحتى الان وانعدام مناخ الاستقرار وهروب الاموال العربية الى خارج لبنان .

* لقد كان نصيب مصر من الاستثمارات العربية رغم كبر حجمها السكانى والاقتصادى نحو ٢١ مليون دولار امريكى فى الخمسينيات ، وارتفع الى ٥٧٣ مليون دولار فى الستينيات ، ثم ارتفع الى نحو ١٤٥٨ مليون دولار امريكى فى السبعينيات ، أى بمتوسط سنوى قدره ١٤٥٨ مليون دولار ، وهى فترة حرب اكتوبر وما تلاها من ارتفاعات فى اسعار النفط وكانت حرب اكتوبر سبباً رئيسياً منها ، ثم انخفض

الاستثمارات العربية في الثمانينيات الى نحو ٦٥٤ مليون دولار امريكى فقط أى بمتوسط ٨٠ مليون فى السنة تقريبا ، هذا على الرغم من مناخ الاستقرار اللازم توفره لرؤوس الاموال العربية ، ولا تزال مصر مصدر جذب لرؤوس الاموال العربية فى ضوء المتغيرات السياسية والاقتصادية على الساحة العربية .

* كان نصيب المغرب فى الخمسينيات ١٢٩ مليون ، انخفضت الى ٨٠ مليون فى الستينيات ثم ارتفع فى السبعينيات الى ١٧٣ مليون دولار امريكى ، ثم عاود الانخفاض الى ١٢٢ مليون دولار امريكى فى الثمانينيات .

ومن الجدير بالملاحظة أن فترة الخمسينيات تميزت بانخفاض حجم الاستثمارات العربية البينية ، وكانت اكبر دولة وجهت اليها الاستثمار هى الاردن وتلاها الكويت ثم تونس ، وقد كانت فترة الخمسينيات هى الفترة التى تحررت الاقطار العربية فيها من الاستعمار ، وما زالت الآثار السلبية للاستعمار تفرض نفسها على مختلف نواحي الحياة ومنها الاقتصاد والثقة للمستثمر فى الدخول فى المشروعات الاستثمارية .

اما فى الستينيات وهى بداية ظهور البترول بشكل كبير والتوسع فى استخداماته كمصدر للطاقة والصناعات البتروكيمياوية ولكن ما زالت الدول العربية فى مرحلة التحول بعد الاستعمار وما زالت دول مستعمرة كالجائر واليمن وعدن ، وسعت كل دولة لتبحث عن سبل لرفع مستوى معيشة مواطنيها ، وان كانت الروح القومية فى أوج عذاشها منذ نهاية الخمسينيات ، وفى هذه الفترة بلغ حجم الاستثمارات العربية البينية ٤٠٥ مليون دولار . كان حصة سلطنة عمان منها ٢٤٠ مليون دولار ، تليها مصر ثم الامارات ثم لبنان .

اما مرحلة السبعينيات فقد حدث ارتفاع هائل فى اسعار البترول وزيادة كبيرة فى الدخل القومى للاقطار العربية من النفط ، والفوائض المالية الضخمة التى تحققت ، وخاصة بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ هذا الى جانب مؤشرات التضخم من العرس الذى تحقق قبيل

وأثناء الحرب ، وحيث ارتفع حجم الاستثمارات العربية البينية الى حوالي ٦٢٣٢ مليون دولار أمريكي ، اى حوالي اكثر من ١٥ مرة عما كان عليه في السبعينيات ، وكانت مصر هي الدولة التي نالها اكبر حجم من هذه الاستثمارات ، تلاها الكويت ثم الامارات فالمغرب فالاردن .

ومع بداية مرحلة الثمانينيات ، حيث غاب التمن من العربى وفترت روح العمل العربى المشترك ، وانخفضت اسعار البترول انخفاضا كبيرا ، وبالتالى انخفض عائد الاقطار العربية من النفط ، بالانفاة الى حرب الخليج بين العراق وايران وما استنفذت من اموال طائلة ، أدت كل هذه العوامل الى انخفاض الاستثمارات العربية البينية ، حيث بلغت حتى عام ١٩٨٨ حوالي ٢٨٠٩ مليون دولار فقط . وكانت مصر من اكثر الدول العربية استفادة من الاستثمارات العربية لاستقرار الاوضاع السياسية والاقتصادية بها ، تلاها البحرين فالامارات ، ثم تونس ، ثم جيبوتى فالسودان .

والملاحظة الاخرى الجديدة بالاهتمام ان حجم الاستثمارات العربية البينية على مدار ثمانية وثلاثين سنة ، يعتبر منخفضا للغاية ، لا يخدم اغراض التنمية الاقتصادية فى الوطن العربى كما سبق الاشارة الى ذلك ، كما بدأ الوطن العربى فى تشكيل مجالس اقليمية لم تحدد اهدافها الاقتصادية بوضوح ، منها على سبيل المثال مجلس التعاون لدول الخليج العربية واتحاد المغرب العربى ومجلس التعاون العربى . وتعتبر هذه المجالس والتكتلات العربية الاقليمية عامل تنافر وليس عامل جذب للاموال العربية فى إطار وجود جامعة الدول العربية ، حيث أن أهداف هذه التجمعات سياسية وليست اقتصادية .

أن طبيعة ونوعية المشروعات التي وجهت اليها الاستثمارات العربية تشير الى تنوع المشروعات التي وجهت اليها الاستثمارات العربية البينية ، حيث كان نصيب قطاع الزراعة منها حوالي ٨ ر ١٦٣ مليون دولار أمريكي من اجمالي قدره نحو - ١٣٦١ مليون دولار أمريكي اي بنسبة نحو ٣ ر ١٢ % فقط من اجمالي الاستثمارات العربية المتاحة ، بينما نال قطاع الصناعة التحويلية حوالي ٨٥ ر ٩٢٥ مليون دولار ، اي بنسبة - ٦٨ % من جملة الاستثمارات المتاحة ، وقطاع النقل والمواصلات حصل على نحو ٥ ر ٢٨ مليون دولار أمريكي اي بنسبة ١ ر ٢ % فقط من اجمالي حجم الاستثمارات العربية المتاحة .

أما قطاع الخدمات (فنادق وسياحة) فقد كان نصيبه من اجمالي الاستثمارات البينية العربية نحو ١٤١ مليون دولار أمريكي ، أي بنسبة نحو ٤ ر ١٠ % ولى هذا القطاع قطاع الزراعة من حيث الأهمية .

ويلاحظ ان الصناعة نالت الجانب الأكبر من الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة من ١٩٦٤/١٩٨٣ ، يليها الزراعة ثم الفنادق والسياحة . وتشكل استثمارات الزراعة والصناعة التحويلية مجتمعه حوالي ٦ ر ٨٠ % من جملة الاستثمارات ولعل ذلك يرجع لاهمية قطاعي الصناعة والزراعة ، ومصفة خاصة قطاع الصناعة التحويلية الذي يعتمد على البترول الخام الذي يشكل أهم قطاع في الاقتصاد العربية من حيث أهميته كمصدر للدخل القومي . هذا ولقد بلغت جملة المساهمات العربية في المشروعات الاستثمارية والعربية حوالي ٢ ر ٧١٩ مليون دولار ، منها ٥ ر ٤٣٤ مليون دولار لقطاع الصناعة التحويلية و ٤ ر ٩٧ مليون دولار للزراعة والثروة الحيوانية والصيد البحري و ٩ ر ١٣٧ مليون دولار للخدمات و ٦ ر ١٣ مليون دولار للنقل والمواصلات و ٣ ر ٢٥ مليون دولار لقطاع البناء والتشييد .

٦ - ٣ حجم الاستثمارات العربية المتاحة :

على الرغم من أن الوطن العربي يتمتع بشروات طبيعية وكبيرة ، واستطاع ان يحقق مداخيل ضخمة من عائدات البترول في حقبة السبعينيات واول الثمانينيات الا ان

جدول (٦ - ١)
تطور التدفقات الاستثمارية العربية البينية
منذ الخمسينات

(مليون دولار أمريكي)

الدولة المتلقية للاستثمارات	الخمسينات	الستينات	السبعينات	الثمانينات
الأردن	١٧٤ر٨	٩ر٢	١٣٦ر٠	١٧٤ر٠
الإمارات	—	٤٣ر٣	٦٦٠ر٦	٢٩٠ر٩
البحرين	—	٠ر٨	١٠٤٥ر١	٥٦٩ر٥
تونس	٧٦ر٣	٦ر—	٢٥١ر٥	٢١٧ر٠
الجزائر	١ر٣	—	١٢ر٥	١٧ر٠
السعودية	—	—	٩٠ر٦	٢٠٧ر٢
السودان	٣٧ر٢	٤ر٨	٧٣٢ر٩	١٧٨ر٢
سوريا	٤ر٢	١ر٠	١٧٣ر٠	١١ر٨
الصومال	—	—	٤٨ر٨	—
العراق	٥ر٧	٠ر٥	٢ر٢	١٣٨ر٨
سلطنة عمان	—	٢٤٠ر٠	٩٢ر٠	١٠ر١
قطر	٥ر٢	٣ر٣	٥ر٥	١٣ر٤
الكويت	١٠٥ر٠	٦ر٥	١٠٧٣ر٦	٢٩ر٥
لبنان	٢ر٢	٣١ر٨	٧٧ر١	٩ر٤
ليبيا	—	—	٢٥ر٩	٤٣ر٨
مصر	٢ر٢	٥٧ر٣	١٤٥٨ر٠	٦٥٣ر٨
المغرب	١٣ر٠	٠ر٨	١٧٣ر٠	١٢٢ر٠
موريتانيا	—	—	٦٧ر٧	١٧ر٩
اليمن الشمالي	—	—	١١٠ر١	٦ر٤
اليمن الجنوبي	—	—	—	٩٧ر٤
جيبوتي	—	—	١ر١	٠ر٧
الجملة	٤٢٧ر١	٤٠٥ر٣	٦٢٣٧ر٢	٢٨٠٨ر٨

المصدر : د . سمير مسعود " مناخ الاستثمار في الوطن العربي " ، الاهرام الاقتصادي العدد ١١١٤
لعام ١٩٩٠

ما ذهب منها للاستثمار داخل الدول العربية كان محدودا للغاية ، وذهب الجانب الأكبر الى الاقطار الاوربية والامريكية — ومهما كانت الاسباب وراء ذلك ، سواء عدم الاستقرار السياسى وغياب الوفاق العربى ، ولضعف فرص الاستثمار وسوء مناخ الاستثمار فى الدول العربية ، وانخفاض العائد على الاستثمار ، فان ذلك كله لا يمنع ان العرب احق واولى بما لديهم من ثروات ، بل ما سبق كله مدعاة لتوجيه الجانب الأكبر من الاستثمارات العربية الى الاقطار العربية حتى تستطيع ان تطوّر اقتصادياتها ، وترفع المستوى المعيشى للانسان العربى ، ويجعل الامم العربية قادرة على مواجهة مشاكلها السياسية والاقتصادية ، بل ويزيد ذلك من فرص نجاح العمل العربى المشترك ويقوى اتجاهات الوحدة العربية .

لقد مضى عصر الفوائض المالية دون ان يستفيد منه العرب وكانت اوربا وامريكا هما المستفيد الأكبر من تلك الفترة ، وما زالت الفائدة تعم على تلك الاقطار ، فالارصدة العربية فى بنوكها تغدربحوالى ٦٧٠ مليار دولار — وهى تفوق المديونية العربية بحوالى ٤٠٠ مليار دولار أمريكى .

ويوضح الجدول التالى (٦ - ١) تطور التدفقات الاستثمارية العربية البينية منذ الخمسينات ، حيث يتضح ضالة هذه التدفقات الاستثمارية بالمقارنة بالودائع الرأسمالية وحجم رؤوس الاموال العربية بالمصارف ومؤسسات التمويل خارج المنطقة العربية . كما يتبين ان تطور هذه التدفقات الاستثمارية فيما بين فترة الستينات والخمسينات كان ، متناقضا بنحو ٥ ٪ ، وفيما بين فترة السبعينات والستينات تزايد بنحو ما يقرب من ١٥ شل ما كانت عليه تلك التدفقات فى الستينات ، وذلك بسبب ارتفاع اسعار البترول وزيادة الموارد المالية النفطية وظهور فوائض مالية ضخمة فى تلك الفترة ، بينما انخفضت معدل التدفقات الاستثمارية فى فترة الثمانينات بنحو ٥٥ ٪ عن ما كان عليه فى فترة السبعينات بسبب انكماش الاقتصاد العالمى مع بداية الثمانينات وتقلص الفوائض المالية النفطية نتيجة لانخفاض اسعار البترول والسيطرة عليها من قبل الدول الصناعية المتقدمة .

٦ - ٤ - الاستثمارات العربية في مصر :

لقد شهد الاقتصاد المصري خلال العامين الماضيين تطورا ايجابيا بعودة مصر الى دورها الطبيعي في مؤسسات الجامعة العربية واسترجاع أهميتها في صناديق التمويل العربية . وقد سعت مصر على مدى السنوات السابقة الى تدقيق سياسات تستهدف تحقيق التقارب العربي وجذب الاستثمارات العربية سواء على مستوى الحكومات والافراد ، وظهرت مؤشرات كمشيرة تؤكد امكانية دفع وتنمية التعاون الاقتصادي بين مصر والدول العربية خاصة تلك الدول ذات الفوائد المالية (دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية) .

وتعتبر مصر مصدرا جذابا لكثير من الاستثمارات الخارجية وخاصة الاستثمارات العربية على الرغم مما يدور حاليا على الساحة الدولية والعربية فيما يتعلق بالعلاقات السياسية العربية/ العربية او العربية /الدولية . فالعلاقات الاقتصادية بين مصر والدول العربية لم تتوقف حتى في اشد حالات التباعد السياسي بين مصر وبعض الدول العربية ، فقد تتأثر تلك العلاقات الاقتصادية من خلال الفترات الرسمية ، ولكنها لم تتأثر بالنسبة لعلاقات الافراد من المستثمرين العرب بالاقتصاد المصري ، حيث تدفقت رؤوس الاموال العربية على مشروعات التنمية بالاقتصاد المصري بمعدلات متزايدة مع عودة مصر الى الجامعة العربية ومؤسساتها المختلفة .

وتعطي خدات التنمية الاقتصادية والاجتماعية (٨٧ - ١٩٩٢) اهتماما خاصا للقضايا الخاصة المصري والعربي ، وتحظى الاستثمارات العربية بالاهتمام والترويج وتعطىها الدولة اولوية قصوى في هذا المجال بالمقارنة بالاستثمارات الاجنبية ، حيث تمثل الاستثمارات العربية نحو ١٩ % من اجمالي الاستثمارات الكلية في مصر حتى نهاية ١٩٨٩ ، بالمقارنة بنحو ١٧ % للاستثمارات الاجنبية ، في حين تبلغ نسبة الاستثمارات المصرية نحو ٦٤ % من اجمالي الاستثمارات الكلية في عام ١٩٨٩ . وقد ارتفعت معدلات الاستثمارات العربية في مصر من نحو ٥٨٠ مليون

جنيه عام ١٩٨٠ الى نحو ١٣ مليار جنيه في بداية عام ١٩٨٧ ثم الى نحو - ٢ مليار جنيه في نهاية عام ١٩٨٩ . اى ان الاستثمارات العربية لم تستثمر في التدفق على الاقتصاد المصرى فحسب ، ولكن معدلات تدفقها ارتفعت منذ بداية الثمانينات وحتى نهاية عام ١٩٨٩ بنحو ١٤٧ % ، وتشير هذه الارقام الى استقرار معدلات الاستثمار العربى فى مصر واستمرار التدفقات الرأسمالية بسبب مناخ الاستثمار الذى يميز مصر من باقى دول المنطقة من حيث الاستقرار السياسى والاقتصادى والامانات والحوافز التشجيعية التى تكلفها الدولة للاستثمار ورؤوس الاموال العربية .

هذا وتشير تقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار^(١٢) الى أن حجم التدفقات الرأسمالية الى مصر قد ارتفع من نحو ٢٢ مليون دولار أمريكى خلال مرحلة الخمسينات الى نحو ٥٧٣ مليون دولار أمريكى خلال مرحلة الستينات أى ما نسبته نحو ١٤١ % من اجمالى الاستثمارات العربية خلال تلك المرحلة . وقد استمرت الزيادة فى التدفقات الرأسمالية العربية على مصر فى مرحلة السبعينات ، حيث بلغت نحو ١٤٥٨ مليون دولار أمريكى ، أى ما نسبته نحو ٢٣٤ % من اجمالى التدفقات الرأسمالية الموجهة للدول العربية خلال تلك الفترة ثم انخفضت الى نحو ٦٥٤ مليون دولار فى مرحلة الثمانينات ، أى ما نسبته نحو ٢٣٣ % من اجمالى التدفقات الرأسمالية الموجهة للدول العربية . ويرجع هذا الخفض اساسا الى ما صاحب بداية مرحلة الثمانينات من ركود نسبى فى الاقتصاد العالمى مع تقلص اسعار النفط وانكماش الموارد المالية للدول العربية النفطية ، هذا الى جانب اثر المقاطعة العربية لمصر مع منتصف مرحلة السبعينات وحتى منتصف اقرب نهاية مرحلة الثمانينات .

وقد أشارت التقارير^(٢٠) الى أن عدد المشروعات الاستثمارية فى مصر والتي تمسول برؤوس الاموال العربية قد بلغ ٤٧٥ مشروعا فى عام ١٩٨٨ ، تقدر رؤوس اموالها بنحو ٢١٧١ مليون دولار أمريكى (أى ما يعادل نحو ٥٥ مليار جنيه مصرى تقريبا) .

هذا وقد بلغ عدد المشروعات الاستثمارية في مصر حتى نهاية عام ١٩٨٩ والتي تمول من خلال رؤوس الاموال المصرية والعربية والاجنبية ١٧٣٤ مشروعا تقدر رؤوس اموالها بنحو ١١٠ مليار جنيه مصري (*).

وتعتبر الاستثمارات السعودية والكويتية في المرتبة الاولى ضمن الاستثمارات العربية ، حيث استمرت الاستثمارات السعودية في الزيادة حتى بلغ حجم رؤوس الاموال السعودية في مصر مع نهاية عام ١٩٨٩ نحو ٥٥٢ مليون جنيه تشكل مساهمات في مشروعات تقدر تكلفتها الاستثمارية الاجمالية بنحو ١٧٢ مليار جنيه مصري . كما يقدر حجم رؤوس الاموال الكويتية (بما في ذلك اعادة استثمار ارباح هذه المشروعات) بنحو ٥١٤ مليون جنيه مصري ، تعتبر مساهمات فسي مشروعات تقدر تكلفتها الاستثمارية الاجمالية بنحو ١٥ مليار جنيه مصري .

وقد اوضحت البيانات الواردة بالجدول رقم (٦ - ١) أن حجم الاستثمارات العربية / العربية بلغ في عام ١٩٨٨ نحو ٢٣٢٤ مليون دولار أمريكي (أو ما يعادل نحو ٦٠٥ مليون جنيه مصري تقريبا) ، اُرتفعت في عام ١٩٨٩ الى نحو ٢٥٨٥ مليون دولار أمريكي (أو ما يعادل نحو ٦٢٥ مليون جنيه مصري تقريبا) وقد كان نصيب مصر من هذه الاستثمارات البينية العربية في عام ١٩٨٨ نحو ٢٢٣ % من اجمالي الاستثمارات الموجهة للدول العربية ، بالمقارنة بنحو ٣٠ % من اجمالي الاستثمارات العربية / العربية لعام ١٩٨٩ . وهذا يشير الى أن هناك زيادة في معدلات تدفق الاستثمارات العربية بين عامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩ تقدر بنحو ١١٢ % ، بينما كان معدل الزيادة السنوي في نصيب مصر من تلك الاستثمارات العربية نحو ٥٠ % ، حيث ارتفعت اجمالي الاستثمارات العربية الموجهة الى مصر من نحو ٥٢ مليون دولار أمريكي عام ١٩٨٨ الى نحو ٧٨ مليون دولار أمريكي في عام ١٩٨٩ .

وبالرغم من مناخ حزم الاستثمارات العربية الموجهة للقطاع الزراعي على مستوى الوطن العربي من نحو ١٨٣ - ٣٦٩ مليون دولار ، فان نصيب هذا القطاع في عام ١٩٨٨ بلغ نحو ٧٩ % من اجمالي الاستثمارات العربية الموجهة للدول العربية بالمقارنة بنحو ١٤٣ % في

(*) وفقا لتصريح نائب رئيس هيئة الاستثمار في ج.م.ع .

عام ١٩٨٩ ، وهذه المساهمة تعتبر ثقيلة جدا بالمقارنة بأهمية القطاع الزراعي في توفير الغذاء والمواد الخام الاساسية للوطن العربي .

وقد أشارت التقارير^(٢٠) الى ان السعودية قد ساهمت بنحو ٨١ ٪ من اجمالي حجم الاستثمارات العربية التي وجهت الى مصر في عام ١٩٨٩ بالمقارنة بنحو ٦٠ ٪ للكويت ، ٦٥ ٪ للأردن ، ٣٥ ٪ لسوريا ، ونحو ٢٥ ٪ للبنان ، نحو ٥٠ ٪ لباقي الدول العربية .

وقد أوردت بعض التقارير الاخرى ان حجم الاستثمارات العربية لدول الخليج العربي في مصر قد بلغ حتى نهاية عام ١٩٨٩ نحو ١٤٥٤ مليون جنيه مصري (أو ما يعادل نحو ٦٠ ٥ مليون دولار امريكي على اساس سعر صرف ٢٦ جنيه / الدولار) ، وقد بلغ مساهمة الكويت في هذه الاستثمارات نحو ٣٤ ٪ ، السعودية نحو ٢٧ ٪ ، والأردن نحو ٦٧ ٪ ، وقطر نحو ٦١ ٪ ، الامارات ٥٨ ٪ والبحرين نحو ٨٥ ٪ ، سلطنة عمان ١٢ ٪ وفلسطين نحو ٣٠ ٪ ، ودبي نحو ١٠ ٪ .

وبالرغم من اختلاف البيانات الخاصة بحجم التدفقات الرأسمالية (الاستثمارات) من دول الخليج العربي الى مصر ، فإنه من الملاحظ ان كل من السعودية والكويت يعتبران من أهم الدول العربية المستثمرة في مصر ، حيث تحتل السعودية والكويت المرتبة الاولى والثانية بين الدول العربية التي تستثمر أموالها في مصر ، وتأتي الاردن في المرتبة الثالثة .

الفصل السابع : الأستثمارات الزراعية وتمويل القطاع الزراعى فى مصر :

١-٧ - مقدمه :

يعد الاستثمار الاداء الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية ومن ثم فهو الاداء التى عن طريقها يمكن تحسين مستويات الدخل وخلق فرص العمل ، وتحسين موقف ميزان المدفوعات الى غير ذلك من الاثار الايجابية المرتبطة بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ويتوقف معدل الاستثمار فى قطاع ما من قطاعات الاقتصاد القومى على مناخ الاستثمار فى هذا القطاع ، ومعنى آخر يتحدد حجم وقاعية الاستثمار فى القطاع الزراعى على أداء دوره التنموى على مناخ الاستثمار فى هذا القطاع .

ويعكس مناخ الاستثمار لقطاع ما من قطاعات الاقتصاد القومى كافة المكونات التشريعية والاجرائية ، والتسويقية والسعرية وغيرها التى تتفاعل مع بعضها البعض لتنتج فى النهاية اطارا يحدد مستوى استثمار فى هذا القطاع وبصورة أكثر تحديدا يمكن الإشارة الى أهم مكونات مناخ الاستثمار فى القطاع الزراعى فى الاتى :

- المكونات التشريعية :
والتي تتمثل فى التشريعات والقوانين المنظمة للاستثمار فى هذا القطاع بما تحمله هذه التشريعات من مميزات أو سلبيات .
- المكونات الاجرائية :
وتتمثل فى الاجراءات التنفيذية الخاصة بالتشريعات والقوانين المنظمة للاستثمار فى القطاع الزراعى .
- المكونات الفنية :
وتتمثل فى المستويات التكنولوجية المتاحة لاستغلال عناصر الانتاج ، أن عادة ما يحدد تطوير المستوى التكنولوجى واستيعابه هذا المستوى الى خلق المزيد من الاستثمارات .

- المكونات المورديـه : وتتعلق بمدى إتاحة الموارد الانتاجية مثل الاراضى الصالحة للزراعة ، والموارد المائية ، والكوادر الفنية المدربه بالنسبة للقطاع الزراعى .
- المكونات التسويقية : وتتعلق بالسياسيات التسويقية والسعريـة المطبقه وتأثيراتها الايجابية أو السلبية على معدلات الاستثمار .
- مكونات البنية الاساسية : وتتعلق بمدى إتاحة البنية الاساسية للقطاع الانتاجى موضح الدراسة مثل الطرق ووسائل الاتصال ، وقنوات الري والصرف ، ومصـادر الطاقة الى غير ذلك من المكونات .

وإجمالاً للقول تتفاعل هذه المكونات فيما بينها لتنتج فى النهاية ما يطلـس عليه مناخ الاستثمار الذى يحدد بدوره حجم الانفاق الاستثمارى ومصادر تمويله سواء من القطاع العام أو الحكومى أو الخاص .

تشير الدراسات السابقة والاحصاءات المنشورة من المصادر الرسمية الى مجموعة من الحقائق التى يمكن الاشارة اليها بإيجاز فى التالى :-

- أن إمكانيات التنمية الزراعية الأفقية والرأسيـة متاحة ، أذ تزيد مساحة الرقعة الارزنية الممكن التوسع فى زراعتها وتتوافر لها موارد مائيه عن نحو ٢٥ مليون فدان ، كما أن هناك أفاق واسعة الانتاجية الفدائية (التنمية الرأسية) للعديد من المحاصيل .
- يتوافر عنصر العمل الزراعى سواء الخبرات الفنية القادرة على أداء العمل بمستوى مقبول من الناحية الفنية ، أو حتى العمالة الزراعية العادية ، وما زالت مستويات أجور شدة العمالة فى حـدد مقبولة نسبياً .
- أن حجم السوق المصرى يتسم بالسعة الكبيرة ، بل أن هذه السعة تتمددى بكثير حجم المعروض من السلع الزراعيـة ، وليس أدل على ذلك من ان قبضة العجز الغذائى يقدر بنحو ١.٥ مليار دولار عام ١٩٨٩ . وقد كان حجم تلك الفجوة عام ١٩٧٦ نحو ١٩٠ مليون دولار ، قفـذت الى نحو ٢.٨ مليار دولار مع نهاية الخطة الخمسية (٨٦ / ١٩٨٧) ، كما ان معدل الزيادة فى الفجوة الغذائية (اى الفرق بين الانتاج المحلى والاحتياجات الاستهلاكية الغذائية) اتسعت بمعدل ٢.٥ ٪ للفترة ٧٤ / ١٩٨٤ .

— أن الدولة وضعت العديد من التشريعات الخاصة بتنظيم الاستثمار في القطاع الزراعي ، كما وضعت أيضا لوائح تنفيذية لهذه التشريعات لتشجيع رؤوس الاموال الخاصة .

— أن الدولة تسعى جاهدة لتحسين وضعيه مكونات المرافق العامة وخاصة الطرق ووسائل الاتصال ، الامر الذي يعنى أن البنية الأساسية اللازمة للاستثمار الانتاجي متاحة الى حد ما في العديد من المواقع الانتاجية .

وعلى الرغم من الايجابيات السابقة فمن الملاحظ أن الاستثمار في القطاع الزراعي لا يتجاوز نحو ١٠% من الحجم الكلى للاستثمار القومى سواء تم ذلك عن طريق القطاع الحكومى والعام أو طريق القطاع الخاص . غذا في الوقف الذى يعد فيه القطاع الزراعي من أهم القطاعات الانتاجية بالمجتمع سواء قيست هذه الاهمية بدوره في خلق فرص العمل أو بدوره في التجارة الخارجية أو بدوره فى انتاج المواد الخام اللازمة للصناعات التحويلية أو بغير ذلك من المقاييس .

ومن هنا تتبلور مشكلة التمويل للقطاع الزراعي على اعتبار أن نصيبه من الاستثمارات الاجمالية المتاحة للاقتصاد القومى لا تتناسب مع دوره الهام في توفير قاعدة انتاجية تعتمد عليها عمليات التنمية في باقى قطاعات الاقتصاد القومى ، هذا فضلا عن ضرورة توفير الغذاء لمواجهة متطلبات الاستهلاك ومعدلات نموه المتوقعة نتيجة تحقيق أهداف التنمية و زيادة الدخل ورفع مستوى المعيشة لافراد المجتمع . وقد كان الانخفاض النسبى للاستثمارات الزراعية ، على الرغم من توفر العديد من الايجابيات المنشطة لهذا الاستثمار ، من أهم معوقات تنمية وتطوير القطاع الزراعي .

ولذلك فإن تحريك رؤوس الاموال وتشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي يعتبر ذات أولوية قصوى باعتبار أن رأس المال هو أداة التنمية الرئيسية الى جانب العوامل الاخرى المؤثرة في تنمية القطاع الزراعي .

٧-٢ - العوامل المؤثرة في حجم الاستثمارات الزراعية :

تنقسم الاستثمارات الزراعية الى نوعين أولهما يغلب عليه الصيغة العامة وهى تلك الاستثمارات التى تهدف خدمة الاقتصاد القومى بصورة عامة وعادة ما تأتى من مصادر رسمية حكومية (أو قطاع عام) وتمويل من خزانة الدولة ، ويشمل هذا النوع من الاستثمار أقامة البنىات الأساسية اللازمة للتنمية الزراعية من سدود وترع عمومية وشبكات رى وصرف وطرق ريفية وكثير من منشآت الخدمات الزراعية كالمخازن والصوامع . الخ ، الى جانب البحوث الزراعية والارشاد الزراعى وخدمات الائتمان الزراعى ، وهذه الأنشطة كلها تحتاج الى استثمار حكومى أو عام حيث أنها لاتعود بربح سريع أو لاتعود بحائد يشجع الاستثمار الخاص على الدخول فى مثل هذه الأنشطة .

أما النوع الاخر من الاستثمارات فهى تلك الاستثمارات التى تستهدف توليد عائد استثمارى مشجع من خلال توفير احتياجات السوق من الانتاج الوسيط أو النهائى ، وهى عادة ما تمثل الاستثمارات التى يمولها المستثمر أو المزارع بغرض الربح ، وتوجه لانشطة انتاجية وليست للانشطة الخدمية التى يغطيها النوع الاول من الاستثمارات الزراعية .

ويمتبر النوع الأول من الاستثمارات الزراعية هو حجز الزاوية للتنمية الزراعية ، حيث أنه لايقوم على أساس تجارية بل يستهدف تطبيق السياسات العامة التى تتضمنها خطط التنمية الزراعية لتنمية وتطوير القطاع الزراعى . ولذا فإن حجم الاستثمار لهذا النوع يتوقف على الاولويات والافضليات التى توليها الدولة للقطاع الزراعى وعلى حجم الموارد المالية والبيعية المتاحة لها . وما تجدر الاشارة اليه أن هذا النوع من الاستثمار قد نال اهتمام الدولة منذ بداية الستينات ، من خلال تنفيذ مشروع السد العالى واقامة كثير من المنشآت والمشاريع الخدمية للقطاع الزراعى كاقامة شبكات الرى والصرف ومحطات الضخ وشبكات الطرق والكهرباء الريفية ومخازن ومقار بنوك التسليف الزراعى وغيرها ، بالإضافة الى توفير مستلزمات الانتاج الزراعى من خلال البنك الرئيسى للائتمان والتنمية الزراعية وفروعه المنتشرة على كافة محافظات وقرى الجمهورية كمصدر رئيسى لتمويل عمليات الانتاج الزراعى .

ونظرا لتوجيه الاستثمارات العامة التي تمول أساسا من الخزينة العامة للدولة إلى المشروعات الخدمية لتوفير وتدعيم البنيات الأساسية للأنشطة الإنتاجية الزراعية، فإنه من المتوقع أن يكون العائد من هذه الاستثمارات بعيد المدى وأنه يعتبر عائد غير مباشر يساهم في توليد العائد التجاري على الاستثمارات الخاصة للأفراد (أى الاستثمار من النوع الثانى) ، ولعل هذا ما يفسر المقارنة القائمة في كثير من الدول النامية ومنها مصر ما بين أحجام الاستثمارات الموزونة في الزراعة من هذا النوع وبين عائد هذه الاستثمارات للاقتصاد القومى من جهة أو للأفراد من جهة أخرى . حيث أن الاستثمار التجاري (الاستثمار من النوع الثانى) يستهدف الربح أو العائد على الأموال المستثمرة وفقا لآليات الاقتصاد القومى وبالمقارنة بالاستثمار فى فـرص أخرى بديلة (فى أنشطة إنتاجية أخرى صناعية أو تجارية أو سياحية) .

وقد أنكمش النوع الثانى من الاستثمار الزراعى (أى الاستثمارات الخاصة للأفراد) بسبب القوانين والتشريعات الزراعية التى تحد من فرض الاستثمار فى القطاع الزراعى بسبب المقارنات الموجودة فى الأيد ولوجيات المتعلقة بالأرض من حيث الحيازة أو التلقيم الاقتصادى أو الملكية أو التنظيم الاجتماعى ، فالعمل على الأرض لا يعتبر عملا إنتاجيا عاديا كالعمل الحرفى أو الصناعى أو الخدمى ، بل تدخله اعتبارات اجتماعية وأسرية وتقاليد موروثة وعوامل وطنية وعاطفية مختلفة . ولعل من أهم ما استهدفته قوانين الإصلاح الزراعى التى طبقت فى مصر فى بداية الستينات وبعد قيام ثورة ١٩٥٢ مباشرة إزالة الفوارق الاجتماعية وتحديد الملكية - أى إزالة الهيمنة القطاعية عن الحياة السياسية ودون اعتبار آخر للجوانب الاقتصادية أو الانتاجية للأفراد^(٢٢) .

كما أن النظام الإجبارى للتسعير والتوريد للمنتجات الزراعية كان من ضمن عوامل العائد للاستثمار الخاص ، بالإضافة الى أن السياسة الزراعية لم تكن تولى اهتماما لتمويل التنمية الزراعية من خلال القطاع الخاص إلا فى الخطة الخمسية الأخيرة (١٩٨٧/٨٦ - ١٩٩٢/٩١) .

ومن الطبيعي أن تأثر الاستثمارات الخاصة للأفراد في الزراعة بهذه القوانين والتشريعات والنظم فمثلا لا تزال المزارع الكبيرة الحجم غير ممكنة في مصر من الناحية القانونية حتى على الرغم من تشجيع تملك الأراضي الصحراوية في حيازات كبيرة تفوق ما قرره قوانين الملكية الزراعية للأراضي . كما أنه لا يزال أصحاب المدخرات وروؤس الأموال يترددون في توليف أموالهم ومدخراتهم في المجالات الزراعية ، هذا فضلا عن الانخفاض النسبي في مستوى الدخل الفردي في القطاع الزراعي والذي يؤثر بشكل مباشر على المدخرات ومستوى الادخار وبالتالي حجم روؤس الأموال المتاحة من داخل القطاع نفسه ، وكذلك انخفاض معدل الاستثمار الخاص اللازم لتوظيفها في تنمية القطاع الزراعي ، الأمر الذي يترتب عليه ضرورة توفير روؤس أموال من خارج القطاع الزراعي في ظل معدلات العائد المرتفعة للقطاعات الأخرى غير الزراعية والتي تجذب الاستثمارات الخاصة بالمقارنة بالقطاع الزراعي .

وقد شهدت السنوات الأخيرة تطورات هامة أتاحت شيئا من الملمانية للاستثمارات الخاصة في القطاع الزراعي المصري ، وأخذ هذا القطاع يشهد مزيدا من الاستثمارات الخاصة في ظل قوانين الاستثمار منذ عام ١٩٧٤ حيث بدأت سياسة الانفتاح الاقتصادي ، وتركيز الدولة على توفير الغذاء وأعطاه أولوية مطلقة للقطاع الخاص في الاستثمار الزراعي من خلال سياسات الحوافز والاعفاءات والامتيازات وغيرها ضمن سياسات التنمية الزراعية بالخطة الحالية

ويأتى هذا التطور في الثمانينات نظرا لأن مفاهيم الإصلاح الزراعي التي طبقت في الخمسينات كانت مستمدة من أوضاع زراعية وتقنية مختلفة ، وأن هناك إصلاحات زراعية أخذت طريقها في التطبيق تستهدف إتاحة الفرصة للقطاع الزراعي للاستفادة من التقنيات (التكنولوجية) الحديثة مع تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في الزراعة بكافة الطرق الممكنة ، خاصة وأن الملكية الخاصة هي السائدة بالقطاع الزراعي المصري وتمثل أكثر من ٨٥ % .

فأذا ما تحقق توفير الاطمئنان واستقرار الاوضاع والتوقعات والمواثمة بين الخلفية القانونية والمؤسسة والتغيرات التكنولوجية في المجال الزراعى ، فإن العامل الآخر المؤثر في حجم الاستثمار الزراعى الخاص هو الربحية ، وهنا تكون نظم الحوافز السعريية للمنجين العامل المشجع .

ويجب الاشارة الى أن الزراعة تواجه في هذا المجال وضعاً أكثر صعوبة من قطاعات الاقتصاد القومى الأخرى . فالزراعة تنتج محاصيل نقدية يغلب عليها طابع التصدير مثل القطن ، والارز ، والحبوب الزيتية ، والفاكهة والخضروات ، كما أنها تنتج أيضاً محاصيل غذائية استراتيجية كالقمح والارز وقصب السكر تستهلك محلياً وتسوق عادة في المدن . وفيما يتعلق بالنوع الاول من الانتاج فإنه كان معرناً لهيمنة القطاع العام والحكومة من خلال مؤسساتها وشركاتها المختلفة ، وفي هذه الحالة تكون حرية التجارة عادة مقيدة ، وهناك احتمالاً لاعتبار القطاع العام في هذه الحالة وعاءاً للضرائب الناعرة والمستثمرة من خلال الفروق السعريية والمحليية (أسعار الشراء من المنتج) والدولية (الأسعار العالمية الحاصلات للتصدير) وقد استفادة الخزينة العامة للدولة من الفروق السعريية بين سعر المنتج (الأدنى) وسعر التصدير (السعر الأعلى) .

وقد أدى ذلك الى عزوف المزارعين على الاستمرار في الاستثمار في إنتاج مثل هذه الحاصلات التصديرية على الرغم من زيادة الطلب عليها ، أما من ناحية التسويق المحلي للحاصلات الاستهلاكية الغذائية فهناك قيود تضعها الحكومة تتمثل في تنظيم التوريد الاجبارى وتحديد الاسعار للمنتج حماية للمستهلك ، مما ترتب عليه أيضاً عزوف كثير من المنتجين في الاستمرار في الاستثمار في هذا المجال ايضاً .

وبصفة عامة فإنه يمكن القول بأن القطاع الزراعى المصرى يشهد حالياً تطوراً ايجابياً فيما يتعلق بالحافز السعري للمنتجين ، حيث بدأت الدولة منذ عامين في تحريرك الاسعار لصالح المنتجين بحيث تخضع هذه الاسعار لآليات السوق الحرة من حيث العرض والطلب ، مما شجع كثير من الافراد في فتح مجالات جديدة للاستثمار الزراعى خاصة في المناطق الصحراوية الحديثة الاستصلاح ، حيث لا يوجد قوانين تتعلق بالسدورة الزراعية أو تحديد أسعار اجبارية للمنتج النهائى مع اعطاء امتيازات ضريبية وتسهيلات

أثمانية تقديراً للدولة في دور القطاع الخاص الزراعى على زيادة الانتـــاج ،
وهى إحدى دعائم خطة التنمية الثانية (١٩٨٧/٨٦ - ١٩٩٢/٩١) .

كما أن توجيه الاستثمار الى القطاع الزراعى بدأ يأخذ حالياً فى الاعتبار
مقارنة الربحية ما بين الاستثمار فى هذا القطاع والقطاعات الأخرى حتى لا يختل التوازن
فى توظيف الاستثمارات الخاصة المتاحة بين قطاعات الاقتصاد القومى ، وفى هذا
المجال فإن الدولة تحاول من جانبها أنطاء الامتيازات وتوفير الضمانات
والتسهيلات الائتمانية للمستثمرين فى القطاع الزراعى ، بالإضافة الى الإعفاءات
الضريبية حتى يشعر المستثمر فى القطاع الزراعى بالعائد المقبول على استثماراته الزراعية .

٧ - ٢ تطور الاستثمارات فى القطاع الزراعى :

ترجع أهمية الاستثمار الى كونه مصدر لتراكم رأس المال الذى يعتبر بدوره ذات
أهمية بالغة للنمو الاقتصادى والاجتماعى بصفة عامة وللقطاع الزراعى بصفة خاصة .
وتتعاظم أهمية رأس المال فى الدول النامية عنها فى الدول المتقدمة لان الأخيرة قد
حققت قدراً كبيراً من تراكم رأس المال من خلال ارتفاع معدلات الادخار ومستويات الدخل
بما يشجع المدخرين على الاستثمار وزيادة التراكمات الرأسمالية ، وهو نقيض ما هو
قائم فى الدول النامية حيث معدلات الادخار المنخفضة بسبب ضعف الانتاجية وتسدى
مستويات الاجور والمعيشة بصفة عامة . ويعتبر تراكم رأس المال مشكلة أساسية
فى الدول النامية وتؤثر فى معدلات النمو والتنمية تأثيراً بالغاً .
وتشكل مصادر التمويل العام حجر الأساس فى تمويل استثمارات خطط التنمية بالدول
النامية وخاصة فيما يتعلق بتمويل القطاع الزراعى ، حيث تتفأل مساهمات القطاع
الخاص بالمقارنة بمساهماته فى القطاعات الاقتصادية الأخرى ، ويعتمد تمويل التنمية
الزراعية فى معظم الأحيان على مصادر تمويل حكومية او قروض وتسهيلات خارجية .

لقد استهدفت الخطة الخمسية (١٩٨٣/٨٢-١٩٨٧/٨٦) مائتيه نحو ١١٪ من جملة الاستثمارات القومية للقطاع الزراعي ، الا ان ما خصص بالفعل هو نحو ٨٫٧٪ فقط من اجمالي الاستثمارات التي نفذتها الخطة للقطاع الزراعي وهذه النسبة تقل عما كان مستهدفا لهذا القطاع بالخطة من جهة ، كما انها تعتبر نسبة ضئيلة بالمقارنة بالنمية القطاع الزراعي ودوره في عملية التنمية الشاملة من جهة اخرى . وما تجدر الاشارة اليه ان القطاع الزراعي قد استحوذ خلال النصف الاول من السبعينات على نحو ١٠٪ من اجمالي الاستثمارات المخصصة خلال تلك الفترة ، ونحو ٩٫٢٪ خلال النصف الثاني من السبعينات وحتى عام ١٩٨٢/٨١ . كما ان نصيب قطاع الزراعة والري والصرف من الاستثمارات الاجمالية المخصصة خلال الفترة (١٩٧٥-٧١/٧٠) قد بلغ نحو ٣٤٢ مليون جنيه (أي مائتيه نحو ٩٫٩٪ من اجمالي الاستثمارات) ، وكانت مساهمة القطاع العام تدرب نحو ٩٦٪ من اجمالي الاستثمارات الزراعية خلال تلك الفترة . وارتفع حجم الاستثمار الموجه للزراعة والري خلال الفترة (١٩٧٢/٧٦-١٩٨٢-٨١) الى نحو ١٦٥٩ مليون جنيه (أي مائتيه نحو ٩٫٢٪ من اجمالي الاستثمارات) . وكانت مساهمة القطاع العام تدرب نحو ٧١٪ من اجمالي الاستثمارات الزراعية ، ألا انه مع بداية الخطة الخمسية (١٩٨٣/٨٢-١٩٨٧/٨٦) انخفض نصيب الزراعة بالنسبة للاستثمارات الاجمالية الى نحو ٨٫٧٪ ، على الرغم من زيادة القيمة المطلقة للاستثمارات الى نحو ٣٤٥٧ مليون جنيه مغومة بالاسعار الجارية (حيث انه لم يؤخذ في الاعتبار معدل التضخم السائد الذي تراوح ما بين ١٣٪ الى ٢٥٪ وفقا للبيانات المتاحة) . وقد قدرت الخطة مساهمة القطاع العام بنحو ٧٧٪ من اجمالي الاستثمارات الزراعية مما يشير الى قصور الاستثمار المحلي الخاص في القطاع الزراعي .

أما فيما يتعلق بدور التمويل الاجنبي في قطاع الزراعة فإن الخطة لم توضح استخدامات هذا التمويل ودوره في القطاع الزراعي ، على الرغم من أن الشواهد تدل على كبر حجم التدفقات الخارجية في صورة منحونات وضع أو قروض ميسرة للقطاع الزراعي سواء من جهات التمويل الاقليمية أو الدولية أو دول السوق الأوروبية أو الولايات المتحدة الأمريكية . وعلى الرغم مما تنضمه هذه التدفقات الخارجية من روابط مرتبطة بالقروض الممنوحة للقطاع الزراعي وأثر تلك الاشرطات على السياسات الانتاجية والاستهلاكية وسياسات

التجارة الخارجية ، إلا أنه لا توجد بيانات مؤكدة توضح الدور الذي لعبته هذه التدفقات الخارجية في القطاع الزراعي . ولعل من أعم ملامح الاشتراقات التي صاحبت تلك القروض على السياسة الزراعية هو الاتجاه نحو تحرير أسعار الحاصلات الزراعية المنتجة بما يتماشى مع اتجاهات الأسعار الدولية والتحرر تدريجيا من نسام حصر التوريد . هذا إلى جانب إطلاق حرية التداول في مستلزمات الإنتاج الزراعي ، والاتجاه التدريجي للبنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي نحو رفع أسعار الفائدة على القروض الزراعية لتساير اتجاهات ومعدلات أسعار الفائدة التجارية السائدة حاليا . كما أن التجارة الخارجية الزراعية بدأت تأخذ اتجاهها يؤكد الترابط بين كل من مصر والدول المانحة للمعونات . حيث بدأت تتزايد واردات السلع الغذائية من تلك الدول وأعصيحت تعتمد على واردات الحبوب الأساسية من الولايات المتحدة الأمريكية بصفة رئيسية ، كما أن معظم صادرات مصر الزراعية توجه نحو تلك الدول المانحة للقروض أو المعونات الاقتصادية (٢) .

وتستهدف الخطة الخمسية (٨٦/٨٧ - ٩١/٩٢) توجيه استثمارات للقطاع الزراعي تقدر نسبتها بنحو ١١% ومن نفس النسبة التي خصصت لهذا القطاع في الخطة الأولى (٨٢/٨٣ - ٨٦/٨٧) مع العلم بأن الأهداف الانتاجية للخطة الثانية تختلف عنها في الخطة الأولى حيث تسعى خطة (٨٦/٨٧ - ٩١/٩٢) إلى تحقيق معدلات نمو أعلى في الانتاج الزراعي (٤٤%) مع التأكيد على تحقيق قدر أكبر من الاكتفاء الذاتي خاصة في سلع الغذاء . بالإضافة إلى زيادة حصة الصادرات الزراعية والتسنيح الزراعي . كما تمتعت أهداف الخطة أيضا بزيادة معدلات التوسع الزراعي الأفقي عما كانت عليه في خطة (٨٢/٨٣ - ٨٧/٨٨) واستهدفت استصلاح ٧٥٠ ألف فدان .

تدركت الاستثمارات التي نفذت في قطاع الزراعة في الخطة الخمسية (٨٢/٨٣ - ٨٦/٨٧) بنحو ٩٢% من إجمالي استثمارات الخطة . ومقارنة تلك النسبة بالقيمة الحقيقية للاستثمارات المخصصة في الخطة الثانية (٨٦/٨٧ - ٩١/٩٢) أي على أساس الأسعار الثابتة لسنة الأساس للخطة الأولى (٨١/٨٢) ، تأنها لا تتعدى نحو ٦% فقط من إجمالي الاستثمارات بالخطة الثانية ، وهذا فهدى نقل كثيرا عن الاستثمارات التي خصصت لهذا القطاع في الخطة الأولى (٨٢/٨٣ - ٨٧/٨٨) . كما أن توجيهات الخطة الحالية (٨٧/٨٨ - ٩١/٩٢) فيما يتعلق بالاعتماد على القطاع الخاص في تغطية جزء من الاستثمارات المستهدفة بالخطة (تقدر بنحو ٥٤% من إجمالي استثمارات القطاع الزراعي) وذلك في ضوء قوانين الاستثمار رقم ٤٣ لعام ١٩٧٤ ورقم ١٥٩ لعام ١٩٨١ ، وأخيرا

قانون الاستثمار الجديد / ٢٣٠ لعام ١٩٨٩ ، فإن هذه التوجيهات هي في الأرجح توجهات غير مؤكدة حيث لم يتمكن القطاع الخاص من تنفيذ هذا الحجم من الاستثمارات خلال خطط التنمية السابقة وخاصة في مرحلة الانفتاح الاقتصادي والتي لم يوجه فيها القطاع الخاص سوى نحو ٢٩٪ فقط من إجمالي الاستثمارات التي نفذت خلال تلك الفترة . وبذا فإن جهود الدولة لتشجيع الاستثمارات العربية لتمويل أهداف الخطة الزراعية خاصة في مجالات استصلاح الاراضي يعتبر ذات أهمية قصوى لقصور التمويل المحلي الخاص على توفير الاستثمارات الزراعية .

ويلاحظ وجود عنصرين أساسيين في توجهات السياسة الاستثمارية في مصر ، أحدهما يمثل مستوى الاستثمار في القطاع الزراعي والثاني يمثل اتجاه الاستثمار في القطاع الزراعي . لقد كان تدفق التمويل العام (الحكومي) للقطاع الزراعي أس من التدفقات الناتجة عن الضرائب النضمية للسياسة السعرية الزراعية ، بمعنى أن حجم الاستثمارات التي وجهت للقطاع الزراعي من الميزانية العامة للدولة كانت أقل مما حصلت عليه ميزانية الدولة من خلال الضرائب النضمية على أسعار المحاصيل الزراعية ، وخاصة محاصيل التصدير الرئيسية . وقد أثرت السياسة السعرية أيضا على قدرة ورغبة القطاع الخاص (المزارعين المنتجين) على الاستثمار أو التوسع في الطاقات الانتاجية . وقد أوضحت البيانات انخفاض الأهمية النسبية للزراعة وللزراعة والصرف في إجمالي الاستثمارات من نحو ٢٥٪ في منتصف الستينات إلى نحو ١٠٪ خلال النصف الأول من السبعينات وإلى نحو ٩٫٢٪ خلال النصف الثاني من السبعينات ، وإلى ٨٫٧٪ خلال الخطة الخمسية (١٩٨٢/٨٣/٨٤/٨٥) . ولقد انخفضت أيضا القيمة المطلقة للاستثمارات الزراعية إذ لم تتم تصويب تلك القيمة بمعدلات التضخم خلال تلك الفترات . ولم يتعدى نصيب القطاع الخاص في الاستثمارات الزراعية عن نحو ٤٪ حتى النصف الأول من السبعينات ، ونحو ٦٦٪ في النصف الثاني للثمانينات . أن عدم رغبة القطاع الخاص في الاستثمار قد ترجع جزئيا إلى أن مزارع المزارعين يقومون بتوفير معظم الانتاج الزراعي كما أنهم أيضا يتحملون معظم الضرائب النضمية والتي تسدد عن كل وحدة من المنتج من خلال تحديد سعر الوحدة المنتجة أو تحديد حصص التوريد وفقا لسياسة سعرية ثابتة لم تتغير على مدى سنوات طويلة سابقة . .

لقد تم توجيه الاستثمار العام المتاح نحو استصلاح الاراضي الجديدة ، حيث خصص له خلال السنوات العشرة الماضية ما نسبته نحو ٥٠٪ - ٦٠٪ من إجمالي الاستثمار العام في الزراعة ، هذا على الرغم من أن مساهمة هذا النشاط في الانتاج الزراعي لم يتعدى نحو ٣٪ إلا أنه يعتبر

أضافة الى الطاقات الانتاجية الزراعية على المدى البعيد • ويمتبر التوسع الأفقى (استصلاح
الأراضى الجديدة) ذات أهمية فنوى للزراعة المصرية نظرا لمحدودية الأراضى القابلة للزراعة
ولذا فهو يعتبر من ضمن الاستراتيجيات أو السياسات الزراعية بعيدة المدى ، ولكن قد تتأثر
بعض التساؤلات حول التوزيع الحالى للاستثمارات بين الأراضى القديمة والجديدة فى ضوء
أهداف الزيادة السريعة للإنتاج الزراعى وتخفيض معدلات نمو سنوية تتعدى ٠.٤٪ ولذلك فإنه
يجب توجيه حجم أكبر من الاستثمارات للصلاح الزراعى وأن يختص نسبة أكبر من الاستثمارات الزراعية
لزيادة الإنتاجية الزراعية فى الأراضى القديمة إذا ما أريد تخفيض معدلات نمو مرتفعة •

أن نشاط التوسع الأفقى قد يساهم فى زيادة معدلات نمو الإنتاج الزراعى فى أفق
فترة ممكنة إذا ما تم تركيز الاستثمارات الموجهة لهذا النشاط فى مناطق محددة وفقاً للمخططات
الترئيسية لدرائى والمياه ، بدلاً من بخرء المساحات المستهدفة استصلاحها على مناطق ومساحات
شاسعة • وحيث أن الهدف الرئيس لمشروعات الاستصلاح حالياً هو زيادة المساحات التى تستطيع
جذب مزيد من السكان لتخفيف الضغط السائى عن المدن والأراضى الزراعية القديمة ، فإنه يجب
النظر الى هذه المشروعات على أنها مشروعات أغليمية متعددة الأعراس ذات بعد نموى ، ولذلك
فإن تكاليف تلك المشروعات لا يجب أن ينطى بالكامل من خلال عائد الإنتاج الزراعى • أن الاستثمار
العام يجب أن يخصص فقط كعامل جذب لرؤوس الأموال الخاصة ، بحيث يغطى الانفاق الاستثمارى
العام البنيات الأساسية فى المناطق المستهدفة استصلاحها ، وهو ما تعبر عنه اتجاهات الخطة
الخامسة (٨٦/٨٧ - ١٦٩٢/٦١) •

أن نمط برنامج الاستثمار فى الزراعة يتميز بأنه يبدأ من الوحدات الانتاجية أو الخدمية
(الإدارات والشركات والمؤسسات) ذات الاستفدلية التامة أو شبه مستقلة ، وعادة ما تكون لهذه
الوحدات أهدافها المحددة وأولوياتها • أما الخطة الشاملة للاستثمارات الزراعية فهى تجسيع للمخطط
الفردية للوحدات الانتاجية أو الخدمية وعادة ما تعتمد تلك الخطة الاستثمارية على مدى قوة ونفوذ
الوحدات الفردية وليس على أولويات قومية مطلقة ، وكذلك فإن الانفاق الاستثمارى العام ضرورى
لإقامة البنيات الأساسية للقطاع الزراعى على أن يتبعه تشجيع الاستثمار الخاص لإقامة الأنشطة
الإنتاجية التى تحقق أرباحاً تجارية فى ضوء التشريعات الجديدة وحرية التداول للمدخلات والمخرجات
الزراعية •

أما فيما يتعلق بالقطاع الزراعى والقطاعات الأخرى فإن اتجاهات السياسة الاستثمارية منذ الستينات تشير إلى التركيز على القطاع الصناعى على حساب القطاع الزراعى ، حيث اتجهت الدولة فى بداية الستينات إلى التصنيع كمدخل رئيسى للتنمية ، وعلى اعتبار أن القطاع الزراعى يجب أن يكون هو الممول للتنمية بما لديه من موارد بشرية وإنتاجية متمثلة فى الأراضى الزراعية الخصبة والمزايا النسبية آنذاك للسلع الزراعية التصديرية فى الأسواق العالمية . ولذا فكان هو مصدر العملات الأجنبية اللازمة للتنمية فى بداية الستينات . إلا أن الوضع الاقتصادى منذ منتصف السبعينات وفى أعقاب أزمة الغذاء المالى قد أدى إلى تغيير الاستراتيجية والتركيز على قطاع الزراعة لتوفير الاحتياجات الغذائية وتقليل حجم الواردات الغذائية التى أصبحت تشكل عبء على ميزان المدفوعات المصرى .

ويبدو أن هناك أسباب قوية لعدم رغبة القطاع الخاص على الاستثمار فى الزراعة بصفة عامة ، فالقطاع الخاص ينتج حالياً نحو ٦٩٧٪ من اجمالى الدخل الزراعى (*) . وتوجه معظم استثمارات القطاع الخاص نحو محاصيل القمح والفاكهة والإنتاج الحيوانى حيث العائد المرتفع ، بينما معظم قيمة الإنتاج الزراعى يتولد من المحاصيل الحقلية التى تخضع لئسراب مرتفعة . وبذلك ينظر عدم صواب السياسة السعيرية مرة أخرى من حيث أنها لا تشجع القطاع الخاص على الاستثمار فى الزراعة لعدم وجود الحوافز أو الضمانات التى تجذب المستثمرين فى هذا النشاط .

ولقد وجهت الدولة استثماراتها نحو استصلاح الأراضى بسبب تقلص استثمارات القطاع الخاص فى هذا المجال الذى يتطلب أموالاً طائلة ولا ينتج عنه عائد سريع ، الأمر الذى يشجع القطاع الخاص على الدخول فى مخاطر الاستثمار فى هذا المجال . ولذلك فقد وجهت الدولة استثمارات ضخمة لمشروعات الري والصرف الكبرى إلى جانب ما خصص فى بداية الستينات لإنشاء السد العالى وتطوير السدود المائية على طول نهر النيل وبعض هذه المشروعات كانت يتمويل خارجى .

وتشير الاستراتيجية الزراعية الحالية إلى تحديد جوعرى فى اتجاهات السياسة الاستثمارية حيث توجه الدولة اهتماماتها نحو استصلاح الأراضى . فالتوسع الزراعى الأفقى يمكنه المساهمة فى زيادة الإنتاج الزراعى على المدى البعيد وكذلك مواجهة المتطلبات الغذائية للزيادة السكانية

(*) التقرير الاقتصادى للبنك الأعالى المصرى .

المتوقعة حتى نهاية هذا القرن . كما أنه يسوب من نسبة (السكان الى الأرض) التي تقلصت على مدى العنرون عاما انماغية . كما أن غنات مؤسسات منجعة للقطاع الخاص فى زيادة مشاركته فى الاستثمار الاجمالى سواء فى القطاع الزراعى أو فعاغات الاقتصاد الأخرى وذلك من خلال الضمانات والمزايا التى نسر عليها نانون الاستثمار الجديد، وأنذى مايزان يناقش من قبل القطاع الخاص حتى يقبل الاقراء على تغذية ما استهدفته الخطة فى استثمارات يتم تمويلها عن طريق القطاع الخاص . وبالرغم من التحول الذى صاحب الاقتصاد القومى نتيجة لسياسة الانفتاح منذ بداية السبعينات إلا أن السياسة الاستثمارية للدولة ظلت تعتمد على التمويل الحكومى لاستثمارات الخطة حيث استهدفت الخطة الخمسية (٨٧/٨٨ - ٩١/٩٢) تمويل مانسبته نحو ٢٩% من أجمالسى استثمارات الخطة بواسطة القطاع الخاص، وقد كانت تلك النسبة لا تتعدى نحو ١٠% خلال النصف الأول من السبعينات ونحو ١٨% خلال النصف الثانى من السبعينات وحتى بداية الخطة الخمسية (٨٢/٨٢ - ٨٦/٨٧) والتي كان نسب مساهمة القطاع الخاص فى الاستثمار الاجمالى للخطة لا يتعدى نحو ٢٣%، كما أن جزء كبير من الاستثمارات الحكومية تم تمويلها من خلال القروض الحكومية من مؤسسات التمويل العربية والدولية منذ بداية مرحلة الانفتاح الاقتصادى (فى منتصف السبعينات) .

لا شك ان الاستثمارات المخصصة للقطاع الزراعى تتأثر بحجم التمويل المتاح للتنمية بصفة عامة الى جانب توفير التمويل اللازم للعمليات الجارية . وبالرغم من ان الخطة الخمسية (٨٧/٨٧ - ٩١/٩٢) استهدفت فى مجال التعامل مع العالم الخارجى الوصول بالمعاملات الجارية لميزان المدفوعات الى حالة التوازن ، إلا ان تحقيق هذا الهدف فى ضوء الاوضاع الاقتصادية الراهنة سواء على المستوى المحلى او الاقليمى او الدولى ، يتطلب بالضرورة اعادة النظر فى هيكل الاقتصاد المصرى ومصادر التمويل للقطاعات السلعية والخدمية ونظم ادارته بصفة عامة . وقد اشارة الخطة الى ضرورة تقليل الاعتماد على موارد البترول وعائد قناة السويس وتحويلات المصريين بالخارج كعنصر اساسى لتمويل حصيللة النقد الاجنبى ، مع العمل على زيادة الاعتماد على حصيللة الصادرات السلعية وخاصة الزراعية والصناعية منها . هذا السى جانب هدف ترشيد الواردات السلعية من خلال احلال الواردات بالانتاج المحلى وخاصة الواردات الغذائية ، وذلك تحقيقا لمبدأ الاعتماد على الذات . الا انه من المتوقع عدم امكان تحقيق هذه الاهداف مع نهاية الخطة الحالية ، اى مع نهاية عام ٩١/٩٢ .

٧-٤ مصادر التمويل والمساعدات الاقتصادية الخارجية :

بدأت المعونات الاقتصادية الخارجية وربما اعتبارا من منتصف السبعينات وبمساعدة حرب ١٩٧٣ مباشرة ، حيث تدفقت القروض قصيرة الأجل خلال الفترة (١٩٧٨-٧٣) لتلبية الاحتياجات التمويلية للاقتصاد المصرى ، وخاصة تلك القروض التى قد متها مؤسسات التمويل العربية لدفع عجلة الاستثمار فى المناطق الحرة وفى إطار القانون رقم ٤٧ لعام ١٩٧٤ ، ولقد أمكن الحصول خلال النصف الأول من السبعينات (فى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى) على حجم كبير من المنح والقروض التى قد متها الدول العربية ممثلة فى صناديق التمويل العربية بالإضافة الى التمويل الذى أنفخته مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (OECD) ودول السوق الأوروبية المشتركة (EEC) على جانب مؤسسات التمويل الدولية وهيئة المعونة الأمريكية (US AID) وقد تدفقت المعونات الاقتصادية قصيرة وطويلة الأجل كنتيجة لتغيير الوضع السياسى وتصويب الأوضاع الاقتصادية المصرية بعد الأخذ بأسلوب الانفتاح الاقتصادى كسياسة للدولة آنذاك .

لقد كانت المعونات الاقتصادية لمصر خلال تلك الفترة بمثابة مساعدات سياسية واقتصادية

تستهدف تأكيد التحول فى الاقتصاد المصرى والبعد عن استراتيجيات مرحلة الستينات ولقد كان الوضع العام مهيأ للحصول على تلك المساعدات خاصة من الولايات المتحدة الأمريكية فى أعقاب مرحلة السلام وبعد حرب ١٩٧٣ ، حيث كان الاقتصاد المصرى يتطلب المزيد من العمولات الأجنبية لمواجهة مرحلة البناء الاقتصادى من جهة وتوفيرية الاحتياجات الغذائية الضرورية من جهة أخرى ، هذا الى جانب متطلبات القطاعات الاقتصادية من مستلزمات انتاج ومواد خام بالعمولات الأجنبية نظرا لعدم وجود مخزون من هذه الخامات لتشغيل الطاقة الانتاجية ، كما أن قساسة الموييس كانت فى مرحلة إعادة التشغيل وتتطلب تمويل أجنبى أيضا ، هذا الى جانب ما يتطلبه الاقتصاد من تمويل محلى وأجنبى لتنفيذ خطط التنمية وأقامة البنىات الأساسية اللازمة والضرورية لثافة القطاعات الاقتصادية . كما أن العلاقات الاقتصادية على مستوى العالم الخارجى فيما يتعلق بالتجارة الدولية كان لابد من إعادة صياغتها بحيث تتحرر من تركيزها الشديد على دول المحسكر الشرقى وتتجه نحو اقتصاديات السوق الحر . ولقد كان الوضع الاقتصادى بعد حرب عام ١٩٧٣ يتطلب تمويل خارجى فى صورة مساعدات أو منح أو قروض ميسرة لإعادة بناء الاقتصاد المصرى خاصة فى غياب المدخرات المحلية وعدم قدرة الميزانية العامة للدولة لتوفير الاحتياجات المالية للاستصلاح والتنمية .

لقد استهدفت سياسة الائتلاف الاقتصادي جذب الاستثمارات العربية الأجنبية (سواء كانت حكومات أو أفراد) إلى الأسواق المصرية التي بدأت تأخذ طابع الأسواق الحرة بعيدا عن التدخل الحكومي، بل ووسعت الاستثمارات والحوافز والمزايا ومنها قوانين الاستثمار في المناطق الحرة لجذب المستثمرين وتشجيعهم على الاستثمار في أنشطة الاقتصاد المصري. ولقد كان نتيجة تلك الجهود أنشاء هيئة الخليج للتنمية في مصر (GODE) في أبريل ١٩٧٦ والتي ساهمت فيها دون الخليج العربية وتحت إشراف البنك الدولي لتوفير التمويل اللازم لإعادة تأهيل الأنشطة الاقتصادية في الاقتصاد المصري.

وفي نفس الوقت استخدم العديد من الوسائل لزيادة القدرة الاستيعابية المصرية على امتصاص انتدفاعات النقدية الخارجية وناعة قدرة الاقتصاد المصري على زيادة حيلة صادراته من النقد الأجنبي. وقد كان تفتح قناة السويس الدولية في هذا المجال بما تحفقه بلدولة من موارد بالعملة الأجنبية. كما تم تشجيع صادرات غير التقليدية عن طريق خفض العملة المحلية لزيادة حجم تلك الصادرات. وقد أمتد أثر الأسواق الموازنة إلى قطاع السياحة والعاملين المصريين بالخارج، الأمر الذي ساعد على جذب مزيد من العملات الأجنبية.

ولقد كان للمساعدة الاقتصادية في عبورة تحويلات رسمية وغير رسمية من الخارج إلى الاقتصاد المصري دورها في سد العجز في الوردات الغذائية وإعادة تشغيل البنية الأساسية وتجديدها وبنائها، إلا أن تلك المساعدات لم تلعب دورها في التنمية حيث لم توجه أساسا إلى القطاعات الانتاجية كالزراعة والصناعة والتعدين باستثناء البترول. وانتصرت المساعدات الاقتصادية الرسمية على توريد المستلزمات السلعية أو المعدات والأجهزة اللازمة لمشروعات البنية الأساسية. ونفسد كان للمساعدات الاقتصادية دورها ليس فقط في سد العجز في الوردات من الملح والخدوشات والذي قدر بنحو ١٢.٩% من الناتج القومي الإجمالي خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٧٦) مقابل نحو ٣.٩% فقط خلال الفترة (١٩٦٢/٦٦ - ١٩٧٢/٧١)، ولكنها أيضا ساعدت الاقتصاد المصري على مواجهة الديون الخارجية فميرة الأجل، وكانت الدول العربية الخليجية وراء هذا الدعم المالي بعد حرب ١٩٧٣ مباشرة^(١).

ويجب التنوية الى أن المساعدات الاقتصادية الرسمية التي حصلت عليها مصر هي في الواقع قروض وتشكل مديونية على مصر قبل الدول الدائنة - وتشير ابيانات المناحة ان مصر حصلت على مساعدات رسمية للتنمية بلغت نحو ٢٨ مليار دولار خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٦) ولكن لم يستخدم من تلك المساعدات سوى ١٠ مليار دولار فقط خلال تلك الفترة لأسباب عديدة من أهمها طول الفترة التي تستغرقها الإجراءات التنفيذية والتشريعية للموافقة على السحب من القروض الممنوحة وكذلك عدم وجود مشروعات سابقة الأعداد لاستيعاب تلك المساعدات الانمائية . هذا الى جانب التعقيدات الادارية والفيود والسمويات في أعداد وطرح المنافسات والبيت في العطاءات سواء من الجانب المصري أو جانب الدول المانحة للقروض . وما تجدر الاشارة اليه أن المعونات والمساعدات الاقتصادية أصبحت تشكل حائلا على ميزان المدفوعات وعلى الاقتصاد المصري بصفة عامة حيث أرتفع حجم المديونية (خاصة تكاليف خدمة الدين) نظرا لعدم توجيه تلك المساعدات الى الأنشطة الإنتاجية . ويكفي الاشارة الى أن تقرير التنمية البشرية للدول (الصادر عام ١٩٨٨) قد قدر حجم الدين الخارجي الاجمالي عام ١٩٨٦ بنحو ٢٨٫٦ مليار دولار أمريكي منها نحو ١٣٫٧ مليار دولار أمريكي عام ١٩٨١/٨١ (سنة الأساس للخدمة النسبية ١٩٨٧/٨٢) بالمقارنة بنحو ١٫٨ مليار دولار تمثل حجم المديونية الخارجية عام ١٩٧٠ (٢٣)

لقد أدى زيادة الاعتماد على الخارج منذ منتصف الستينات مع عدم الاعتماد على الذات الى ارتفاع المديونية الخارجية لمصر وعدم قدرة الاقتصاد القومي على تغطية تلك المديونية، مما ترتب عليه زيادة العجز الجارى خلال سنوات الخطة الخمسية (٨٢/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦) من نحو ١٧٫٦ مليار دولار في عام ١٩٨٢/٨١ (سنة الأساس للخطة) الى نحو ٢٧٫٥ مليار دولار أمريكي في نهاية الخطة (أي في عام ١٩٨٧/٨٦) ، أي بزيادة نسبتها نحو ٥٧ ٪ وهي تعتبر أكثر من ضعف معدل الزيادة الذي كان متوقعا عند أعداد اطار الخطة . وقد أدى ذلك الى زيادة قيمة الفوائد المدفوعة للخارج عما كان مقررا لها بالخطة من نحو ٢٤٥٠ مليون جنيه الى نحو ٤٢٤٣ مليون جنيه أي بنسبة زيادة قدرها نحو ٢٣ ٪ .

هذا وتشير الاحصاءات الى أن حجم المساعدات الرسمية للتنمية التي حصلت عليها مصر من جميع المصادر بلغت في عام ١٩٨٢ نحو ١٫٤ مليار دولار أمريكي أرتفعت الى نحو ١٫٧ مليار دولار أمريكي في عام ١٩٨٦ ، وتمثل تلك المساعدات الاقتصادية في عام ١٩٨٦ ما نسبته ٤١ ٪ من الناتج المحلي الاجمالي ، كما يندر نسب الفرد من تلك المساعدات بنحو ٢٣٫٥ دولار أمريكي في نفس العام . وما تجدر الاشارة اليه أن هذه الديون الخارجية لا تشمل الديون العسكرية مما

يزيد من أعباء الديون بصفة عامة على الاقتصاد المصري ويتطلب الأمر التفاوض حول الغاء الديون .
ولقد ورد في متابعة الخطة (٢٥) أن القروض العامة طويلة الأجل الخارجية والتي تم الحصول عليها
منذ بداية الانفتاح الاقتصادي (أى عام ١٩٧٤) وحتى سنة الأساس للخطة (أى عام ١٩٨٢/٨١)
قد تم استخدامها في تدعيم الأنشطة الاقتصادية ، وكان نصيب قطاع الزراعة واستصلاح الأراضي
والمناعة معا نحو ١٧٪ من اجمالي تلك القروض ، في حين بلغ ما تم استخدامه في قطاع النقل
والمواصلات وقناة السويس نحو ١٩٪ و قطاع التمويل نحو ١٥٪ لتلبية واردات القمح والنفط
والمعدات الرأسمالية وقطع الغيار ومدخلات الإنتاج للقطاع العام وبعض مشروعات القطاع الخاص
وأخيرا نحو ٥٪ فقط لقطاع الخدمات الاجتماعية من صحة وتعليم وتأمينات وبحث علمي وغيرها ،
هذا بالإضافة الى نحو ٥٪ من اجمالي تلك القروض خصصت لأغراض أخرى متنوعة .

يلاحظ مما سبق أن أعداد الخطة الخمسية (٨٣ - ١٩٨٢) فيما يتعلق بتحسين الأداء
الاقتصادي المصري لم تتحقق على الرغم من المساعدات الاقتصادية الخارجية خلال سنوات الخطة
وما قبلها وعلى الرغم من القروض العامة الخارجية التي تدفقت في مرحلة ما قبل الخطة (أى من عام
١٩٧٤ - ١٩٨١) بل على العكس مما كان متوقفا بالخطة فقد تدفق معدن الصادرات ، وتطور
الاقتصاد الهيكلي في كل مجالات الإنتاج والاستثمار ، وزاد العجز في ميزان المدفوعات ، وكذلك
زاد الاعتماد على العالم الخارجى سرياً فيما يتعلق بحجم القروض العامة طويلة الأجل (رؤوس الأموال)
أو لتلبية الاحتياجات الضرورية (زيادة الواردات السلعية والوسيطة) على حد سواء ، مما ترتب
عليه زيادة المديونية الخارجية بجانب زيادة أعباء الموزانة العامة فيما يتعلق بتنظيم العجز
الجارى وارتفاع معدلات التضخم واستمرار زيادة الدين العام المحلى وأعباء خدمته . وقد كان
لذلك سياسة الاقتصادية وخاصة فيما يتعلق بتسيير الاستثمارات والمساعدات الاقتصادية الخارجية
أثرها الواضح على إنجازات القطاع الزراعى الذى لم يحقق معدن نمو يساير معدل النمو فى السكان
الأمر الذى ترتب عليه زيادة فاتورة الغذاء المستورد وتقلص حجم الصادرات الزراعية عاما بعد آخر
بسبب فقور السياسة الاستثمارية وأثر ذلك على الإنتاج الزراعى ولا يزال الوضع على ما هو عليه خلال
الخطة الخمسية الثانية (١٩٨٢ - ١٩٩٦) ، حيث لا تزال القروض تشكل نحو ٢٥٪ من اجمالي حجم
الاستثمارات الكلية بالخطة . ولا يزال القطاع الزراعى فى حاجة الى تمويل خارجى لتحقيق معدل
النمو المستهدف بالخطة نظرا لفقور التمويل المحلى والاعتماد على مصادر تمويل خارجية سواء
اكانت عربية او غير عربية .

وتشير أرقام الميزانية العامة للدولة خلال النصف الثاني من الثمانينات السـي أن التمويل الذاتي من اجمالي الاستثمارات الموجه للتنمية أخذ اتجاهًا تنازليًا ، حيث بلغت نسبته نحو ٢١٪ من اجمالي الاستثمارات في ميزانية عام ١٩٨٥/٨٤ ثم بلغت نحو ٢٨ر٤٪ من اجمالي الاستثمارات في ميزانية عام ١٩٨٦/٨٥ . ثم أخذت في التناقص حتى بلغت نحو ٢٦ر٤ ٪ في ميزانية عام ١٩٨٨/٨٧ ، نحو ١٣ر٦٪ في ميزانية عام ١٩٨٩/٨٨ ، وقدرت أخيرًا في ميزانية عام ١٩٩٠/٨٩ بنحو ٧ر٥٪ من اجمالي الاستثمارات بميزانية هذا العام والبالغة نحو ٦٣٥١ مليار جنيه مصري . كما تشير أرقام الميزانية خلال تلك الفترة أيضًا إلى أن صافي التمويل الخارجي بميزانية عام ١٩٨٥/٨٤ قد بلغ نحو ١ر٥٣٠ مليار جنيه ارتفع في ميزانية عام ١٩٨٧/٨٦ إلى نحو ٢ر٨٣١ مليار جنيه ثم واصل ارتفاعه إلى نحو ٥ر٠ مليار جنيه في ميزانية عام ١٩٨٨/٨٧ ، ويقدر بميزانية عام ١٩٨٩/٨٨ بنحو ٢ر٨٩٨ مليار جنيه وميزانية عام ١٩٩٠/٨٩ بنحو ٢ر٢٥٢ مليار جنيه . وهذا يشير إلى أن الاقتصاد المصري لا يزال يعتمد على التمويل الخارجي والمساعدات الاقتصادية الخارجية لتغطية الاحتياجات المالية وسد العجز في الميزانية العامة للدولة ، حيث أن العجز الكلي يتراوح ما بين ٢٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي (في عام ١٩٨٧/٨٦) ، ٢٩٪ من الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٨٨/٨٧ .

وتشير بيانات الخطة الخمسية الثانية (٢٤) إلى أن هناك فجوة بين الاستثمار المستهدف تنفيذه وبين المدخرات المحلية ، الأمر الذي يترتب عليه اللجوء إلى العالم الخارجي لسد تلك الفجوة التمويلية من خلال المساعدات والقروض الخارجية ، وتقدر الخطة حجم هذه الفجوة في سنة الأساس للخطة (١٩٨٧/٨٦) بنحو ٢ر١ مليار جنيه مصري وتستهدف خفض هذه الفجوة بنهاية الخطة (١٩٩٢/٩١) إلى نحو ٧ر٠ مليار جنيه مصري ، إلا أن بيانات المتابعة لعام ١٩٨٧/٨٦ تشير إلى حجم الفجوة بلغ نحو ٢ر٨ مليار جنيه ، ارتفع في عام ١٩٨٨/٨٧ إلى نحو ٤ر٩ مليار جنيه ثم بلغ في عام ١٩٩٠/٨٩ نحو ٢ر٢ مليار جنيه ، وهو ما يشير إلى عدم اكتمال تحقيق أهداف الخطة وأن التمويل الخارجي لا يزال يلعب دورًا هامًا في تغطية العجز بين الموارد والاستخدامات وأن القروض الأجنبية سواء من مصادر تمويل ومؤسسات تمويلية عربية أو غير عربية تساهم في توفير التمويل اللازم لمشروعات التنمية .

وتشير البيانات المتاحة في الثمانينات الى أن الاستخدامات الاستثمارية لخطصة عام ١٩٨٢/٨٢ والتي بلغت نحو ٥٢٧ مليار جنيه مصرى قد تم تمويلها من الأوعية الادخارية التقليدية (هيئة التأمينات الاجتماعية والمعاشات وصندوق توفير البريد وحصيلة شهادات الاستثمار و٥% المخصصة لشراء سندات هذه الأوعية ، وهذه تشكل نحو ٥٩٥% من حجم الاستثمارات العامة) ، كما تم تمويل جانب من الاستثمارات العامة من خلال التمويل الذاتى والذي بلغ نحو ١٦٢% من الحجم الكلى للاستثمارات العامة ، أما التسهيلات والقروض فقد بلغت نحو ٢٤٣% من الحجم الكلى للاستثمارات العامة . وتقدر قيمة التسهيلات والقروض والمنح التى وجهت لمشروعات تنموية محددة فى خطة عام ١٩٨٢/٨٢ حوالى ٦٥٩ مليون جنيه تعادل نحو ٦٨% فقط من حجم القروض والتسهيلات الواردة بالخطة ، والماقى عبارة عن تسهيلات موردين يتم تحديدها فى ضوء المفاوضات والعطاءات التى تقدم من مقدمى هذه التسهيلات .

هذا وقد استهدفت الخطة الخمسية الأولى (١٩٨٢/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦) تمويل الاستثمارات المقررة بالخطة من خلال الأوعية الادخارية التى يطلع بتجميعها بنك الاستثمار القومى ، حيث تم بالفعل تمويل ما نسبته نحو ٥٠% من اجمالى حجم الاستثمارات المنفذة بالخطة من خلال هذه المصادر (وهى تشمل مدخرات هيئتي المعاشات والتأمينات وصندوق توفير البريد وشهادات الاستثمار وفائض بنك الاستثمار القومى من حصيلة الأقساط والفوائد ، هذا بالإضافة الى فائض التمويل الذاتى المتولد لدى الهيئات والوحدات الاقتصادية ونسبة ٥% المخصصة لشراء السندات الحكومية ومدخرات الأفراد لدى البنوك التجارية) . كما تم تمويل جزء من الاستخدامات الاستثمارية المنفذة بالخطة من خلال مصادر تمويل ذاتية للوحدات الاقتصادية وكذلك التسهيلات الائتمانية .

وقد أشارت بيانات المتابعة (٢٤) الى أن نسبة اسهام بنك الاستثمار القومى فى تمويل استثمارات القطاع العام خلال الخطة الخمسية (٨٢/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦) قد بلغت

نحو ٤٩٣٪ وأسهمت حميلة شراء السندات الحكومية بنحو ٠,٨٪ . أما التمويل الذاتي المتولد من الوحدات والهيئات الاقتصادية فقد ساهم بنحو ٢٤,٥٪ من اجمالي استثمارات القطاع العام بالخطة ، هذا ويقدر اسهام مصادر التمويل الخارجية في صورة تسهيلات إئتمانية وقروض بنحو ٢٥,٤٪ من اجمالي استثمارات القطاع العام والبالغة حوالى ٢٧,١ مليار جنيه . أما فيما يتعلق باستثمارات القطاع الخاص بالخطة والبالغة نحو ٩,٣ مليار جنيه فقد تم تمويلها من خلال الأفراد أو الشركات الخاصة أو المساهمة والتي أمكن تدبير مواردها المالية من قروض الجهاز المصرفى أو الادخار العائلى أو الموارد الذاتية للجمعيات التعاونية بالإضافة الى القروض والتسهيلات الممنوحة للأفراد والقطاع الخاص من هيئات ومؤسسات التمويل الدولية مثل هيئة التنمية الدولية (A I D) أو هيئة التنمية الدولية الأمريكية (USAID) او المجموعة الأوروبية أو بعض البنوك الأوروبية .

هذا وتشير مكونات الاستخدامات الاستثمارية بالخطة الخمسية (٨٢ / ١٩٨٢ - ٨٦ / ١٩٨٧) الى أن المكون النقدى المحلى قد بلغ حوالى ٢٤,٦ مليار جنيه مصرى والمكون الأجنبى ما يعادل حوالى ٤,٦ مليار جنيه مصرى نقداً ، وما يعادل حوالى ٧,٢ مليار جنيه مصرى تسهيلات إئتمانية . ويقدر ما يخص القطاع الخاص من المكون النقدى المحلى بحوالى ٨,٣ مليار جنيه ومن المكون الأجنبى النقدى ما يعادل حوالى ١,٠ مليار جنيه مصرى .

وفيما يتعلق بمصادر التمويل للخطة الخمسية الثانية (٨٧ / ٨٦ - ٩١ / ١٩٩٢) فقد أشارت البيانات الى أن تمويل الاستثمارات للقطاع العام والبالغة حوالى ٢٨,٥ مليار جنيه مصرى (أى ما نسبته نحو ٦١,٢٪ من اجمالى حجم الاستثمارات) يعتمد على مصادر تمويل ذاتية (للوحدات والهيئات الاقتصادية) بما يغطى نحو ٢٣,٢٪ من اجمالى الاستثمارات العامة ، وقروض بنك الاستثمار القومى (شاملة مدخرات هيئتى التأمينات والمعاشات ومندوق توفير البريد وحميلة شهادات الاستثمار والسندات الحكومية) بما يغطى نحو ٥١,٦٪ من اجمالى الاستثمارات العامة ، أما القروض

والتسهيلات الائتمانية فيتوقع أن تمول ما نسبته نحو ٨٩ر٨ ٪، بمعنى أن حجم التمويل الخارجى المتوقع من خلال التسهيلات الائتمانية والقروض والمنح والمعونات يبلغ نحو ٢٥٢ر٪ من اجمالى حجم الاستخدامات الاستثمارية المستهدفة بالخطة للقطاع العام .

أما مصادر تمويل الاستثمارات المستهدفة للقطاع الخاص بالخطة والمقدرة بنحو ١٨ر٠ مليار جنيه مصرى ، أى ما نسبته نحو ٣٩ر٪ من اجمالى حجم استثمارات الخطة فإنه يعتمد على الموارد الذاتية للقطاع الخاص والعمالى والجمعيات التعاونية الى جانب القروض من الجهاز المصرفى سواء بفائدة ميسرة لتنفيذ مشروعات الاسكان الاقتصادى ومشروعات استصلاح الأراضى أو بفائدة تجارية عادية .

ومهما كانت تقديرات الخطة للاستخدامات الاستثمارية ومصادر تمويلها فإن الركود الراهن فى الاقتصاد المصرى يرجع الى عدم ملائمة حجم الاستثمارات للأهداف الانتاجية سواء فيما يتعلق بالمشروعات الجديدة أو فى صيانة وتوفير المستلزمات للطاقت المتاحة حاليا . فقد أوضحت تقديرات الحكومة أن اجمالى الاستثمار المحلى لايتعدى نحو ٢٠٪ من الناتج المحلى الاجمالى وهو معدل يقل كثيرا عن احتياجات التنمية لكثير من الدول النامية . كما أن هناك عوامل أخرى يرجع اليها الركود فى الاقتصاد المصرى ومنها تقلبات أسعار السوق النفطية وارتفاع حجم المديونية وخدمة الدين الخارجى وانخفاض مستوى المساعدات الأجنبية ، ولكن العامل الأهم فى كل ذلك وذات التأثير الملموس هو انخفاض معدلات التراكم الرأسمالى المحلى . فبالرغم من التراكم الملحوظ فى الثروة لأفراد الشعب المصرى كمجموعة فإن توظيف هذه الثروة من خلال زيادة المدخرات المحلية وزيادة معدلات الاستثمار المنتج كان ضعيفا ودون المستوى منذ فترة الستينات . ولذا تحاول الدولة من خلال سياسات الاستثمار فتح آفاق جديدة للقطاع الخاص وتشجيعه على الادخار والاستثمار بضمانات من الدولة . ونتيجة لضعف الاستثمار المحلى فإن سياسة الدولة المالية تعتمد على خيارات صعبة ، فمصر مثل الدول النامية الأخرى ، تعتمد على الدخل المتولد من المصادر الخارجية بالدرجة الأولى لتوفير احتياجاتها المالية ، حيث تعتمد على الدخل المتولد من رسوم

الواردات وعوائد قناة السويس والعاملين بالخارج وعائدات البترول الى جانب الاقتراض الخارجى . ولم يحدث أن تضمنت السياسة المالية نظام محكم لضرائب الدخل باستثناء نظام محدود للضرائب على المبيعات المحلية ، ولذلك فالاعتماد العصى يعتمد أساسا على تمويل خارجى لتوفير الاحتياجات المالية ، ويتركز هذا التمويل الخارجى على المعونات والمساعدات والقروض من المؤسسات الدولية والاقليمية والدول المتقدمة من خلال اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف (٢٦). ولم تحدد السياسة المالية أى اجراءات جديدة لزيادة موارد الدولة من المصادر المحلية ، ولا تزال السياسة السالية تعتمد على القروض والمساعدات المالية الخارجية على الرغم من جهود الدولة فى تنمية مصادر التمويل المحلية .

٥ - ٧ : الاستخدامات الاستثمارية للقطاع الزراعى ومصادر تمويلها :

يعتبر رأس المال أداة التنمية الرئيسية خاصة للقطاع الزراعى الذى يعانى من قصور التمويل الاستثمارى ، حيث لم يتعدى الاتفاق الاستثمارى لهذا القطاع عن نمو ١٠٪ من اجمالى الاستثمارات بالخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . ويأخذ رأس المال نمط مميز للغاية ، حيث أنه يتحرك فى صورة تمويل عام أو تمويل خاص ، وعادة مايكون مصدر التمويل العام الميزانية العامة للدولة والتى تمول من خلال المساعدات الاقتصادية أو القروض الخارجية سواء أكانت من مصادر تمويلية عربية أو غير عربية ، كما يتم التمويل الخاص من خلال مدخرات الأفراد المصريين أو العرب أو الأجانب المساهمين فى رؤوس أموال المشروعات التنموية المدرجة بالخطة أو تلك التى يتم تنفيذها خارج نطاق الخطة .

وعادة ما يكون مصدر التمويل والمساعدات الاقتصادية العربية تلك الدول المانحة لهذا المال وهى دول الخليج العربى ذات الفوائض المالية الأعضاء فى منظمة الأوبك ، كما قد تكون مصدر هذا التمويل الدول الصناعية المتقدمة أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي . كما أن هناك مساعدات اقتصادية خاصة قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية الى مصر خاصة فى المجال الزراعى من خلال برامج الاستيراد الميسرة أو المشروعات أو برنامج فائض الحاصلات الزراعية (القانون رقم ٤٨٠) أو برنامج التحويلات النقدية خاصة فى الفترة من ١٩٧٤ وحتى الآن .

هذا وقد تضمنت الخطة الخمسية الاولى (١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦) استثمارات للقطاع الزراعى (شاملة استصلاح الأراضى والرى والصرف) بلغت فى جملتها نحو ٣٣٣ مليار جنيه مصرى ، أى ما نسبته نحو ٩٢٪ فقط من اجمالى الاستخدامات الاستثمارية بالخطة والبالغة نحو ٣٦٤ مليار جنيه مصرى ، وقد خص القطاع العام والحكوى مسن هذه الاستثمارات الزراعية نحو ٢١٤٤ مليار جنيه ، أى ما نسبته نحو ٧٩٪ من اجمالى الاستثمارات الموجه للقطاع العام والحكوى والبالغة نحو ٢٧١ مليار جنيه ، ووجهت أغلب تلك الاستثمارات الزراعية الى مشروعات الرى والصرف واستصلاح الأراضى ، حيث بلغت نسبة ما تم انفاقه نحو ٦٤٪ من اجمالى الاستثمارات الزراعية للقطاع العام والحكوى . بينما خص القطاع الخاص الزراعى نحو ١١٩ مليار جنيه فقط ، أى ما نسبته نحو ٣٥٪ من اجمالى الاستخدامات الاستثمارية للقطاع الزراعى ، أو ما نسبته نحو ١٢٨٪ من اجمالى الاستثمارات الموجه للقطاع الخاص بالخطة والسالفة نحو ٩٣ مليار جنيه .

وتشير بيانات الخطة الخمسية الثانية (١٩٨٧/٨٦ - ١٩٩٢/٩١) الى أن جملة الاستثمارات الزراعية تقدر بنحو ٥٨٤١ مليار ، أى ما نسبته نحو ١٢٥٪ فقط من اجمالى الاستثمارات بالخطة والبالغة نحو ٤٦٥ مليار جنيه ، بمعنى أن مستوى الاستثمار الزراعى لم يتغير كثيرا عما كان عليه فى الخطة الخمسية (٨٢/٨٣ - ٨٦/١٩٨٧) بالرغم من أهمية هذا القطاع الزراعى فى نسو أزعة الغذاء الراهنة وارتفاع فاتورة الواردات الغذائية لمصر عاما بعد آخر ، ويوضح الجدول رقم (٧ - ١) تطور حجم الاستثمارات للقطاع الزراعى خلال مرحلة الثمانينات وتوزيعها بين القطاعين العام والخاص . وتقدر الاستثمارات التى وجهت للقطاع العام والحكوى فى الخطة الثانية (٨٧ - ١٩٩٢) بنحو ٣٢٤٧ مليار جنيه مصرى ، أى ما نسبته نحو ١١٤٪ فقط من اجمالى الاستثمارات الموجه للقطاع العام والحكوى والبالغة نحو ٢٨٥ مليار جنيه ، بينما خصص للقطاع الخاص الزراعى نحو ٢٥٩٤ مليار جنيه ، أى ما نسبته نحو ١٤٪ فقط من اجمالى الاستثمارات الموجه للقطاع الخاص بالخطة والبالغة نحو ١٨٠ مليار جنيه مصرى . ويلاحظ أنه على الرغم من ارتفاع مساهمة القطاع الخاص الزراعى من

نحو ٣٥٪ من اجمالي الاستثمار الزراعي بالخطة الاولى (٨٣ - ١٩٨٧) الى نحو ٤٤٫٥٪ من اجمالي الاستثمار الزراعي بالخطة الثانية (٨٧ - ١٩٩٢) الا أن حجم الاستثمار الزراعي بصفة عامة بالخطة يقل كثيرا عما يجب أن يكون بالمقارنة بأهداف الخطة فيما يتعلق بتوفير الغذاء وتحقيق أهداف الدولة المعلنة في مجالات استصلاح الأراضي ، كما يقل عما يجب أن يكون بالمقارنة بالأهمية النسبية للقطاع الزراعي بالنسبة لقطاعات الاقتصاد القومي الأخرى . أما فيما يتعلق بمساهمات القطاع الخاص فإنه على الرغم من توقع ارتفاع مساهمته في الخطة الثانية كأحد الأهداف التي تسعى الى تحقيقها فإن مستوى الاستثمار الزراعي الخاص لا يزال أقل من مستواه الذي يمكن أن يحقق أهداف الخطة الزراعية . ولذلك فلا يزال القطاع الزراعي في حاجة الى توفير تمويل خارجي لتحقيق أهدافه الانتاجية .

ان متابعة اتجاه وتطور حجم الاستثمارات المنفذة في القطاع الزراعي منذ الستينات وحتى نهاية مرحلة الثمانينات تشير الى ان ما خص من استثمارات لهذا القطاع لم تتعدى نحو ٧٫٤٪ من اجمالي الاستثمارات المنفذة خلال الفترة (١٩٦٠ - ١٩٦٥) والبالغة نحو ٢٥٢ مليون جنيه ، ونحو ٨٫٣٪ من اجمالي الاستثمارات المنفذة خلال الفترة (١٩٦٦ - ١٩٧٠) والبالغة نحو ٢٦٦ مليون جنيه ، ونحو ٥٫٠٪ من اجمالي الاستثمارات المنفذة خلال الفترة (١٩٧١ - ١٩٧٥) والبالغة حوالي ٦٦٥ مليون جنيه . وهو ما يؤكد عدم توجيه موارد مالية كافية خلال تلك المراحل لاحداث تطوير وتنمية ملموسة في القطاع الزراعي ، وذلك نظرا لاعتماد استراتيجية التنمية على التمنيع منذ بداية الستينات ، وتتابع الحروب منذ عام ١٩٦٧ وحتى عام ١٩٧٣ ، الامر الذي ادى الى قصور الموارد المالية الحكومية والخاصة على مواجهة متطلبات التنمية وبالتالي تدنى معدلات النمو وتراكم المشكلات التنموية . وقد بدأت الخطة الخمسية (٨٣ - ١٩٨٧) في توجيه قدر اكبر من الاستثمارات للقطاع الزراعي ، حيث بلغت الاستثمارات المنفذة في سنة الاساس للخطة (١٩٨٢) نحو ١٢٫٤٪ من اجمالي استثمارات هذا العام والبالغة حوالي ٧٠٨ مليون جنيه . وقد بلغت نسبة مانفذ خلال خطة (٨٣ - ١٩٨٧) في القطاع الزراعي نحو ٩٫٢٪ فقط من اجمالي استثمارات الخطة كما سبق الإشارة الى ذلك . ولا يزال القطاع الزراعي يعاني من توفير التمويل اللازم للوصول الى معدلات النمو التي تحقق اهداف التنمية الزراعية كاحد الدعائم الرئيسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة ، خاصة في القطاع الريفي الذي يمثل أكثر من نحو ٥٠٪ من السكان .

جدول رقم (٧ - ١)
تطور حجم الاستثمارات للقطاع الزراعي
خلال الفترة من ٨٢/٨٢ - ١٩٩١
(بالمليون جنيه مصرى)

السنوات	الزراعة	الرى والصرف	جملته الاستثمارات	ما يخص منها	
				القطاع العام	القطاع الخاص
١٩٨٣/٨٢	٢٦٩,٠	٢٢٢,٣	٤٩٢,٣	٣٠٥,٣	١٨٧,٠
١٩٨٤/٨٣	٢٤٤,٩	٢٧٣,٨	٥١٨,٧	٣٦٩,٢	١٤٩,٥
١٩٨٥/٨٤	٣٨٧,١	٢٧٦,٧	٦٦٣,٨	٤١٦,٨	٢٤٧,٠
١٩٨٦/٨٥	٣٩٣,١	٣٧٢,٨	٧٦٥,٩	٥٣٣,٢	٢٣٢,٧
١٩٨٧/٨٦	٤٨٢,٠	٤٠٧,٠	٨٨٩,٠	٥١٩,٠	٣٧٠,٠
١٩٨٨/٨٧	٦٢٦,٠	٤٩٥,٦	١١٢١,٦	٧٠٢,١	٤١٩,٥
١٩٨٩/٨٨	٧٢١,٧	٦٢٠,٣	١٣٤٢,٠	٨٣٨,٠	٥٠٤,٠
١٩٩٠/٨٩	١٠٠٣,٣	٥٧٤,٨	١٥٧٨,١	٨٥٧,٩	٧٢٠,٢
١٩٩١/٩٠	١٢٢٤,٩	٥٧٤,٠	١٧٩٨,٩	٨٤٨,٩	٩٥٠,٠
اجمالى الخطة الخمسية الأولى (٨٢/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦)		٣٣٢٩,٧	٢١٤٣,٥	١١٨٦,٢	
اجمالى الخطة الخمسية الثانية (٨٧/٨٦ - ١٩٩٢/٩١)		٥٨٤٠,٩	٣٢٤٦,٩	٢٥٩٤,٠	

المصدر : وزارة التخطيط ، بيانات غير منشورة .

أما فيما يتعلق بمصادر تمويل الاستثمارات الزراعية فإنه يلاحظ أن معظم الاستثمارات الزراعية بالخطة الخمسية الأولى والثانية قد تم تمويلها من خلال الموازنة العامة للدولة ، حيث يشير الجدول رقم (٧ - ٢) الى أن نسبة المكون المحلى الى اجمالي الاستثمارات الزراعية خلال الفترة (١٩٨٢/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦) تقدر بنحو ٧٥.٠٪ بينما يقدر المكون الأجنبى النقدى والتسهيلات بنحو ٢٤.٠٪ . وقد أوضحت بيانات المتابعة أن حجم الاستثمارات الزراعية التى نفذت بالخطة الخمسية (١٩٨٢/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦) لم تتعدى نحو ٩.٢٪ من اجمالى الاستخدامات الاستثمارية بالخطة وأن معدل ما خصص للقطاع العام الزراعى بلغ نحو ٧.٩٪ من اجمالى الاستخدامات الاستثمارية للقطاع العام بالخطة حيث تم تمويل معظمها من خلال الموازنة العامة للدولة ، أما القطاع الخاص الزراعى فقد مَوَّل ما قيمته نحو ١٢.٨٪ من اجمالى الاستثمارات المنفذة بالخطة بواسطة القطاع الخاص ، بمعنى أن التمويل الذاتى من خلال الأفراد والقطاع العائلى لم يتعدى نحو ١.٢ مليار جنيه مصرى خلال تلك الفترة .

أما فيما يتعلق بمصادر تمويل استثمارات القطاع الزراعى (الزراعة والرى واستصلاح الأراضى) بالخطة الخمسية (١٩٨٧/٨٦ - ١٩٩٢/٩١) فتشير بيانات الخطة (٢٤) الى أن حجم الاستثمارات الزراعية بالخطة يقدر بحوالى ٢.٣ مليار جنيه مصرى للقطاع العام الزراعى و بحوالى ٢.٦ مليار جنيه للقطاع الخاص أى ما جملته نحو ٤.٩ مليار جنيه وبنسبة لا تتعدى نحو ١٠.٥٪ من اجمالى حجم الاستثمارات المستهدفة بالخطة . ويوضح الجدول رقم (٧ - ٢) أن مكونات الاستثمارات العامة المستهدفة للقطاع الزراعى تتضمن حوالى ١.٦ مليار جنيه بالنقد المحلى ، بحوالى ٠.٧٢ مليار جنيه بالنقد الأجنبى بينما يلاحظ أن ما تم تنفيذه بالفعل من المكون المحلى خلال السنوات الثلاث الأولى من الخطة يقدر بنحو ١.٧ مليار جنيه ومن المكون الأجنبى بنحو ٠.٧ مليار جنيه ، أى أن المنفقة فى الثلاث سنوات الأولى يزيد عما هو مستهدف بالخطة ، وقد استهدفت الخطة مع ذلك تمويل الاستثمارات الزراعية للقطاع العام من خلال قروض بنك الاستثمار القومى والموارد الذاتية للهيئات والوحدات الاقتصادية بما يغطى المكون المحلى المطلوب ، أى حوالى ١.٦ مليار جنيه مصرى ، أما المكون الأجنبى فيتوقع تمويله من خلال التسهيلات الائتمانية والقروض والمنح والمعونات فى حدود ما يعادل ٠.٧٢ مليار جنيه مصرى ، فى

جدول رقم (٧ - ٢)

تطور مصادر التمويل لقطاع الزراعة

(الزراعة والرى) خلال الفترة

(١٩٨٣/٨٢ - ١٩٩٢/٩١)

(بالمليون جنيه مصرى)

السنوات	المكون المحلى	المكون الأجنبى (يعادل جنيه مصرى)		
		نقدى	غير نقدى	جملة
١٩٨٣/٨٢	٢٢٤,٥	٢٨,٢	٥٢,٦	٨٠,٨
١٩٨٤/٨٣	٢٥٣,٦	٤٧,٢	٦٧,٧	١١٥,٦
١٩٨٥/٨٤	٢٩٩,٤	٥٠,٣	٦٧,١	١١٧,٤
١٩٨٦/٨٥	٣٩٧,٠	٥٩,٣	٧٦,٩	١٣٦,٢
١٩٨٧/٨٦	٤٤٣,٣	٢٧,٩	٤٧,٨	٧٥,٧
١٩٨٨/٨٧	٥٠٤,٨	٣٦,٤	١٦٠,٩	١٩٧,٣
١٩٨٩/٨٨	٦٢٦,٧	٤٥,٢	١٦٦,١	٢١١,٣
١٩٩٠/٨٩ *	٥٦٤,٢	٤٣,٧	٢٥٠,٠	٢٩٣,٧
١٩٩١/٩٠ **	٦٢٠,٥	٤١,٥	١٨٦,٢	٢٢٨,٤
١٩٨٧-٨٨/٩١-٩٢ **	١٥٦٨,٣	٢٤٨,٣	٤٧٠,٦	٧١٨,٩

المصدر : بيانات وزارة التخطيط ، تقارير المتابعة السنوية ، اطار الخطة الخمسية الثانية
(١٩٨٧/٨٦ - ١٩٩٢/٩١) .

(*) تقديرات

(**) مستهدف بالخطة الخمسية الثانية .

حين تتوقع الخطة تمويل استثمارات القطاع الخاص الزراعى (حوالى ٢ر٦٥ مليار جنيه) من خلال مصادر تمويل ذاتية خاصة للأفراد والجمعيات التعاونية أو بالقروض من الجهاز المصرفى أو من خلال التسهيلات الائتمانية والقروض الخارجية التى تمنح للقطاع الخاص لتمويل المشروعات التنموية .

ومما تجدر الإشارة اليه فى هذا المدد أن اجمالى حجم التمويل الذى قدمته صناديق التمويل العربية للقطاع الزراعى حتى ١٩٨٩/١٢/٣١ لم تتعدى ١٢٥ر٢ مليون دولار أمريكى وهو يمثل نسبة ضئيلة جدا لاتتعدى نحو ١٠٪ من حجم التمويل الذى قدمته هذه الصناديق لقطاعات الاقتصاد المصرى ومن جهة أخرى فإن حجم التمويل الذى قدمته صناديق التمويل العربية للاقتصاد المصرى لم يتعدى نحو ٤ر٢٪ من اجمالى حجم القروض المقدمة من هذه الصناديق حتى نهاية عام ١٩٨٩ ، حيث لم تحمل مصر على أية قروض من صناديق التمويل العربية منذ عام ١٩٧٩ وحتى عام ١٩٨٥ ثم بدأت مصر فى الحصول على قروض بمعدلات متزايدة منذ عام ١٩٨٧ وبلغ حجم القروض أقصاه فى عام ١٩٨٩.

وقد اشترك القطاع الزراعى مع قطاعات الاقتصاد المصرى فى تلقى المساعدات الاقتصادية الأمريكية خلال الفترة (١٩٧٥ - ١٩٨٩) والبالغ مجملها حوالى ١٣ر٠ مليار دولار أمريكى ، وذلك ضمن برنامج المشروعات وبلغ نصيب القطاع الزراعى حوالى ٦٠٥ مليون دولار فقط خلال تلك الفترة ، وهى تزيد عما قدمته صناديق التمويل العربية، وقد وجهت تلك المساعدات الاقتصادية أساسا لمشروعات التنمية الزراعية الرأسية مسن ميكنة وبحوث وإرشاد زراعى الى جانب مشروع المزارع الصغير .

ان الاستخدام الفعلى لما خصص من أموال ضمن المساعدات الاقتصادية الأمريكية لايتجاوز فى كثير من الأحيان ٤٦٪ كذا هو الحال فى الزراعة على سبيل المثال ، ومن ثم فان هناك فجوة بين التخمين النظرى والفعلى ، وقد بلغت نسبة الاستخدام الفعلى

(*) منها ٥ر٤ مليار دولار لمشروعات تنمية معينة فى مجالات الزراعة والصحة والتعليم والبنيات الأساسية ، و ٧ر٧ مليار دولار لبرنامج الاستيراد السلعى والمساعدات الغذائية .

لتخصيمات المساعدات الأمريكية للفترة (١٩٧٥ - ١٩٨٣) نحو ٧٠٪ من اجمالي المخصص عن تلك الفترة وقدره نحو ٨٥ مليار دولار ، أى أن هناك فجوة تقدر بنحو ٢٥ مليار دولار لم تستخدم ، وقد سجل برنامج فائض الحاصلات الزراعية أعلى معدل استخدام ببلغ نحو ٩٧٪ عن الفترة المشار إليها فى حين لم تتجاوز هذه النسبة ٢٨٪ ، ٤٨٪ لكل من برنامج الاستيراد السلعى ، وبرنامج المشروعات على الترتيب . (٢)

ويبدو أن المساعدات الأمريكية ذات أثر محدود الآن فى مجال تنمية وتطوير الزراعة فى مصر اما لمحدودية ما وجه لقطاع الزراعة من تلك المساعدات مقارنة بغيرها للقطاعات الأخرى ، واما لصعوبة ومشكلات السحب والتنفيذ . ويمكن القول بأن دور المساعدات الأمريكية سوف يبقى محدود فى تنمية الاقتصاد المصرى وان كانت هذه المساعدات مازال مطلوبة وضرورية ويرجع ذلك الى الطوب التمويل المرحلى قصير الأجل الذى تعتمد عليه الولايات المتحدة الأمريكية فى مساعدة مصر اقتصاديا . حيث يتسم اعتماد وتجميد برنامج المعونة السنوى المخممة لمصر فى ضوء احتياجات التنفيذ الى سنوات طويلة . كما أن المساعدات الاقتصادية من صناديق التمويل العربية حتى نهاية عام ١٩٨٩ تبدو أيضا ذات أثر محدود جدا لتطوير وتنمية القطاع الزراعى ، حيث نسبة ما خصص من قروض صناديق التمويل العربية للقطاع الزراعى لا تتعدى ١٠٪ من اجمالى ما خصص لمصر من قروض ، نحو ٢٤٪ فقط من اجمالى ما قدمته صناديق التمويل من قروض للقطاع الزراعى فى الدول العربية والافريقية والآسيوية ودول أمريكا اللاتينية والذى يقدر بنحو ٥٢ مليار دولار حتى نهاية ١٩٨٩ وكذلك بالمقارنة بقروض الصناديق التى خصصت للقطاع الزراعى فى جميع الدول العربية والآسيوية والبالغة نحو ٥٧٦٪ والدول الافريقية والبالغة نحو ١٩٧٪ والدول الآسيوية والبالغة نحو ٢١٨٪ .

وقد أشارت بعض التقارير (١٢) الى أن الاستثمارات الموجهة الى القطاع الزراعى المضرى فى عام ١٩٨٩ من مؤسسات تمويل عربية هى على النحو التالى :

٢٥ر٠٠ مليون دولار أمريكي لمشروع غرب النوبارية من صندوق أبوظبى .

٨٢ر٠٠ مليون دينار كويتى لمشروعات زراعية متنوعة .

٥٢٥ مليون دينار عربى حسابى لمشروعات زراعية متنوعة .

كما أن هناك مفاوضات تجرى حاليا لتمويل المكون الأجنبى لعملية استصلاح مساحة ٤٠٠ ألف فدان فى سيناء، وإنشاء سحارة لنقل مياه النيل تحت قناة السويس بتمويل مشترك سعودى كويتى يقدر بحوالى ٦٠ مليون دينار كويتى، ٩٠ مليون ريال سعودى .

أما الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعى المصرى من مؤسسات تمويل أخرى غير عربية لعام ١٩٨٩ فهى على النحو التالى :

٦٠ر٠٠ مليون دولار أمريكى من الوكالة الأمريكية لمشروعات استصلاح الأراضى .

٤٦٠ مليون دولار أمريكى من الحكومة الإيطالية لمجمع زراعى حيوانى بالشرقية .

٦٣٠ مليون جنيه مصرى من الحكومة الإيطالية لمشروع البان بالشرقية .

٥٠٠ مليون فلورين هولندى من هولند لشراء أسمدة كيماوية .

١٠٥ر٠٠ مليون مارك ألمانى من بنك التعصير الالمانى للتوسع فى انتاج الأسمدة الآزوتية .

٤٥ر٠٠ مليون وحدة نقد أوروبية من المجموعة الاقتصادية الأوروبية لمشروعات زراعية

مختلفة .

٧٠٠ مليون وحدة نقد أوروبية من المجموعة الاقتصادية لاستصلاح ٤٥ ألف فدان

بالنوبارية .

١٩ر٠٠ مليون دولار كندى من الحكومة الكندية لتحسين الأراضى بالدقهلية .

هذا وقد سبق الإشارة الى أن الاستثمارات الخليجية لكافة المشروعات فى مصر

حتى نهاية ١٩٨٩ قدرت بحوالى ١٥ مليار جنيه مصرى أو ما يعادل نحو ٥٦٠ مليون

دولار أمريكى .

٧ - ٦ : المشروعات التنموية الزراعية المطروحة للتمويل من خلال الأفراد وصناديق

التمويل العربية :

تسعى جمهورية مصر العربية الى ترويج مشروعات الخطة التنموية بصفة عامة والمشروعات التنموية الزراعية بصفة خاصة ، حيث أن احدى ركائز الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٨٧ / ١٩٩٢) تعتمد على مشاركة القطاع الخاص المصرى والعربى الى جانب تمويل هذه المشروعات من خلال صناديق ومؤسسات التمويل العربية .

وقد بذلت جهود مستمرة للترويج لمشروعات استصلاح الأراضى وكانت نتيجة هذه الجهود قيام صندوق أبوظبى بتمويل عمليات استصلاح مساحة نحو ١٥٠ الف فدان بالساحل الشمالى وشمال التحرير بقرض دوار بلغ قيمته نحو ٧٥ مليون دولار أمريكى ، كما تجرى مباحثات الآن لتمويل عمليات استصلاح الأراضى بهذه المناطق واقامة مجتمعات عمرانية زراعية جديدة ، وتقدر قيمة العروض المتوقع الحصول عليها بما يعادل نحو ٢٥٠ مليون دولار تمول بقرض مشترك من كل من السعودية والكويت .

وقد أشار التقرير السنوى لعام ١٩٩٠ عن مناخ الاستثمار فى الدول العربية والصادر من المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، أن هناك كثير من المشروعات التنموية المعروضة للاستثمار فى مختلف قطاعات الاقتصاد القومى المصرى . حيث قامت الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة باعداد قائمة بالمشروعات المتاحة للاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية فى مصر فى مجالات التصنيع والصناعات الغذائية والزراعة واستصلاح الأراضى والثروة الحيوانية والسمكية والقرى السياحية والفنادق والصناعات الكيماوية و انتاج الملابس وصناعة مواد البناء والحرايات . وقد تم اخطار السفارات المصرية بالخسارج بهذه القائمة لعرضها على المستثمرين كما يتم الترويج لها داخل مصر عن طريق الغرف التجارية واتحاد الصناعات لجمعية رجال الأعمال المصريين .

وقد تضمنت المشروعات المطروحة للاستثمار فى مجال الزراعة والثروة الحيوانية

المشروعات التالية :

- استصلاح الأراضي واستزراع الخضروات والموالح والنباتات والأعشاب الطبية وعبساده الشمس .
- استصلاح الأراضي لتربية الماشية وانتاج الخضر والفواكه وانتاج اللحوم الحمراء واقامة المجازر الالية .
- التصنيع الزراعى وانتاج وتصنيع البطاطا .
- اقامة محالب الية ومصانع لانتاج الألبان .
- تربية وتسمين الأغنام والأرانب وانتاج الفراء واقامة مزارع البط .

وقد تضمنت قائمة المشروعات الجارى الترويج لها من خلال الهيئة العامة فسى المناطق الحرة لقطاع الزراعة والتي تذلل جهود مكثفة لتوفير التمويل اللازم لها من القطاع الخاص وصناديق التمويل العربية ما يلى :

- مشروع استصلاح اراضى بالوادي الجديد ، أجريت له الدراسة الأولية وتبلغ اجمالى التكلفة التقديرية نحو ١٨ر١ مليون جنيه .
- مشروع انتاج الأعلاف غير التقليدية ، أجريت له الدراسة الأولية وتبلغ اجمالى التكلفة التقديرية بنحو ٩ مليون جنيه .
- اقامة عنابر تسمين الكتاكيت وهو مشروع مقدم للتمويل من الشركة المصرية البريطانية للتفريخ وأجريت له دراسة نهائية وتبلغ اجمالى التكلفة التقديرية نحو ٢ مليون دولار أمريكى .
- مشروع تعبئة الخضروات والفاكهة الطازجة أجريت له دراسة أولية ، وتبلغ تكلفته التقديرية بنحو مليون جنيه .
- مشروع تربية الأسماك فى مصر المقدم من الشركة العربية لمصايد الأسماك وهسو مشروع عربى مشترك برأسمال يقدر بنحو ١٤ر٤ مليون جنيه مصرى .

كما يشير التقرير أيضا الى أن الاستثمارات العربية الوافدة والتي تم الترخيص باقامتها فى عام ١٩٨٩ ويملكها أو يساهم فى رؤوس أموالها مستثمرون عرب قد بلغت نحو ٢٦٢ر٥ مليون جنيه مصرى لعدد ٢٢ مشروعا تغطى مجالات المصانع

والزراعة والخدمات والسياحة والتمويل ، وقد بلغت مساهمات السعوديين في هذه الاستثمارات نحو ٤٤٢٪ ، الكويتيون نحو ٣٣٪ ، الأردنيون ٣٦٪ ، السوريون ١٨٪ ، اللبنانيون ١٥٪ ، والبحرانيون ٠٦٪ ، واليمنيون نحو ٠٣٪ والباقي لشركاء مصريون وتقدر مساهمتهم في رؤوس هذه المشروعات بنحو ٥٥٤٪ وتشير الدلائل الى الاتجاه المتزايد للمساهمات العربية للقطاع الخاص في مشروعات التنمية بالاقتصاد المصري ، حيث تتحرك رؤوس أموال الأفراد والقطاع الخاص بصفة عامة من دول الخليج العربية الى مصر نظرا للاستقرار النسبي الذي يتمتع به الاقتصاد المصري بالرغم مما يعانيه من قيود واختناقات تعمل الدولة جاهدة على التغلب عليها ، هذا بالإضافة الى الاستقرار الأمني وتحقيق قدر من الديمقراطية واتاحة الفرصة للاستثمارات الخاصة بضمانات وامتياسات جديدة تعمل على جذب رؤوس الأموال الخاصة الوطنية والعربية والاجنبية على حد سواء .

المراجع باللغة العربية والانجليزية

- (١) لويس دبلو . ايم " نظرية النمو الاقتصادي : الاحتياجات الرأس مالية " ، لندن ١٩٦٥ (باللغة الانجليزية) .
- (٢) معهد التخطيط القومى ، د. سيد حسين أحمد وآخرون " دراسة تحليلية لأثر السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية على تطور وتنمية القطاع الزراعى " سلسلة قضايا التنمية والتخطيط رقم ٤٨ ، معهد التخطيط القومى ، فبراير ١٩٩٠ .
- (٣) الأونكتاد (UNCTAD) تقرير عام ١٩٨٤ عن التجارة والتنمية ، الجزء الثانى : تطور نظم التجارة والمدفوعات ص ٩٣ - ١٥٢ ، منشورات الأمم المتحدة رقم المبيع (A. 81. II. D. 9) ،
- (٤) الأونكتاد (UNCTAD) دليل احماوات التجارة الدولية والتنمية ، منشورات الأمم المتحدة ، ١٩٨٣ .
- (٥) المجلة الشهرية لبنك إنجلترا ، عدد يونيو ١٩٨٠ ص ١٥٨ .
- (٦) الأهرام الاقتصادى ، قراءة فى المستقبل الاقتصادى العربى ، حوار مع رئيس الجمعية الدولية للمستقبلات بباريس ، العدد ١١١٩ يونيه ١٩٩٠ ، ص ٦٢ - ٦٥
- (٧) الأهرام الاقتصادى ، نص البيان المشترك لأصحاب الأعمال والعمال ، العدد ١٠٦٤ لعام ١٩٨٩ ، ص ٢٠ .
- (٨) جريدة الأهرام ، أ. على نجم محافظ البنك المركزى السابق ورئيس اتحاد المصارف العربية والفرنسية (اليونان) ، جريدة الأهرام بتاريخ ١٣/٧/١٩٩٠ .
- (٩) مناقشات ندوة المصارف العربية ، القاهرة نوفمبر ١٩٨٩ .
- (١٠) الأهرام الاقتصادى ، تجربة مؤسسة نقد البحرين ، الأهرام الاقتصادى ، العدد ١٠٩٢ بتاريخ ديسمبر ١٩٨٩ .

- (١١) الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، العمليات التمويلية . فـسـى
١٩٨٩/١٢/٣١ ، الكويت ١٩٩٠ .
- (١٢) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، " التقرير السنوي عن مناخ الاستثمار فـسـى
الدول العربية لعام ١٩٨٩ " ، الكويت آذار / مارس ١٩٩٠ .
- (١٣) الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، صندوق النقد العربي وصندوق
النقد والبنك الدولي " ندوة عن سياسات الاستثمار في البلاد العربية " ،
الكويت ديسمبر ١٩٨٩ .
- (١٤) المعهد العربي للتخطيط بالكويت " ندوة اعادة تدوير الأموال العربية
المستثمرة في الخارج الى المنطقة العربية " ، الكويت مارس / آذار ١٩٨٩ .
- (١٥) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بالاشتراك مع وزارة الصناعة والتجارة
والبنك المركزي بالمملكة الأردنية الهاشمية ، " ندوة عن تقويم أداء المشروعات
الاستثمارية العربية " ، المملكة الأردنية الهاشمية ، مايو ١٩٨٩ .
- (١٦) اتحاد المصارف العربية " المؤتمر المصرفي عن أوروبا الموحدة عام ١٩٩٢ وما
بعدها : تحديات العمل المصرفي العربي في التسعينات " مدريد أسبانيا
مارس / آذار ١٩٨٩ .
- (١٧) اتحاد المصارف العربية - البنك المركزي المصري ، " دور المصارف العربية في
الخارج " - القاهرة يونيه ١٩٨٩ .
- (١٨) اتحاد المصارف العربية " مؤتمر التعاون المصرفي الدولي " سبتمبر /
أيلول ١٩٨٩ بالمنامة بالبحرين .
- (١٩) الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة للبلاد العربية ، الدورة العادية رقم ٦٩
المنعقدة في الكويت ، يونيه ١٩٨٩ .

- (٢٠) د. سميح مسعود " مناخ الاستثمار فى الوطن العربى " الأهرام الاقتصادية ، العدد ١١١٤ بتاريخ ١٩٩٠/٥/٢١ ص ٦٦ - ص ٧١ .
- (٢١) مناخ الاستثمار فى الوطن العربى ، ورقة مقدمة الى الملتقى العربى الثالث - جامعة المنصورة مارس/آذار ١٩٩٠ .
- (٢٢) الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ، برهان الديجاني " أوراق اقتصادية " ، يونيه ١٩٨٦ .
- (٢٣) البنك الدولى ، تقرير عن التنمية الدولية فى العالم لعام ١٩٨٨ ، واشنطن ١٩٨٨ (باللغة الانجليزية) .
- (٢٤) وزارة التخطيط والتعاون الدولى " الاطار العام للخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٨٨-٨٧ / ٩١-١٩٩٢) وخطة عامها الأول ١٩٨٨/٨٧ ، الجزء الأول - المكونات الرئيسية ، القاهرة مايو ١٩٨٧ .
- (٢٥) وزارة التخطيط والتعاون الدولى ، " تقرير متابعة الخطة الخمسية (١٩٨٧/٨٣) بيانات غير منشورة .
- (٢٦) السفارة الامريكية بالقاهرة ، تقرير عن اتجاهات الاقتصاد المصرى ، القاهرة مارس ١٩٨٩ .

سلسلة من القضايا صدر منها :

- (١) دراسة الهيكل الاقليمى للعماله فى القطاع العام فى جمهورية مصر العربية (ديسمبر ١٩٧٧)
- (٢) Reverse Economic Effects Resulting from Israeli Aggressions and Continual Occupation of Egyptian Territories April 1978
- (٣) الدراسات التفصيلية لآثار التنمية الاقليمية بمنطقة جنوب مصر (ابريل ١٩٧٨)
- (٤) دراسة تحليلية لآثار التنمية الاقليمية بمنطقة جنوب مصر (يونيو ١٩٧٨)
- (٥) دراسة اقتصادية فنية لافاق صناعة الاسمدة والتنمية الزراعية فى جمهورية مصر العربية حسمى عام ١٩٨٥ • (ابريل ١٩٧٨)
- (٦) التغذية والغذاء والتنمية الزراعيه فى البلاد العربيه • (اكتوبر ١٩٧٨)
- (٧) تطور التجاره الخارجيه وميزان المدفوعات ومشكلة تفاقم المعجز الخارجى وسياسات بواجهته (٦٩ / ١٩٧٠ - ١٩٧٥) • (اكتوبر ١٩٧٨)
- (٨) Improving the Position of Third World Countries in the International Cotton Economy, June 1979 .
- (٩) دراسة تحليلية لتفسير التضخم فى مصر (١٩٧٠ - ١٩٧٦) • (اغسطس ١٩٧٩)
- (١٠) حوار حول مصر فى مواجهة القرن الحادى والعشرين • (فبراير ١٩٨٠)
- (١١) تطوير اساليب وضع الخطط الخمسيه باستخدام نماذج البرمجه الرياضيه فى جمهورية مصر العربيه • (مارس ١٩٨٠)
- (١٢) دراسة تحليلية للنظام الضريبى فى مصر (١٩٧٠ / ٧١ - ١٩٧٨) • (مارس ١٩٨٠)
- (١٣) تقييم سياسات التجاره الخارجيه والنقد الاجنبى وسبل ترشيدها • (يوليو ١٩٨٠)
- (١٤) التنمية الزراعيه فى مصر ماضيها وحاضرها (ثلاثة اجزاء) • (يوليو ١٩٨٠)
- (١٥) Study on Development of Egyptian National Fleet June 1980
- (١٦) الاتفاق العام والاستقرار الاقتصادى فى مصر ١٩٧٠ - ١٩٧٩ • (ابريل ١٩٨١)
- (١٧) الابعاد الرئيسيه لتدوير وتنمية القرية المصريه • (يونيو ١٩٨١)
- (١٨) الصناعات الصغيره والتنمية الصناعيه • (يوليو ١٩٨١)
- (١٩) ترشيد الادارة الاقتصادية للتجارة الخارجيه والنقد الاجنبى (ديسمبر ١٩٨١)

- (٢٠) الصناعات التحويلية في الآلات والبصرى (ثلاثة أجزاء) • (أبريل ١٩٨٢)
- (٢١) التنمية الزراعية في مصر (جزئين) • (سبتمبر ١٩٨٢)
- (٢٢) مشاكل إنتاج اللحوم والسياسات المقترحة للتغلب عليها • (أكتوبر ١٩٨٣)
- (٢٣) دور القطاع الخاص في التنمية • (نوفمبر ١٩٨٣)
- (٢٤) تدوير معدلات الاستهلاك من السلع الغذائية وأثارها على السياسات الزراعية • مصر • (مارس ١٩٨٥)
- (٢٥) البحوثات العلمية بين الاستغلال النباتي والاستغلال المسملي • (أكتوبر ١٩٨٥)
- (٢٦) تقييم لاتفاقية التوسع التجاري، والتعاون الاقتصادي بين مصر والهند وبنغلاديش • (أكتوبر ١٩٨٥)
- (٢٧) سياسات وإمكانيات تخليط الصادرات من السلع الزراعية • (نوفمبر ١٩٨٥)
- (٢٨) الاتفاقي المستقبلية في صناعة الغزل والنسيج في مصر • (نوفمبر ١٩٨٥)
- (٢٩) دراسة تمهيدية لاستكشاف أفاق الاستثمار الصناعي في إطار التكامل بين مصر والسودان • (نوفمبر ١٩٨٥)
- (٣٠) دراسة تحليلية عن تطور الاستثمار في ج • م • ع مع الإشارة للطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومي • (ديسمبر ١٩٨٥)
- (٣١) دور المؤسسات الوطنية في تنمية الأساليب الفنية للإنتاج في مصر (جزئين) • (ديسمبر ١٩٨٥)
- (٣٢) حدود وإمكانيات مساعدة ذريعة على الدخل الزراعي في مواجهة مشكلة العجز عن الموازنة العامة للدولة وإصلاح هيكل توزيع الدخل القومي • (يناير ١٩٨٦)
- (٣٣) التناقضات الإقليمية للتنمية الاقتصادية والاجتماعي وطرق قياسها في جمهورية مصر العربية • (يناير ١٩٨٦)
- (٣٤) مدى إمكانية تحقيق الكفاءة ذاتي من القيم • (يناير ١٩٨٦)
- (٣٥) Integrated Methodology For Energy Planning In Egypt, Sept. 1985 • (يناير ١٩٨٦)
- (٣٦) العلاج الرئيسي للمطلب على تملك الأراضي الزراعية الجديد • (نوفمبر ١٩٨٦)
- (٣٧) دراسة بعنوان مشكلات صناعة الألبان في مصر • (مارس ١٩٨٨)
- (٣٨) دراسة بعنوان أفاق الاستثمارات العربية ودورها في خطط التنمية المصرية • (مارس ١٩٨٨)
- (٣٩) تقدير الأبعاد الاقتصادية للأراضي الزراعية لزراعة المحاصيل الزراعية المقولية على المستوى الإقليمي لجمهورية مصر العربية عام ٨٠ و ١٩٨٥ • (مارس ١٩٨٨)
- (٤٠) السياسات التسويقية لبعض السلع الزراعية وأثارها الاقتصادية (يونية ١٩٨٨)

- ٤١- بحث الاستزراع السمكى فى مصر ومحددات تنمية
أكتوبر ١٩٨٨
- ٤٢- نظم توزيع الغذاء فى مصر بين الترشيد والالقاء
أكتوبر ١٩٨٨
- ٤٣- دور الصناعات الصغيرة فى التنمية
دراسة استطلاعية لدرورها فى الاستيعاب الحمايى
أكتوبر ١٩٨٨
- ٤٤- دراسة تحليلية لبعض المؤشرات المالية للقطاع الصناعى
التابع لوزارة الصناعة .
أكتوبر ١٩٨٨
- ٤٥- الجوانب التكاملية وتحليل القطاع الزراعى فى خطط التنمية
الاقتصادية والاجتماعية
فبراير ١٩٨٩
- ٤٦- امكانيات تطوير الضرائب العقارية لزيادة مساهمتها فى
الايادات العامة للدولة فى مصر .
فبراير ١٩٨٩
- ٤٧- مدى امكانية تحقيق اكتفاء ذاتى من السكر
سبتمبر ١٩٨٩
- ٤٨- دراسة تحليلية لاثـر السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية على
تطوير التنمية القطاع الزراعى .
فبراير ١٩٩٠
- ٤٩- الانتاجية والأجور والأسعار - الوضع الراهن للمعرفة النظرية
والتطبيقية مع اشارته خاصة للدراسات السابقة عن مصر .
مارس ١٩٩٠
- ٥٠- المسم الاقتصادى والاجتماعى والعمرانى لمحافظة البحر الأحمر
وفرض الاستثمار المتاحة للتنمية .
مارس ١٩٩٠
- ٥١- سياسات اصلاح ميزان المدفوعات المصرى المرحلة الأولى
مايو ١٩٩٠
- ٥٢- بحث صناعة السكر وامكانيات تصنيع المعدات الرأسمالية فى مصر
سبتمبر ١٩٩٠
- ٥٣- بحث الاعتماد على الذات فى مجال الطاقة من منظور تنموى وتكنولوجى
سبتمبر ١٩٩٠
- ٥٤- التخطيط الاجتماعى والانتاجية
أكتوبر ١٩٩٠
- ٥٥- مستقبل استصلاح الاراضى فى مصر فى ظل محددات الارض والمياه
والطاقة .
أكتوبر ١٩٩٠
- ٥٦- دراسات تطبيقية لبعض قضايا الانتاجية فى الاقتصاد المصرى
نوفمبر ١٩٩٠
- ٥٧- بنوك التنمية الصناعية فى بعض دول مجلس التعاون العربى
نوفمبر ١٩٩٠
- ٥٨- بعض آفاق التنسيق الصناعى بين دول مجلس التعاون العربى
نوفمبر ١٩٩٠

- ٥٩- سياسات اصلاح ميزان المدفوعات المصرى (المرحلة الثانية)
نوفمبر ١٩٩٠
- ٦٠- بحث اثر تغيرات سعر الصرف على القطاع الزراعى وانعكاساتها
الاقتصادية
ديسمبر ١٩٩٠
- ٦١- الامكانيات والافاق المستقبلية للتكامل الاقتصادى بين دول مجلس
التعاون العربى فى ضوء هياكل الانتاج والتوزيع
يناير ١٩٩١
- ٦٢- امكانات التكامل الزراعى بين دول مجلس التعاون العربى
يناير ١٩٩١